كلية التربية للطفولة المبكرة
إدارة البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)

=======

تطوير الجدارات البحثية لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا في ضوء بعض التوجهات البحثية المعاصرة "دراسة ميدانية"

إعـــداد

د./ صفاء طلب محمد أحمد

مدرس الإدارة التربوية لرياض الأطفال
- قسم العلوم التربوية - كلية التربية للطفولة المبكرة
جامعة المنيا

تم ارسال البحث: ٢٠٢٥/٧/٢٠ تم الموافقة على النشر: ٢٠٢٥/٨/١٠

{العدد الرابع والثلاثون– يوليو ٢٠٢٥م– الجزء الثانى}

تطوير الجدارات البحثية لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا في ضوء بعض التوجهات البحثية المعاصرة "دراسة ميدانية"

تم ارسال البحث: ٢٠٢٥/٧/٢٠ تم الموافقة على النشر: ٢٠٢٥/٨/١٠

ملخص البحث

هدف هذا البحث إلى تشخيص واقع الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا في ضوء بعض التوجهات البحثية المعاصرة، كما سعى إلى رصد أبرز التحديات التي تعيق تطوير هذه الجدارات، وتحليل طبيعة الفروق في تصورات أفراد العينة بحسب متغيري الدرجة الوظيفية وسنوات الخبرة، إضافة إلى تقديم تصور مقترح لتطوير تلك الجدارات، ولتحقيق أهداف البحث، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، واعتمدت على استبانة أعدّت خصيصاً لهذا الغرض، تم تطبيقها على عدد من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالكلية، والبالغ عددهم (٥٩) مشاركاً (٣١ من أعضاء هيئة التدريس، و٢٨ من الهيئة المعاونة) بنسبة استجابة بلغت ٨٠,٨%، وقد أسفرت النتائج عن الآتي:

- متوسط الاستجابة لمحور واقع الجدارات البحثية بلغ (٠,٦٩) وهو يتراوح ما بين الحد الأدنى والأعلى للثقة مما يشير إلى توافر هذه الجدارات البحثية بدرجة متوسطة لدي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا في ضوء بعض التوجهات البحثية المعاصرة.
- أوضحت النتائج أن متوسط الاستجابة لمحور التحديات بلغ (٠,٨٧) وهو أعلى من الحد الأعلى للثقة، مما يشير إلى وجود معوقات كبيرة تعيق تطوير الجدارات البحثية لدى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، وتوزعت هذه التحديات على خمسة محاور رئيسة شملت: معوقات تتعلق بالنشر العلمي الدولي، والتمكين البحثي والابتكار، والتمكين الرقمي، والبحث متعدد التخصصات، وأخلاقيات البحث العلمي.
- وجود فروق دالة إحصائيا بين أفراد عينة البحث في مستوى الجدارات البحثية تعزى لاختلاف الدرجة الوظيفية، وقد جاءت هذه الفروق غالباً لصالح أعضاء هيئة التدريس من ذوي الدرجات الوظيفية الأعلى، وعلى وجه الخصوص لصالح "أستاذ".
- وجود فروقاً دالة إحصائياً في الجدارات البحثية تبعاً لسنوات الخبرة، وجاءت الفروق لصالح ذوي الخبرة الأطول، خاصة من لديهم خبرة أكثر من ١٠ سنوات، يليه من لديهم خبرة من ٥ إلى ١٠ سنوات، مما يعكس تأثير الخبرة في تعزيز مستوى الجدارات البحثية.
- كما قدّم البحث تصوراً مقترحاً لتطوير الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة – جامعة المنيا، مستنداً إلى نتائج البحث، ومتسقاً مع بعض التوجهات البحثية المعاصرة .

الكلمات المفتاحية : الجدارات البحثية، الأداء البحثي، التوجهات البحثية المعاصرةً.

Developing Research Competencies to Enhance Research Excellence among Faculty Members and Their Assistants at the College of Education for Early Childhood – Minia University in Light of Some Contemporary Research Trends " A Field Study"

DR\ Safaa Tolb Mohamed

Abstract

This study aimed to diagnose the current state of the research competencies necessary to enhance research excellence among faculty members and their assistants at the College of Education for Early Childhood– Minia University, in light of selected contemporary research trends. It also sought to identify the key challenges hindering the development of these competencies, analyze the nature of differences in the participants' perceptions based on the variables of academic rank and years of experience, and propose a framework for developing such competencies. To achieve the study objectives, the researcher adopted the descriptive method, and relied on a questionnaire specifically designed for this purpose. The questionnaire was administered to a sample of 59 participants (31 faculty members and 28 assistants) from the college, with a response rate of 80.8%. The findings revealed the following:

- The mean response for the axis related to the current state of research competencies was 0.69, which falls between the lower and upper bounds of confidence. This indicates that these competencies are moderately available among faculty members and their assistants at the College of Education for Early Childhood, Minia University, in light of selected contemporary research trends.
- The results showed that the mean response for the challenges axis reached 0.87, which exceeds the upper confidence limit. This suggests the presence of significant obstacles hindering the development of research competencies among faculty and their assistants. These challenges were distributed across five key dimensions, including: barriers related to international scientific publishing, research empowerment and innovation, digital empowerment, interdisciplinary research, and research ethics.
- Statistically significant differences were found among the study participants in their level of research competencies, attributed to academic rank. These differences were mostly in favor of faculty members with higher academic positions, particularly those holding the title of "Professor."
- There were also statistically significant differences in research competencies based on years of experience. These differences favored individuals with longer experience, especially those with more than 10 years of experience, followed by those with 5 to 10 years, reflecting the role of experience in enhancing the level of research competencies.
- Furthermore, the study proposed a suggested framework for developing research competencies essential for promoting research excellence among faculty members and their assistants at the College of Education for Early Childhood – Minia University. This framework was grounded in the study findings and aligned with selected contemporary research trends.

Keywords: Research Competencies, Research Performance, Contemporary Research Trends.

مقدمة:

يُعد البحث العلمي أحد الركائز الأساسية لدور الجامعات المعاصرة ، بل يُمثل سمة جوهرية من سمات التعليم الجامعي المتميز، إذ تُقاس من خلاله مكانة الجامعات ودرجة تقديرها محليًا ودوليًا، بما يعكس قدرتها على المساهمة الفعلية في حل مشكلات المجتمع ومواجهة التحديات المتغيرة، فضلًا عن دعم مسارات التنمية وتحقيق الرفاهية والتقدم، فالجامعات لا تكتسب ريادتها وميزتها التنافسية من خلال التعليم وحده، بل من خلال إسهامها في إنتاج المعرفة وتجديدها وتطبيقها في الواقع العملي، وهو ما يجعل البحث العلمي المحور الأكثر تأثيرًا في تصنيف الجامعات وترتيبها عالميًا.

ويشهد البحث العلمي على الصعيد العالمي تحولًا استراتيجيًا جوهريًا، تجاوز التركيز التقليدي على إنتاج المعرفة النظرية، ليشمل قياس الأثر الفعلي للبحوث، وقد نتج عن هذه التحولات إعادة هيكلة المنظومة البحثية في ضوء جملة من التوجهات المعاصرة التي أعادت رسم أولويات مؤسسات التعليم العالي، وفرضت معايير جديدة للتميّز والجودة البحثية، ومن أبرز هذه التوجهات البحثية العالمية الاهتمام المتزايد بالتصنيفات العالمية للجامعات، والتي أصبحت مرجعًا أساسيًا لتقييم الأداء البحثي، وفي هذا السياق، أشار **القط (٢٠٢٥، ٦٣٣)** إلى أن التصنيفات العالمية تعتمد على مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تُصدرها مؤسسات أكاديمية مرموقة، وتُقيَّم الجامعات على أساسها سنويًا، مثل: الأداء البحثي، مدى التواجد الرقمي، جودة النشر، والروابط المؤسسية، ومن أبرز هذه التصنيفات: تصنيف شنغهاي (ARWU)، كيو إس (QS)، التايمز البريطاني (THE)، وتصنيف ويبومتركس (Web metrics).

وفي السياق ذاته، شكّل التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي نقطة رئيسية في تطوير البحث العلمي المعاصر، حيث أوضح **الحربي (٢٠٢٤، ١٠-١٢)** أن أدوات الذكاء الاصطناعي أسهمت في أتمته العديد من العمليات البحثية، مثل تلخيص البيانات، وتحليل النتائج، واستخدام النماذج اللغوية – مثل ChatGPT – في توليد المحتوى العلمي، وتحديد

١* يسير البحث الحالى وفقا لتوثيق الـــ APA الإصدار السابع.

الفجوات البحثية، كما أصبح الذكاء الاصطناعي وسيلة فاعلة لدعم نشر الأبحاث وتجويدها، وتحقيق الكفاءة والسرعة في إعداد البحوث العلمية بما يواكب المعايير الدولية.

ومن الاتجاهات المتعمقة كذلك النشر الدولي، والذي يُعد أحد أعمدة التصنيف الأكاديمي والتميز المؤسسي، فقد أشار **الدسوقي وآخرون (٢٠٢٥، ٢٤٩–٢٥٠)** إلى أن النشر في الدوريات المحكمة الدولية ينعكس إيجابًا على جودة البحث العلمي من حيث الاتساق مع المعايير العالمية، وتحكيمه من قبل خبراء متخصصين، وتفادي التكرار البحثي، فضلًا عن دوره في تبادل الخبرات وتنفيذ مشاريع بحثية مشتركة، كما أصبح عدد الأبحاث المنشورة دوليًا معيارًا أساسيًا في الترقيات الأكاديمية، وتمويل المشروعات، وقياس قوة أعضاء هيئة التدريس.

كما برز التحول نحو البحوث البينية كاتجاه حتمي لتحسين جودة البحوث وزيادة أثرها المجتمعي، فأشار **عبد العال (٢٠٢٠، ١٢٧)** إلى أن دعم هذا النوع من البحوث يسهم في توفير بيئة محفزة، وتفعيل نتائج البحث العلمي لخدمة التنمية المستدامة، كما يُعد تدويل البحث العلمي والتعاون الدولي من المحاور البارزة ضمن التوجهات البحثية العالمية المعاصرة، ووفقًا لما أوضحه **الفضالي (٢٠٢٢، ٦٤٦)** فإن التدويل يُقصد به دمج البُعد الدولي والثقافي في العمليات البحثية، من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية، والمشاريع العابرة للحدود، وتبادل المعرفة عبر المنصات الإلكترونية، بما يعزز التفاعل مع الخبرات العالمية ويزيد من فرص النشر والشراكة، وتماشيًا مع هذه التطورات، برزت أهمية المواثيق الدولية لأخلاقيات البحث العلمي، والتي تهدف إلى ضبط الممارسة البحثية وتوجيهها وفقًا لمعايير النزاهة والشفافية.

أما على المستوى المحلي، فقد أولت الدولة المصرية اهتمامًا متزايدًا بتطوير منظومة البحث العلمي باعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والنهضة الشاملة، وقد أكدت رؤية مصر ٢٠٣٠ **(الإصدار المُحدث)** على مجموعة من السياسات التمكينية الداعمة للتقدم التكنولوجي والابتكار، والتي تمثلت في: تطوير البنية المؤسسية للبحث العلمي، دعم التشريعات المنظمة له، تشجيع إنشاء الحاضنات التكنولوجية ومجتمعات الابتكار داخل المؤسسات البحثية، وتوجيه أولويات البحوث نحو تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال

تعزيز الشراكات مع مؤسسات التمويل الدولية، والكيانات التكنولوجية داخل مصر وخارجها، وتنويع مصادر تمويل الأبحاث **(وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢، ص. ٢٦)**.

وفي الإطار ذاته، أكدت الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠ على مجموعة من المبادئ الجوهرية التي تسعى إلى بناء منظومة تعليمية وبحثية متطورة، وهي: التكامل بين مؤسسات الإقليم، التخصصات المتداخلة، الاتصال والتعاون المحلي والدولي، المشاركة الفعالة، الاستدامة، المرجعية الدولية، والريادة والإبداع **(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٢٣، ص. ٣)**، أما الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠٣٠، فقد حددت ضمن مساراتها الأساسية تهيئة بيئة محفزة للتميز والابتكار في البحث العلمي، تضمن إنتاج معرفة جديدة تعزز من المكانة الدولية لمصر في المجال العلمي، وشملت الأهداف الاستراتيجية لهذه الاستراتيجية تطوير التشريعات البحثية، دعم حقوق الملكية الفكرية، بناء القدرات البشرية، وتحفيز البحث التطبيقي وربطه بالصناعة وخطط التنمية **(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٩، ص. ٥٧–٦٢)**، كما تُعد معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد إطارًا تنظيميًا مهمًا يؤكد على ضرورة تنمية القدرات البحثية داخل الجامعات المصرية، والتحول بها نحو جامعات بحثية ذات تصنيف دولي متميز، قادرة على مواجهة التحديات المجتمعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال دعم البحوث متعددة التخصصات، وتحسين آليات تمويل البحث وتسويقه، وتحفيز النشر العلمي الرصين على المستويات المحلية والدولية**(الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ٢٠٢٥،ص.١٤)**.

ويُعد تحقيق التميز في الأداء البحثي أحد المحاور الجوهرية في إطار التوجهات البحثية المعاصرة، وعرفت **علي (٢٠٢٢، ٦٨)** الأداء البحثي بأنه النشاط البحثي الذي يتيح للباحثين أو الفرق البحثية إجراء بحوث أساسية تسهم في نقل المعرفة وتطويرها، وتقديم تفسيرات جديدة، وفتح آفاق علمية مبتكرة تدعم مسارات التنمية، ويستلزم هذا التميز في الأداء البحثي الالتزام بجملة من المجالات والمعايير والتي حددتها **عبد السلام ومحمود (٢٠٢٤، ٣١)** في الآتي المساهمة في حل القضايا المجتمعية من خلال بحوث تطبيقية موجهة، وتدويل البحث العلمي عبر شراكات دولية ومشاريع عابرة للحدود، والنشر الدولي في المجلات المحكمة

والمصنفة عالميًا، وتحقيق تصنيفات عالمية ومحلية متقدمة للجامعات عبر جودة الإنتاج البحثي، وربط الأداء البحثي بالصناعة بما يعزز الابتكار ويسهم في حل مشكلات السوق.

ومن ثم، فإن بلوغ هذا المستوى من التميز في الأداء البحثي يتطلب امتلاك أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم لجملة من الجدارات البحثية المتخصصة التي تُمكنهم من تنفيذ أبحاث عالية الجودة، تواكب التوجهات البحثية المعاصرة، وقد عرّفت **الربابعة (٢٠٢٠، ٧١٥)** الجدارات البحثية بأنها مجموعة المهارات والقدرات التي يمتلكها عضو هيئة التدريس والمرتبطة بإجراء الأبحاث الأصيلة وذات القيمة والقابلة للتطبيق لخدمة المجتمع، وهو ما يوضح ارتباط الجدارة البحثية بأبعاد علمية ومجتمعية في آنٍ واحد.

وقد تنوعت أنماط الجدارات البحثية لتشمل عدة أبعاد متكاملة، أبرزها: الجدارة المعرفية الأكاديمية وأولويات البحث العلمي وتؤكد **عبد الوهاب (٢٠١٩، ٣٥–٣٩)** أن هذه الجدارة تتجسد في التمكن العميق من المفاهيم والمبادئ والنظريات المتخصصة في مجال الباحث، إذ تعكس مستوى الإلمام بالمعرفة التخصصية والقدرة على تطويرها، وجدارة التمكين البحثي المنهجي التي تمثل القدرة على إدارة العمليات البحثية باحترافية، بدءًا من إعداد خطة البحث، وجمع المعلومات، وتنفيذ الإجراءات، وتحليل البيانات وتفسيرها **أبو المجد والعرفج (٢٠١٧، ص.٦١)**، كما أن هذه الجدارة تمثل الجانب الفني في ممارسة البحث العلمي.

وجدارة النشر العلمي وفق المعايير الدولية تُعنى قدرة الباحث على إعداد أبحاث قابلة للنشر في المجلات العالمية المحكمة، بما يتفق مع قواعد التحكيم الأكاديمي والنشر الرصين، ويُعرف **مصطفى (٢٠٢٣، ٢٢٨)** النشر الدولي بأنه كل جهد يُبذل من قبل عضو هيئة التدريس لإتاحة إنتاجه العلمي عبر قواعد البيانات العالمية، وفقًا لمعايير الجودة الدولية، وجدارة البحث متعدد التخصصات والتي تُشير إلى قدرة الباحث على الانخراط في فرق بحثية متنوعة التخصصات لدمج المعارف والمناهج المختلفة بهدف معالجة مشكلات مركّبة(**عبد العال ،٢٠٢٠، ١٢٨)**، والجدارات الرقمية التي تُعرف بأنها المهارات والمعارف التي تمكّن الباحث من استخدام التكنولوجيا الحديثة في العمليات البحثية، وقد بيّنت **النجار (٢٠١٥، ٣٨٥)** أن هذه الجدارات تشمل استخدام البرمجيات المتخصصة، وتوظيف أدوات التحليل الرقمي، وتبني اتجاهات إيجابية نحو توظيف التقنية في تعزيز جودة البحث العلمي.

والجدارات الأخلاقية والتي تتمثل في التزام الباحث بالمعايير الأخلاقية التي تحكم العمل الأكاديمي، وأكدت **الغامدي (٢٠٢٤، ١٥٩)** على أهمية تحلي عضو هيئة التدريس بالسلوكيات المهنية المنضبطة، واحترام مبادئ النزاهة البحثية والشفافية، والجدارات الريادية والتي ترتبط بقدرة عضو هيئة التدريس على المساهمة في بناء منظومة الابتكار وريادة الأعمال داخل المؤسسة الجامعية، وقد أوضحت **الباسل (٢٠٢١، ٢٨٦)** أن هذه الجدارة تشمل المبادأة، واستثمار الفرص، وتوليد الأفكار الإبداعية وتحويلها إلى منتجات معرفية أو اقتصادية تعود بالنفع على المجتمع.

مشكلة البحث:

تنطلق مشكلة البحث الحالى من عدة منطلقات، من أبرزها ما يلي:

يُعد البحث العلمي أحد الركائز الجوهرية لتقدّم الجامعات وتعزيز تنافسيتها في التصنيفات العالمية، حيث يمثل مرآة حقيقية لكفاءة أعضاء هيئة التدريس، وقدرتهم على إنتاج معرفة علمية تسهم في مواجهة التحديات المجتمعية ودعم مسارات التنمية، ومع ذلك، تشهد الجامعات المصرية قصورًا ملحوظًا في أدائها البحثي، يتجلى في انخفاض معدلات النشر الدولي، وضعف الإسهام في مجالات الابتكار، وتراجع تأثيرها العلمي إقليميًا ودوليًا، وقد تناولت العديد من الدراسات هذا التراجع، كاشفة عن جملة من **التحديات والمعوقات التي تعرقل تحقيق التميز في الأداء البحثي وفيما يلي عرض لأبرز الدراسات التي تناولت تلك المعوقات :**

فقد أوضحت نتائج دراسة **السماحي وإسماعيل (٢٠٢٢)** أن من أبرز مسببات انخفاض الإنتاجية البحثية والأداء البحثي ضعف التواصل مع الهيئات العلمية على المستويات الإقليمية والدولية، وغياب الحوافز المادية المجزية، وارتفاع الأعباء التدريسية، إضافة إلى تكاليف النشر المرتفعة، وضعف مهارات إعداد الأبحاث باللغة الإنجليزية وتقديمها للمجلات الدولية.

وفي السياق ذاته، أرجعته نتائج دراسة **أحمد (٢٠٢٣)** إلي ضعف التمويل ، وقصور التعاون البحثي بين الجامعات وقطاعات الإنتاج المختلفة، فضلًا عن ارتفاع التكلفة المالية

التي يتحملها عضو هيئة التدريس، وغياب المرونة في اللوائح، إلى جانب محدودية الشراكات البحثية مع الزملاء داخل المؤسسة، كما أشارت دراسة **حسني وآخرون (٢٠٢٣)** إلى مجموعة من المعوقات المؤثرة، من أبرزها ضعف تسويق البحوث العلمية داخليًا وخارجيًا، وقلة التشارك المعرفي بين التخصصات، وندرة المشروعات البحثية التنافسية المشتركة مع جامعات ومراكز بحثية، بالإضافة إلى قصور برامج التنمية المهنية، وضعف البنية التحتية، وانخفاض النشر الدولي، وضعف البحوث التطبيقية ذات الطابع الابتكاري.

وفي ذات الاتجاه، أكدت دراسة **عبد اللاه(٢٠٢٤)** وجود ضعف في حجم الميزانيات المخصصة للبحث العلمي، مع قلة مصادر التمويل الحكومية والبديلة، وقصور في قنوات الربط بين الجامعات وقطاعات الصناعة، إلى جانب غياب الدعم المؤسسي من القيادات الجامعية لتسويق الأبحاث ودعمها، أما دراسة **عبد الظاهر (٢٠٢٤)** فقد تناولت واقع البحث العلمي في جامعة المنيا، مشيرة إلى عدم التوازن بين مهام التدريس والبحث، وضعف الإنفاق على البحث العلمي، وتراجع مستوى النشر الدولي بالمقارنة مع الجامعات العالمية، كما توصلت دراسة **الدسوقي وآخرون (٢٠٢٥)** إلى أن معظم أعضاء هيئة التدريس يُفضّلون النشر المحلي على الدولي، بسبب ارتفاع تكلفة النشر العالمي، وسهولة إجراءات النشر بالمجلات المحلية، إلى جانب استخدام اللغة العربية.

التحولات المتسارعة التي تشهدها البيئة الجامعية العالمية المعاصرة، برزت توجهات بحثية معاصرة أكدت على ضرورة تنمية الجدارات البحثية كأداة محورية لتحقيق التميز البحثي في الجامعات، فقد أصبحت التصنيفات العالمية للجامعات مثل (QS) و(التايمز البريطاني) و(ARWU شنغهاي) تعتمد بشكل كبير على جودة وكفاءة المخرجات البحثية، وهو ما يستدعي امتلاك الباحثين لمهارات متقدمة في النشر العلمي في المجلات المصنفة والمفهرسة ذات معامل التأثير المرتفع، كما أن التحول الرقمي والاعتماد على الذكاء الاصطناعي في تصميم وتحليل الأبحاث، وظهور اتجاهات متنامية نحو البحوث البينية متعددة التخصصات، تتطلب من الباحثين تطوير قدراتهم المنهجية والتقنية والتواصلية بشكل متكامل، علاوة على ذلك، فإن التعاون البحثي الدولي لأعضاء هيئة التدريس بات معيارًا مهمًا لتعزيز الريادة المعرفية، إلى جانب ربط البحث العلمي بالابتكار وريادة الأعمال

كموجهات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، ومن جانب آخر، فرضت المواثيق الدولية لأخلاقيات البحث العلمي التزامًا أخلاقيًا يستدعي إتقان الجدارات المتعلقة بالنزاهة الأكاديمية، وحماية البيانات، واحترام حقوق المشاركين، كل هذه التحولات تؤكد أن تطوير الجدارات البحثية لم يعد خيارًا، بل ضرورة حتمية لتحسين الأداء البحثي للجامعات وتعزيز قدرتها التنافسية عالميًا.

تشير بعض التوجهات البحثية القومية المعاصرة في مصر إلى التزام واضح بتعزيز الجدارات البحثية كركيزة أساسية لتحقيق التميز في الأداء البحثي، فقد أبرزت رؤية مصر ٢٠٣٠ المُحدثة أهمية دعم تشريعات البحث العلمي، وتطوير المنظومة المؤسسية للبحث، وإنشاء الحاضنات التكنولوجية ومجتمعات الابتكار، إلى جانب توجيه الأبحاث نحو خدمة الاقتصاد الوطني وتعزيز الشراكات الدولية ومصادر التمويل المتنوعة، بما يسهم في تنمية كفاءات الباحثين وقدراتهم التطبيقية **(وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢)**، كما شددت الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠ على مبادئ مثل التكامل بين المؤسسات الأكاديمية، وتبني التخصصات المتداخلة، والتعاون البحثي المحلي والدولي، والريادة والابتكار، وهي جميعها توجهات ترتكز على تمكين أعضاء هيئة التدريس من امتلاك جدارات بحثية متعددة الأبعاد ترتبط بسوق العمل وبمتطلبات التنمية المستدامة**(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،٢٠٢٣،ص.١١-٣٨)**، كما تعكس **الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد(٢٠٢٥، ١٤)** إدراكًا مؤسسيًا لأهمية تعزيز البيئة البحثية، من خلال تفعيل لجان أخلاقيات البحث، وتحفيز المشاركة في مشروعات ممولة، ودعم البحوث التطبيقية والتخصصية، وتوسيع نطاق النشر العلمي الدولي، أما الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠٣٠ فقد أكدت علي تحديث البنية التشريعية والتنظيمية، وتطوير الموارد البشرية، وتدويل النشر العلمي، وربط مخرجات البحث بالصناعة والابتكار وريادة الأعمال، فضلًا عن تنسيق التعاون البحثي الدولي**(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٩، ص.٥٧-٦٢)**.

توجهات جامعة المنيا الاستراتيجية نحو تعزيز مكانتها البحثية، فقد أشارت **الخطة الاستراتيجية للجامعة(٢٠١٩/٢٠٢٠-٢٠٢٤/٢٠٢٥، ٢٠- ٣٤)** إلي أبرز السمات المميزة لهذه التوجهات:

- إنشاء مركز للتميز البحثي يركز على إنتاج البحوث البينية والمتعددة التخصصات، وتوجيه الأبحاث نحو قضايا التنمية.
- إشراك الخبراء المحليين في الإشراف البحثي، وتعزيز ارتباط البحث العلمي بحل المشكلات الواقعية في القطاعات الإنتاجية.
- وأبرزت الجامعة في مسارها البحثي المستهدف أهمية دعم الأبحاث العالمية التنافسية، حيث تشجع الباحثين على اكتساب المهارات اللازمة للحصول على تمويلات دولية، والانخراط في مشروعات بحثية عالية التأثير، كما ربطت الجامعة بناء السمعة الدولية البحثية بجودة مخرجات الأبحاث، ومدى تناولها لتحديات حقيقية بالتعاون مع الشركاء الدوليين.
- تبنت الجامعة نظامًا دوريًا لتقييم الباحثين، وربطت بين تقييم الأداء ومدى تطور الإنتاجية العلمية العالمية المستوى، إلى جانب دعم المشاركة في المؤتمرات الدولية، وعقد الاتفاقيات مع الجامعات ذات التصنيفات المتقدمة، بما يعزز من قدرات الباحثين التنافسية عالميًا.
- تسويق الإنتاجية البحثية، واستثمار الرقمنة، وتوفير آليات علمية للتمويل الذاتي والابتكار، جميعها متطلبات لتحقيق تنمية مستدامة للبحث العلمي.

وبالرجوع إلى الخطة الاستراتيجية لجامعة المنيا(٢٠١٩/ ٢٠٢٠-٢٠٢٤/٢٠٢٥، ٧٧-٧٨) يتضح أن هناك مجموعة من التحديات المؤسسية التي تشكل نقاط ضعف تؤثر بشكل مباشر على فاعلية البحث العلمي والارتقاء بجودته، فقد أشارت الخطة إلى استمرار ظاهرة هجرة العقول العلمية المتميزة إلى الجامعات الخاصة، وامتداد إعارات بعض أعضاء هيئة التدريس إلى الخارج، مما يؤدي إلى نقص الكوادر البحثية الفاعلة داخل الجامعة، كما أُبرزت غياب خطة واضحة لإدارة العجز أو الفائض في أعضاء هيئة التدريس، وهو ما يحد من القدرة على توزيع الموارد البشرية بما يخدم الأهداف البحثية الاستراتيجية، والحاجة إلى تعزيز ثقافة التطوير المهني والتقني لأعضاء هيئة التدريس، من خلال استضافة مزيد من الخبراء الدوليين، وتفعيل برامج موجهة لتنمية المهارات والجدارات البحثية الحديثة، في ظل قصور ثقافة المبادرة الذاتية لدى البعض، كما أظهرت الخطة

ضعفًا في آليات تسويق البحث العلمي، وغياب استراتيجية مؤسسية فاعلة لربط المخرجات البحثية بمتطلبات المجتمع المحلي وسوق العمل، وعلى صعيد الانفتاح الدولي،تعظيم الاستفادة من الكفاءات العلمية للمصريين بالخارج وخريجي الجامعة، وهي عناصر من شأنها أن تسهم في دعم التميز البحثي وتعزيز الشراكات العلمية على المستويين الإقليمي والدولي.

وبالرجوع إلي الخطة الاستراتيجية لكلية التربية للطفولة المبكرة – جامعة المنيا (2022/2023 – 2026/2027) يتضح أن البحث العلمي بالكلية يواجه عددًا من التحديات، ومن أبرز هذه التحديات، عدم كفاية الميزانية السنوية المخصصة للبحث العلمي، مما يحد من قدرة الكلية على تمويل المشروعات البحثية النوعية، ويفرض قيودًا على مشاركة الباحثين في المؤتمرات العلمية أو الحصول على الدعم الفني والتقني اللازم، كما أشارت الخطة إلى نقص البحوث البينية والمتعددة التخصصات داخل الكلية، بالإضافة إلى ضعف تمثيل الكلية في المنظمات والجمعيات القومية والدولية يُعد من المعوقات البارزة التي تحد من فرص التعاون البحثي الدولي، وتضعف حضور الكلية في المحافل العلمية ذات التأثير، ومن جهة أخرى تعاني الكلية من ضعف استفادة المؤسسات الخدمية والمجتمعية من الأبحاث التطبيقية التي تنتجها، وهو ما يشير إلى فجوة واضحة بين الممارسة البحثية واحتياجات الواقع المجتمعي.

وبالرجوع إلى أدبيات البحث التربوي، واستعراض نتائج وتوصيات عدد من الدراسات السابقة، يتضح أن تنمية الجدارات البحثية لدى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم تُعد عنصرًا محوريًا في تحقيق جودة البحث العلمي ورفع كفاءة الأداء البحثي وتميزه، فقد أكدت نتائج دراسة **Mendoza (2018)** أن الجدارات البحثية تسهم في تعزيز الأداء البحثي، وفي السياق نفسه، توصلت دراسة **Roman (2021)** إلى أن الجدارات البحثية تُعد مؤشرًا تنبؤيًا مهمًا للإنتاجية البحثية، مما يبرز أهميتها في تقييم الأداء العلمي للأكاديميين، كما أشارت نتائج دراسة **Arora et al. (2021)** إلى أن الاستثمار في البحث العلمي لا يزال بحاجة إلى استراتيجيات داعمة، من أبرزها تعزيز الشراكة البحثية مع رجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية، والربط بين نتائج البحث العلمي واحتياجات المجتمع بما يحقق أثرًا فعليًا ومستدامًا، وتوصّلت دراسة **عبدالرحمن وآخرون (٢٠٢٢)** إلى ضرورة إجراء مزيد من البحوث حول

جدارات أعضاء هيئة التدريس وآليات تفعيلها وتطويرها، خاصة في ضوء متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، وبما يتماشى مع التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، أما دراسة **Sernaqué et al. (2023)** فقد تناولت أهمية تطوير الجدارات البحثية لدى أساتذة الجامعات، لما لذلك من أثر في تحسين الملف المهني للأستاذ الجامعي، ورفع جودة التدريس، والمساهمة في زيادة الإنتاج العلمي من خلال تصميم مشروعات بحثية ونشر مقالات في قواعد بيانات علمية محكّمة، كما أوصت الدراسة بتفعيل برامج تدريب وتنمية الكفاءات البحثية، وتعزيز دمج الباحثين في الجامعات على المستوى الدولي، وتقييم أثر هذه المبادرات في بناء التحالفات العلمية وتشكيل شبكات بحثية فاعلة، وفي ضوء الاهتمام العالمي بتنمية الكفاءات البحثية، وأكدت نتائج دراسة **Pérez–Penup and Villalobos (2024)** وجود اهتمام بتوصيف الجدارات البحثية لدى أعضاء هيئة التدريس، مشيرة إلى ضرورة تبني منظور شامل عند تحديد هذه الجدارات،وأخيرًا جاءت دراسة **رفعت (٢٠٢٥)** لتؤكد أن الارتقاء بالجدارات البحثية داخل الجامعات يُعد من أبرز السبل المعاصرة لتحقيق التميز والتنافسية الأكاديمية، كما أنه يمثل أداة فاعلة لنقل الخبرات الإبداعية في مجالي التعليم والبحث العلمي، وآلية ضرورية لمواجهة التحديات المتسارعة في بيئة الجامعات عالميًا.

وانطلاقًا من كون الباحثة عضو هيئة تدريس بكلية التربية للطفولة المبكرة – جامعة المنيا، فإنها تنطلق من وعي مباشر وواقعي بالتحديات التي تواجه البحث العلمي داخل الكلية، كضعف البحوث البينية، ومحدودية التمويل، وضعف التفاعل المجتمعي، وترى أن تحقيق التميز البحثي يرتبط بتنمية الجدارات البحثية لأعضاء هيئة التدريس.

كما أن الباحثة تعمل كنائب لمدير وحدة ضمان الجودة بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا، وارتباطها المباشر بملف الاعتماد المؤسسي، فقد تابعت عن كثب نتائج تقرير زيارة الاعتماد التي حصلت بموجبها الكلية على اعتماد مشروط، حيث تبين من تحليل التقرير وجود ملاحظات جوهرية ضمن معيار "البحث العلمي والأنشطة العلمية"، وقد تمثلت أبرز نقاط الضعف في عدم تنوع مصادر تمويل البحث العلمي، وقصور مساهمة الكلية في دعمه من مواردها الذاتية، إلى جانب عدم مشاركة الكلية في مشروعات بحثية ممولة خلال الأعوام الثلاثة السابقة(٢٠٢٠/ ٢٠٢١–٢٠٢٣/٢٠٢٤) ما ينعكس سلبًا على حجم ونوعية

الإنتاج العلمي، كما أشار التقرير إلى غياب فرص المنح الدراسية والتدريبية لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة، وعدم وجود وحدات مؤسسية متخصصة لدعم وتسويق الأبحاث أو احتضان المشروعات البحثية والابتكارية، فضلاً عن نقص ملحوظ في عدد البحوث المنشورة دوليًا مقارنة بعدد أعضاء هيئة التدريس، وضعف المشاركة في الجوائز البحثية التقديرية والتشجيعية، وتؤكد الباحثة، من خلال هذا الواقع المؤسسي أن تلك الملاحظات ترتبط ارتباطًا مباشرًا بوجود فجوة في امتلاك الجدارات البحثية الأساسية والمتقدمة لدى أعضاء هيئة التدريس، والتي تشمل مهارات إعداد المشروعات التنافسية، النشر العلمي الدولي، التسويق البحثي، بناء الشراكات المؤسسية، إدارة البحوث، واستخدام أدوات البحث الرقمي، ومن ثم فإن تنمية هذه الجدارات تُعد مدخلاً حيويًا لتحسين وتحقيق التميز البحثي المطلوب لضمان استدامة الاعتماد المؤسسي، والارتقاء بمكانة الكلية على المستويين الأكاديمي والمجتمعي.

أسئلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث الحالي في السؤال الرئيس التالي:"**كيف يمكن تطوير الجدارات البحثية لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة – جامعة المنيا، في ضوء بعض التوجهات البحثية المعاصرة؟**"

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما الإطار المفاهيمي للجدارات البحثية في ضوء الأدبيات الإدارية المعاصرة؟
2. ما الإطار المفاهيمي للأداء البحثي ومجالاته كما تناولته الأدبيات؟
3. ما أبرز التوجهات البحثية المعاصرة كما عكستها الأدبيات الإدارية والبحثية؟
4. ما واقع الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا في ضوء بعض التوجهات البحثية المعاصرة؟ (من وجهة نظر عينة البحث)
5. ما أهم التحديات التي تعيق تطوير الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا في ضوء بعض التوجهات البحثية المعاصرة ؟(من وجهة نظر عينة البحث)

6. ما طبيعة الفروق في تصورات أفراد عينة البحث بشأن الجدارات البحثية تبعًا لمتغيري الدرجة الوظيفية وسنوات الخبرة؟(من وجهة نظر عينة البحث)
7. ما التصور المقترح لتطوير الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا في ضوء بعض التوجهات البحثية المعاصرة؟

أهداف البحث:

الهدف الرئيس للبحث "تطوير الجدارات البحثية بما يسهم في تحقيق التميز في الأداء البحثي لدى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة – جامعة المنيا، في ضوء التوجهات البحثية المعاصرة." **استنادا إلي الأهداف الفرعية التالية:**

1) استعراض الإطار المفاهيمي للجدارات البحثية في ضوء الأدبيات الإدارية المعاصرة، وتحليل أنماطها الأساسية.
2) التعرف على الإطار المفاهيمي للأداء البحثي ومجالاته كما تناولته الأدبيات.
3) رصد أبرز التوجهات البحثية المعاصرة كما عكستها الأدبيات الإدارية والبحثية.
4) تشخيص واقع الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا في ضوء بعض التوجهات البحثية المعاصرة.
5) تحديد التحديات التي تعيق تطوير الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا في ضوء بعض التوجهات البحثية المعاصرة.
6) تحليل الفروق في تصورات أفراد عينة البحث بشأن الجدارات البحثية تبعًا لمتغيري الدرجة الوظيفية وسنوات الخبرة.
7) تقديم تصور مقترح لتطوير الجدارات البحثية بما يسهم في تعزيز التميز في الأداء البحثي في ضوء بعض التوجهات البحثية المعاصرة.

أهمية البحث: انقسمت أهمية البحث إلي

(أ) الأهمية النظرية: تمثلت الأهمية النظرية لهذا البحث فيما يلي:

1. تكمن أهمية هذا الموضوع في ارتباطه بفئة محورية داخل مؤسسات التعليم العالي وهم "أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم"، فأنهم القوة الدافعة لإنتاج المعرفة وتوجيهها، والمساهمة في تحقيق التميز البحثي بما يتماشى مع التوجهات البحثية المعاصرة.
2. يُعد هذا البحث – بحسب علم الباحثة – من أوائل البحوث التي تناولت موضوع الجدارات البحثية بوصفه مدخلًا لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا، مما يجعله إضافة علمية نوعية تُثري الأدبيات التربوية والإدارية في هذا المجال.
3. يسهم هذا البحث في بناء مرجعية علمية وتطبيقية للدراسات المستقبلية ذات الصلة بتطوير أداء مؤسسات التعليم العالي ورفع كفاءتها البحثية.
4. يكتسب البحث أهميته أيضًا من توافقه مع التوجهات البحثية المعاصرة، التي تسعى إلى تمكين أعضاء هيئة التدريس من تطوير جداراتهم البحثية كأداة استراتيجية لتعزيز جودة المخرجات العلمية والارتقاء بالتصنيف المؤسسي.
5. ينصب تركيز البحث على التميز البحثي باعتباره أحد المؤشرات الرئيسية لقياس فاعلية المؤسسات التعليمية، وأحد المحاور الأساسية في تطوير الأداء الأكاديمي وتحقيق جودة البحث العلمي، خصوصًا في ظل ما تفرضه السياسات والتوجهات البحثية الدولية والمحلية من معايير تتعلق بالكفاءة والنشر الدولي ، والتدويل، والأثر المجتمعي للبحوث.

(ب) الأهمية التطبيقية

تتجلى الأهمية التطبيقية للبحث الحالي في إمكانية توظيف نتائجه والتصور المقترح في تحسين ممارسات البحث العلمي وتطوير أداء الجهات المعنية داخل مؤسسات التعليم العالي، وعلى وجه الخصوص كلية التربية للطفولة المبكرة – جامعة المنيا، وفيما يلي أبرز صور الاستفادة التطبيقية من البحث:

1- **أعضاء هيئة التدريس:** قد تُسهم نتائج البحث في تزويدهم برؤية واضحة حول مستوى أدائهم البحثي الحالي، وتحديد احتياجاتهم التدريبية الفعلية، مما يساعدهم على بناء خطط تطوير ذاتي موجهة نحو التميز البحثي.

2- **كليات التربية للطفولة المبكرة:** يوفّر التصور المقترح أساسًا عمليًا لتصميم وتنفيذ برامج تدريبية قائمة على الاحتياجات البحثية الحقيقية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، الأمر الذي من شأنه أن يعزز كفاءة الأداء البحثي المؤسسي ويسهم في تحسين مخرجات البحث العلمي بالكلية.

3- **مراكز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس:** يمكن أن تستفيد هذه المراكز من التصور المقترح للبحث في إعداد محتوى تدريبي متطور، يتماشى مع متطلبات البحث العلمي المعاصر، خاصةً فيما يتعلق بتنمية الجدارات البحثية الأساسية والمتقدمة.

4- **إدارات الدراسات العليا والبحث العلمي:** يُمكن توظيف نتائج البحث في دعم اتخاذ القرار فيما يخص صياغة سياسات بحثية فعالة، تهدف إلى دعم النشر العلمي الدولي، تمويل المشروعات البحثية، وتحفيز الإنتاجية العلمية.

5- **الهيئة المعاونة (المعيدات والمدرسات المساعدات بالكلية):** نظرًا لأنهم في مراحل التكوين المهني والبحثي، فإن نتائج هذا البحث تشكّل دليلًا استرشاديًا موجّهًا لهم نحو بناء مسار بحثي ناجح، قائم على الجدارات البحثية الأساسية المطلوبة للارتقاء بفاعليتهم الأكاديمية.

6- **صنّاع ومتخذي القرار داخل جامعة المنيا:** توفّر نتائج البحث مؤشرات واضحة يمكن الاعتماد عليها في دعم جهود تطوير منظومة البحث العلمي، وصياغة استراتيجيات تسهم في تحقيق التميز البحثي المؤسسي، بما يتوافق مع التوجهات البحثية المعاصرة .

منهج البحث

اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي، نظرًا لملاءمته لطبيعة الموضوع وأهدافه، إذ يُعد من أنسب المناهج لدراسة الظواهر كما هي في الواقع، ويساعد هذا المنهج في تقديم وصف دقيق وتحليل شامل للظاهرة محل الدراسة – وهي الجدارات البحثية – في سياقها

الواقعي، مما يُسهم في الوصول إلى نتائج علمية موضوعية تُفيد في فهم الواقع الراهن، وتوجيه جهود التطوير والتحسين وفقًا لمعطيات واقعية قابلة للتطبيق.

أداة البحث:

تمثلت أداة البحث في استبانة(من إعداد الباحثة) لتشخيص واقع الجدارات البحثية لدي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا، والتحديات التي تعيق تحقيقها.

حدود البحث:

أ. **الحدود الموضوعية:** اقتصر البحث الحالي على تقديم تصور مقترح لتطوير الجدارات البحثية وهي(جدارة المعرفة الأكاديمية وأولويات البحث العلمي، جدارة التمكين البحثي المنهجي، الجدارات البحثية التقنية، جدارة النشر العلمي وفقًا للمعايير الدولية، جدارة البحث متعدد التخصصات، الجدارات البحثية الأخلاقية، الجدارات البحثية الريادية) لدى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا، بهدف تعزيز التميز في الأداء البحثي، وذلك في ضوء بعض التوجهات البحثية المعاصرة .

ب. **الحدود البشرية:** تم تطبيق أداة البحث على أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة – جامعة المنيا، وبلغ عدد أفراد العينة (٥٩) عضوًا من إجمالي المجتمع الأصلي (٧٣)، وهو ما يُمثل نسبة (٨٠,٨%) من إجمالي مجتمع الدراسة الأصلي.

ج. **الحدود الزمانية:** تم تطبيق أداة البحث في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥، وذلك في شهر يونيو.

د. **الحدود المكانية:** اختارت الباحثة تطبيق أداة البحث على أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة – جامعة المنيا، وهي جهة عملها، وذلك لاعتبارات علمية ومنهجية متعددة، فالكلية تمثل بيئة أكاديمية نموذجية تعكس واقع كليات الطفولة المبكرة بالجامعات الإقليمية من حيث التحديات والهيكل الأكاديمي، كما تضم نخبة من الأساتذة المشاركين في لجان الترقية العلمية، بمن فيهم مقرر اللجنة العلمية، مما يعزز من موثوقية النتائج وقيمتها، ويتميز مجتمع الدراسة بتنوع ملحوظ في التخصصات الأكاديمية والدرجات الوظيفية، مما يُثري

تحليل الجدارات البحثية من زوايا متعددة، كما أن إلمام الباحثة بالسياق الداخلي للكلية وخبرتها المباشرة ببيئتها الإدارية والبحثية – بوصفها إحدى أعضاء الهيئة الأكاديمية – ساعد في تصميم أداة بحث واقعية وتفسير النتائج بصورة دقيقة، كما سهّل انتماؤها المؤسسي الحصول على الموافقات الرسمية والتواصل الفعّال مع العينة المستهدفة، فضلًا عن انسجام موضوع الدراسة مع رؤية جامعة المنيا التي تضع التميز البحثي والريادة الأكاديمية ضمن أولوياتها.

مصطلحات البحث:

1- الجدارات البحثية: (Research Competencies)

يعرف البحث الحالي الجدارات البحثية إجرائيًا بأنها مجموعة متكاملة من المعارف، والمهارات، والسلوكيات، التي يمتلكها أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم والتي تمكّنهم من أداء أدوارهم ومهامهم البحثية بكفاءة وفاعلية، وتشمل هذه الجدارات" جدارة المعرفة الأكاديمية وتحديد أولويات البحث العلمي، وجدارات التمكين البحثي المنهجي، والجدارات البحثية التقنية ، بالإضافة إلى جدارة النشر العلمي وفقًا للمعايير الدولية، وجدارات البحث متعدد التخصصات، والجدارات البحثية الأخلاقية، فضلًا عن الجدارات الريادية في المجال البحثي، ويُسهم امتلاك هذه الجدارات في تعزيز جودة المخرجات البحثية، وإنتاج أبحاث علمية رصينة تتناول قضايا الطفولة المبكرة، بما يتماشى مع المعايير الدولية، وتستجيب للاحتياجات القومية، الأمر الذي يُعزز من مكانة الكلية على المستويين المحلي والدولي.

2- التميز في الأداء البحثي: (Enhance Research Excellence)

يعرف البحث الحالي التميز في الأداء البحثي إجرائيًا بأنه مدى التزام أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم بتنفيذ أنشطة بحثية عالية الجوة والإبداع، تتمثل في إعداد ونشر بحوث علمية أصيلة ذات قيمة علمية ومجتمعية في دوريات محكمة ومفهرسة دولياً، مع تحقيق تأثير ملموس في مجال التخصص، والمساهمة في حل المشكلات وقضايا المجتمع، وذلك من خلال مواكبة التوجهات البحثية المعاصرة، والمشاركة في المؤتمرات والمشروعات البحثية، بما يسهم في تحقيق التنمية والتنافسية.

3- التوجهات البحثية المعاصرة :(Contemporary Research Trends)

يُعرّف البحث الحالي التوجهات البحثية المعاصرة إجرائيًا بأنها مجموعة الأولويات والاتجاهات والممارسات والمواضيع الحديثة التي تتبناها المجتمعات العلمية في مجال البحث العلمي.

الإطار النظرى ودراسات سابقة:

يعرض البحث الحالي محاور الإطار النظرى ومرتبط به الدراسات السابقة كما هو موضح على النحو الآتى:

المحور الأول- الإطار المفاهيمي للجدارات البحثية في ضوء الأدبيات الإدارية المعاصرة، وتحليل أنماطها الأساسية:

يتناول هذا المحور تحليلا تفصيلياً لمفهوم الجدارات وخصائصها المميزة، والمبادئ التي تقوم عليها، كما يسلط الضوء على الجدارات البحثية من حيث "مفهومها، أهميتها، أنماطها"، وذلك للإجابة عن السؤال الأول للبحث وهو **"ما الإطار المفاهيمي للجدارات البحثية في ضوء الأدبيات الإدارية المعاصرة؟** ويتم توضيح ذلك علي النحو التالي:

١- مفهوم الجدارات:

تُعرف الجدارات اصطلاحاً بأنها "هي مجموعة من القدرات المكتسبة التي تمكّن الفرد من أداء المهام بكفاءة ضمن سياق معين، وتتكوّن من مزيج متكامل من المعارف، والمهارات، والاتجاهات التي تتفاعل معاً لتنعكس في سلوك الفرد والمهام الموكلة إليه، بعد أن يكتسبها ويُحسن توظيفها، مما يسهم في تحقيق مستويات أداء تتجاوز التوقعات"**(عبد الوهاب، ٢٠١٩، ص. ٢٧)**.

وتعرف بأنها "هي مزيج من السمات والمعارف والمهارات والمؤهلات الشخصية والمهنية التي يمتلكها الفرد، وتتفاعل فيما بينها لتشكّل سلوكاً وظيفياً محدداً يساهم في إنجاز المهام بكفاءة، مما يؤدي إلى تحقيق أداء مهني فعّال" **(الشهرى، ٢٠٢١، ص. ٢٣٥)**.

كما تعرف بأنها "امتلاك الفرد لمجموعة من القدرات والخصائص والمهارات والسلوكيات التي تمكّنه من أداء مهامه بأعلى درجات التميز والكفاءة"**(عبد الرحمن وآخرون، ٢٠٢٢، ص. ١٧٠)**.

يلاحظ من التعريفات السابقة أن بعضها ركز على أن الجدارة هي القدرة على أداء المهام، في حين ركز البعض الآخر على أنها مجموعة من السمات والمعارف التي تتحد لتشكل سلوكاً وظيفياً، ويعكس هذا التنوع في التعريفات شمولية مفهوم الجدارات، حيث أنها إطاراً مركباً يجمع بين المعارف (بما يمتلكه الفرد من معلومات)، والمهارات (ما يمكن تنفيذه من مهام)، والقدرات (إمكانات كافية تمكن من الإنجاز والتكيف)، والسلوكيات (أنماط التصرف)، والسمات الشخصية مما يجعل من مفهوم الجدارات أداة فعالة لتعزيز جودة العمل ومعيار للكفاءة.

وأوضحت **رفعت (٢٠٢٥،١٥)** أن هناك تدخلاً بين مفهوم الجدارة والمفاهيم الأخرى كالمهارة، والقدرة، والكفاءة، والاحتراف، فقد يتفقون على بعض التفاصيل التركيبية للمفهوم، إلا أنهم يختلفون في مستوى الأداء، فإن كانت تلك المفاهيم تشير إلى المستوى المتوقع أو المثالى للأداء، فإن الجدارة تشير إلى المستويات التي تفوق الأداء المتوقع لتحقيق السبق والتميز.

ويتضح أن (جدارات) عضو هيئة التدريس تتمثل في مجموعة من القدرات والمعارف والمهارات والاتجاهات التي يمتلها عضو هيئة التدريس والتي تشمل خصائصه الشخصية ومؤهلاته وخبراته وتمكنه من أداء أدواره ومسئولياته.

٢- خصائص الجدارات:-

أوضحت **الربابعة (٢٠٢٠، ٧١٨ – ٧١٩)** خصائص الجدارات في ثلاثة خصائص كما يلى:

أ- الخصائص الضمنية:

تشير إلى أن الجدارة متأصلة بعمق في شخصية الفرد، وتتميز بالثبات النسبي على مدى زمني طويل. وتشمل هذه الخصائص:

- الدوافع: ما يفكر فيه الفرد باستمرار أو يسعى إليه، ويشكل الدافع وراء سلوكياته وأفعاله.
- الصفات: الخصائص المادية والنفسية التي تحدد كيفية استجابته للظروف المختلفة.
- المفهوم الذاتي: نظرة الفرد إلى ذاته، بما في ذلك تصوراته عن قيمه وقدراته واتجاهاته الشخصية.
- المعرفة: ما يمتلكه الفرد من معلومات وخبرات في مجال معين.

ب- العلاقات السببية:

ترتبط الجدارة بالقدرة على التنبؤ بالسلوك أو الأداء المتوقع من الفرد، إذ تُعد من العوامل المؤثرة في تصرفاته وإنجازه للمهام.

ج- الخاصية المعيارية (المرجع المعياري):

تعني أن الجدارة تُستخدم كمعيار لقياس قدرة الأفراد على أداء عمل معين، إذ تتيح التمييز بين من يمتلكون الكفاءة ومن لا يمتلكونها، استناداً إلى صفات ومعايير محددة تتضمنها الجدارة، ومن ثم تصبح الجدارة أداة مرجعية للتقييم والمقارنة.

ويتضح من العرض السابق أن الجدارة تتميز بخصائص أساسية، فهى ضمنية أي غير مرئية بشكل مباشر ولكن يستدل عليها من خلال سلوك الفرد، كما أن لها علاقة سببية بالأداء، حيث يؤدى إمتلاك الجدارة إلى تحقيق نتائج أفضل، وأخيراً تُعد معيارية لأنها تقاس بناء على سلوكيات محددة ومعايير واضحة.

٣- مبادئ الجدارات: أشارت **رفعت (٢٠٢٥، ٢١-٢٠)** إلى مجموعة من المبادئ التي ترتكز عليها الجدارات وتتمثل في:

- **مبدأ الاتزان:** يركّز هذا المبدأ على أهمية امتلاك الفرد لمجموعة من المعارف والمهارات التي تساعده على تحقيق التوازن في تعاملاته وسلوكياته.
- **مبدأ الهوية:** ينطلق هذا المبدأ من وعي الفرد بهويته الشخصية والمهنية، ويؤكد أهمية إدراكه لمهاراته، وقيمه، وأدواره، وحدود إمكاناته، بما يعزز رؤيته لذاته وللعالم من حوله.
- **مبدأ التجدد:** يدعو هذا المبدأ إلى ضرورة تحديث المعارف والمهارات بشكل مستمر، لمواكبة التغيرات المتسارعة والتطورات التقنية والعلمية التي يشهدها العصر.
- **مبدأ الاستمرار:** يُبرز هذا المبدأ أهمية الاستمرارية في تطوير الذات، من خلال تعزيز المعرفة وتوسيع الخبرات بشكل متواصل لمواكبة متطلبات العصر.
- **مبدأ التشويق:** يؤكد هذا المبدأ على ضرورة خلق بيئة عمل محفزة ومثيرة للاهتمام، من خلال التركيز على كل ما هو جديد ونافع، وتوظيفه لجعل المهام أكثر جذبًا وتحفيزًا.

- **مبدأ التوجيه الذاتي:** يشدد هذا المبدأ على أهمية أن يتولى الفرد مسؤولية تعلّمه، وأن يسعى بشكل ذاتي لاكتساب المعارف والمهارات التي تمكّنه من تقديم أفضل ما لديه وتحقيق التميز.

يتضح أن مبادئ الجدارات (الاتزان، الهوية، التجدد، الاستمرار، التشويق، والتوجيه الذاتي) مرتكزاً جوهرياً في تنمية الجدارات البحثية، فهى تمكن الباحث من الحفاظ على توازن فكرى وعاطفى (إتزان)، وتعزز وعيه الذاتي بهويته العلمية (الهوية)، وتدفعه إلى تطوير أدواته المعرفية (التجدد)، وتسهم في استمرارية العطاء العلمى وتحفز الشغف بالبحث (التشويق)، وتدعم استقلالية الباحث في تحقيق أهدافه العلمية (التوجيه الذاتي).

٤- مفهوم الجدارات البحثية:

مع تسارع وتيرة البحث العلمى، برزت الحاجة إلى تعزيز جدارات أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم البحثية، لما لها من دور في رفع جودة الإنتاج العلمى وتطوير الأداء البحثي، ويتطلب ذلك امتلاك جدارات بحثية متكاملة، **وعلى هذا يتم تعريف الجدارات البحثية على النحو التالى:**

تعرف الجدارات البحثية بأنها "مجموعة المهارات والقدرات التي يتمتع بها عضو هيئة التدريس، والتي تُمكنه من إجراء أبحاث أصيلة وذات جودة عالية، قابلة للتطبيق العملي، وتسهم بفعالية في خدمة المجتمع"(**الربابعة، ٢٠٢٠، ص. ٧١٥**).

كما تعرف بأنها "القدرات والسمات التي يتمتع بها أعضاء هيئة التدريس في إتقان مهارات البحث العلمي، وتنمية مهارات البحث التعاوني، وقيادة فرق بحثية متميزة، والمشاركة الفاعلة في الأنشطة العلمية التي تسهم في تعزيز مكانة الجامعة وزيادة قدرتها على المنافسة عالميًا"(**عبد الرحمن وآخرون، ٢٠٢٢، ص. ١٦٦**).

وأشار إلى الجدارات البحثية بأنها "الخصائص والقدرات التي يمتلكها الباحثون، والتي تسهم في تحقيق مستوى متميز من إنتاجية البحث العلمي، مثل القدرة على التحليل والتنظيم والتفسير، وتنمية مهارات الفريق البحثي، ومهارة نقد المؤلفات العلمية"(**محمد، ٢٠٢٣، ص. ٨**).

٥- أهمية الجدارات البحثية:

- تُعد الجدارات البحثية من العوامل الحاسمة في الحصول على تمويل الأبحاث، وتحقيق مخرجات علمية مستدامة تسهم في دعم خطط التنمية الشاملة للمجتمع، كما تشكّل هذه الجدارات أساسًا لرفع كفاءة وإنتاجية أعضاء هيئة التدريس، لما تتضمنه من معارف ومهارات بحثية، وقدرة على التقييم والتحليل والنقد العلمي، بما يُمكّن الباحث من استخلاص نتائج ذات قيمة تسهم في خدمة المجتمع **(Srivastava and Prakasha, 2017, p. 79).**
- وفي هذا السياق، أصبح من الضروري أن يمتلك الباحث مجموعة من الجدارات البحثية التي تُمكّنه من تنفيذ إجراءات البحث بكفاءة، وتعزز دقته في أداء المهام البحثية، إذ تُعد هذه الجدارات من أبرز العوامل المؤثرة في جودة البحث العلمي وزيادة الإنتاجية **(حسن وعمار، ٢٠٢٢، ص.649).**
- كما يُتوقع من عضو هيئة التدريس امتلاك جدارات بحثية متقدمة تُمكّنه من الإبداع والابتكار في المجال العلمي، وتدعم دور الجامعة في تحقيق رسالتها البحثية، خاصة في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها الساحات العلمية والثقافية والتكنولوجية والاجتماعية والإدارية**(عبد الرحمن وآخرون، ٢٠٢٢، ص. ١٦٢).**
- وتكمن أهمية الجدارات البحثية كذلك في تمكين الباحث من امتلاك المهارات اللازمة، واكتساب الاتجاهات والميول والسلوكيات الإيجابية، فضلًا عن القدرة على تحليل المشكلات، ومعالجتها، واتخاذ القرارات الملائمة، مما يعزز ثقته في تنفيذ المهام البحثية المستقبلية، ويمكّنه من ممارسة التفكير النقدي واتخاذ المبادرات في بيئات يكتنفها الغموض والمخاطر **(رفعت، ٢٠٢٥، ص. ٢٣).**

ويتوافق ذلك مع ما أوصت به دراسة**(2018) Mendoza** من ضرورة تنفيذ استراتيجيات وإجراءات فعّالة تُعزّز تبنّي الجدارات البحثية، انطلاقًا من الإمكانات الكامنة لدى الباحثين في مؤسسات التعليم العالي، مع التأكيد على أهمية ربط هذه الجهود بسياسات الجامعات وخططها الاستراتيجية، كما أظهرت نتائج دراسة **Pedrajas and Bito-onon (2023)** أن مخرجات البحث العلمي تعتمد بدرجة كبيرة على كفاءة أعضاء هيئة التدريس،

إذ تُعدّ جداراتهم البحثية عنصرًا حاسمًا في تحسين جودة التعليم العالي والارتقاء بالمكانة الأكاديمية للمؤسسة، وأشارت نتائج دراسة **رفعت (٢٠٢٥)** إلى أن ارتقاء مستوى الجدارات البحثية داخل الجامعات يُعد من أبرز عوامل التميّز والتنافسية في البيئة الأكاديمية المعاصرة، حيث يُمثّل ذلك عنصرًا حاسمًا في تعزيز الخبرات الإبداعية في مجالي التعليم والبحث العلمي، كما أكدت الدراسة أن تطوير هذه الجدارات أصبح ضرورة ملحّة لمواجهة التحديات المتزايدة التي تُواجه الجامعات في ظل التحولات المتسارعة على الصعيدين المحلي والعالمي.

يتّضح مما سبق أن الجدارات البحثية تُعد من الركائز الأساسية التي ينبغي أن يتحلّى بها أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم في كليات التربية للطفولة المبكرة، نظرًا لدورها الحيوي في الارتقاء بمستوى البحث العلمي، ويُسهم امتلاك هذه الجدارات في تمكين عضو هيئة التدريس من تحليل قضايا الطفولة المبكرة ومعالجتها بطرق علمية منهجية، ومن ثمّ فإن الاستثمار في تنمية هذه الجدارات يُعد خيارًا استراتيجيًا لا غنى عنه، يهدف إلى إعداد كوادر أكاديمية مؤهلة قادرة على إحداث نقلة نوعية في مجال الطفولة عبر أبحاث علمية رصينة وفعّالة.

٦- أنماط الجدارات البحثية:

تُعد الجدارات البحثية من الركائز الجوهرية التي ينبغي أن يتحلّى بها أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم في مؤسسات التعليم العالي، وتُعد ضرورية لإنتاج أبحاث علمية رصينة وذات جودة عالية، **وفيما يلي عرض لأبرز أنماط الجدارات البحثية:**

(أ) جدارة المعرفة الأكاديمية وأولويات البحث العلمي:

أوضح **الديحانى (٢٠١٧، ٣٤٣)** أن المعرفة الأكاديمية المرتبطة بأعضاء هيئة التدريس في الجامعات من أبرز المجالات التي تستلزم تنمية مهنية قائمة على الجدارات، وذلك نظرًا لطبيعة العمل الأكاديمي التي تفرض على شاغليه مواكبة مستمرة لأحدث المستجدات العلمية في مجال التخصص الدقيق، إلى جانب الإطلاع العام على التطورات في مختلف فروع المعرفة.

كما أشارت **عبد الوهاب (٢٠١٩، ٣٩-٣٥)** إلي أن امتلاك الجدارة المعرفية التخصصية من المتطلبات الأساسية التي ينبغي أن يتحلّى بها عضو هيئة التدريس، وذلك

لتحقيق التوافق مع أدواره في مجالات البحث والإنتاج المعرفي، وتتجسّد هذه الجدارة في التمكن العميق من المعرفة التخصصية، من خلال الإلمام بالمفاهيم، والمصطلحات، والمبادئ، والنظريات المرتبطة بمجال التخصص، إلى جانب امتلاك الكفايات البحثية التي تُمكّنه من تطوير المعرفة العلمية، والإسهام في تعميق تخصصه، والارتقاء بمستوى الإنتاج العلمي عبر ما يقدّمه من مؤلفات وبحوث مرتبطة بتخصصه الأكاديمي، كما تتمثل جدارة المعرفة الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في مجموعة من المهارات والممارسات، من أبرزها:(ربط المعرفة التخصصية باحتياجات سوق العمل، تقديم الاستشارات العلمية في مجال التخصص، تكييف التخصص بما يتناسب مع السياقين المحلي والعالمي، التمتع بالمرونة الفكرية والمعرفية، وإنتاج معرفة مبتكرة ذات قيمة علمية مضافة.

كما أوضحت رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة أن أهم السياسات التمكينية لتحقيق التقدم التكنولوجى والابتكار تتمثل في تحديد أولويات البحوث العلمية، وتوجيه الأبحاث إلى المجالات التطبيقية المتخصصة التي تدعم احتياجات الاقتصاد المصرى **(وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢، ص. ٢٧)**.

كما أكدت الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالى والبحث العلمى ٢٠٣٠ ضرورة في التخصصات ذات الأولوية، وربط البحث العلمى باحتياجات التنمية المحلية وسوق العمل **(وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، ٢٠٢٣)**.

ويُعرّف البحث الحالي جدارة المعرفة الأكاديمية وأولويات البحث العلمي إجرائيًا بأنها امتلاك أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم معرفة علمية عميقة ومُحدَّثة في مجال تخصصهم، وتوظيف هذه المعرفة في اختيار وتوجيه موضوعات بحثية ذات أولوية، بما يتوافق مع الفجوات البحثية، واحتياجات المجتمع، والتوجهات الوطنية، وذلك بما يسهم في تعزيز جودة البحث العلمي وتحقيق أثره التنموي المرجو.

(ب) جدارة التمكين البحثى المنهجى:

أوضحت **أبو المجد والعرفج (٢٠١٧، ٦١)** جدارة التمكين البحثي المنهجي بأنها القدرة على إدارة عمليات وخطوات البحث العلمى بكفاءة، بدءاً من تنظيم آليات جمع المعلومات

وتنفيذ الإجراءات البحثية، مروراً بصياغة وتنظيم فصول البحث، وانتهاء بتوظيف البيانات وتحليلها إحصائياً وتفسير نتائجها.

ويعرف البحث الحالي جدارة التمكين البحثى المنهجى بأنها امتلاك أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم لمجموعة متكاملة من المهارات الفنية والإجرائية للبحث، تُمكّنهم من اختيار المنهجيات المناسبة، وتوظيف الأدوات العلمية الدقيقة، وتنفيذ الإجراءات البحثية باحترافية، بما يشمل تنظيم البحث بصورة علمية ومنهجية، وتحليل البيانات وتفسيرها بدقة، وتوثيق النتائج ضمن السياق العلمي، بما يسهم في تحقيق التميز في الأداء البحثي وإنتاج أبحاث علمية رفيعة المستوى.

(جـ) الجدارات البحثية التقنية:

أشارت **النجار (٢٠١٥، ٣٨٥)** إلى الجدارات التقنية بأنها "مجموعة المعارف والمهارات والاتجاهات المتعلقة بالتقنيات الحديثة، التي ينبغي أن يمتلكها الباحث العلمي، والتي تُمكّنه من الإلمام ببرامج التقنية المعاصرة ومهارات استخدامها، وتكوين اتجاهات إيجابية نحو توظيفها، بما يسهم في إثراء البحث العلمي بمعارف جديدة، والمساهمة في إنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها بفاعلية."

فالجدارات الرقمية من المهارات الأساسية التي تمكّن الباحث من تحديد المعلومات التي يحتاج إليها، والوصول إليها، وتوظيفها بفعالية، إلى جانب استخدام الأدوات الرقمية في إدارة العمليات البحثية، وتبادل المعلومات، والتواصل الأكاديمي مع الأساتذة، والتعاون مع الباحثين من خلال المنصات الإلكترونية، كما تشمل هذه الجدارات القدرة على الحفاظ على أمن المعلومات، وحل المشكلات البحثية، والوعي بالقضايا الأخلاقية المرتبطة بالممارسات البحثية عبر الإنترنت **(حسن وعمار، ٢٠٢٢، ص. ٦٥٠ – ٦٥١)**.

وقد حددت **مهدى (٢٠٢٤، ٦٠٥)** أهم الجدارات الرقمية المتعلقة بالبحث العلمى ومنها:

- اكتساب مهارة إجراء الأبحاث العلمية بشكل دائم ومستمر.
- استخدام محركات البحث العلمى العالمية بشكل دائم ومستمر.
- إنشاء استطلاعات الرأي والاستبانات الإلكترونية بشكل دقيق ومنظم.

ويُعرّف البحث الحالي الجدارات البحثية التقنية إجرائيًا بأنها امتلاك أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم لمجموعة من المعارف، والمهارات، والاتجاهات الرقمية، وتوظيفها بكفاءة في تصميم الأبحاث العلمية وتنفيذها وتحليلها وتفسير نتائجها ونشرها، باستخدام أدوات وتقنيات رقمية حديثة، بهدف تحسين جودة الإنتاج العلمي وتحقيق التميز في الأداء البحثي.

وهذا يتفق مع ما أشارت إليه نتائج دراسة **Santos et al. (2021)** أن الجدارات الرقمية أصبحت تحتل موقعًا محوريًا في السياسات التعليمية الأوروبية والعالمية، باعتبارها شرطًا أساسيًا لمواجهة تحديات مجتمع المعرفة، وتشمل هذه الجدارات أبعادًا معرفية وسلوكية وتقنية تُسهم في تحسين جودة التعليم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما لم يَعُد استخدام التكنولوجيا خيارًا إضافيًا، بل أصبح جزءًا لا يتجزأ من الملف المهني لأعضاء هيئة التدريس، بما يعكس الحاجة الملحّة لمواكبة التحولات الرقمية في التعليم العالي.

(د) جدارة النشر العلمى وفق المعايير الدولية:

أوضح **مصطفى (٢٠٢٣، ٢٢٨)** النشر الدولى بأنه كل الجهود التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس لنشر إنتاجهم البحثى في المجلات العالمية، حيث يتم تحكيمها من قبل أساتذة متخصصين، ويتم نشرها وإتاحتها بقواعد البيانات العالمية، كما تخضع للقياسات والأحكام التي تصدرها مؤسسات دولية؛ لرفع جودة الأداء البحثى.

كما أشار **عباس (٢٠١٩، ٣٠٤)** إلى ضرورة النشر في مصادر لها معاملات تأثير وفق معايير عالمية، فإن معامل التأثير هو مقياس يوضح أهمية الدوريات العلمية في مجال تخصصها، ويحسب بناء على عدد مرات الاستشهادات (Impact Factor) معامل التأثير بالأبحاث المنشورة في تلك المجلة خلال فترة زمنية محددة، وبواسطته يتوفر التقييم الكمى والنوعى اللازم لترتيب المجلات وتصنيفها؛ لتقييمها أكاديمياً وتحديد جودتها وتميزها الأكاديمى.

كما أكد **مصطفى (٢٠٢٣، ٢٣١)** على الرقم الدولى المعيارى للدوريات (ISSN)، ويتكون الترقيم الدولى المعيارى للدوريات من ثماني خانات، تشكل الخانات السبع الأولى الرقم الحقيقى الذى يعين للدورية، أما الخانة الأخيرة فهى رقم التحقق، ويظهر في شكل مجموعتين من الأرقام تفصل بينهما شرطة قصيرة، وتتكون كل مجموعة من أربعة أرقام.

ويُعرّف البحث الحالي جدارة النشر العلمي وفق المعايير الدولية إجرائيًا بأنها التزام أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بمتطلبات النشر في المجلات العلمية المحكمة ذات التصنيف الدولي، والنشر في مجلات مفهرسة ضمن قواعد بيانات عالمية معتمدة، مع الالتزام بمعايير النزاهة الأكاديمية، واستخدام أدوات كشف الانتحال، بالإضافة إلى النشر في مجلات ذات معامل تأثير مرتفع ومعترف بها دوليًا.

(هـ) جدارة البحث متعدد التخصصات:

أوضح **عبد العال (٢٠٢٠، ١٢٨)** أن البحوث متعددة التخصصات هي تلك الأنشطة البحثية التي تُنفَّذ من خلال فرق بحثية متعددة التخصصات، تعمل على دمج الأساليب والمعارف والمهارات والنظريات من مختلف مجالات ومؤسسات المعرفة؛ بهدف إيجاد حلول مبتكرة وتقديم رؤى علمية متكاملة لمعالجة المشكلات البحثية المعقدة.

كما أكّد كلٌّ من **عسيري والحجوري (٢٠٢٥، ١٤٨)** أن الدراسات البينية تُعد من أبرز المستجدات المعرفية والمنهجية، إذ تقوم على تكامل معرفي ومنهجي بين حقلين أو أكثر من الحقول العلمية، وتُعد شكلاً من أشكال التعاون المتبادل بين التخصصات المختلفة، خصوصًا في مواجهة المشكلات المعقدة التي يتطلب حلها درجة عالية من التداخل والاندماج المعرفي.

ويُعرّف البحث الحالي جدارة البحث متعدد التخصصات إجرائيًا بأنها قدرة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم على دمج المعرفة والنتائج والمناهج البحثية من تخصصين علميين أو أكثر بصورة متكاملة عند معالجة القضايا البحثية، من خلال تنفيذ أبحاث أو أنشطة بحثية تستند إلى تداخل المناهج والمعرفة، بهدف إنتاج معرفة جديدة مرتبطة بالابتكار، مع الالتزام بالمعايير الدولية، وتحقيق تواصل أكاديمي فعّال، والنشر في مجلات دولية متخصصة في البحوث البينية.

وأشار **الجاسر (٢٠٢٥، ٨١)** إلى أن التخصصات البينية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تُسهم في تطوير المعرفة وتعزيز جودتها، من أبرزها دمج المعرفة من خلال ربط وتكامل المدارس الفكرية المختلفة بهدف الوصول إلى مخرجات علمية ذات جودة عالية، وتطوير الإبداع في التفكير عبر دراسة القضايا من زوايا علمية متعددة، مما

يساعد على تحديد المشكلات وصياغة حلول تتجاوز حدود التخصص الواحد، كما تهدف هذه التخصصات إلى تحقيق التكامل بين مجالات المعرفة المختلفة للوصول إلى رؤية أكثر شمولية واتساعًا مقارنة بما يقدمه تخصص واحد بمفرده، كذلك تُسهم في إنتاج المعرفة عبر تطوير منهجيات علمية بينية غير تقليدية، تجمع بين التخصصات المختلفة بما يعزز الابتكار ويواكب متطلبات العصر.

وأوضحت **علي (٢٠٢٤، ١٣٨-١٣٩)** أن البحوث البينية تُعد مطلبًا ضروريًا لتحقيق وحدة المعرفة، لما توفره من ثراء معرفي ناتج عن تناول الموضوعات من زوايا متعددة، وتطوير فهم أعمق في سياقات متنوعة ومتميزة، مما يعزز بناء روابط بين التخصصات المختلفة، كما تسهم هذه البحوث في تبادل الأفكار وتكامل الرؤى، وهو ما يؤدي إلى حلول مبتكرة قابلة للتطبيق، وتكمن أهميتها أيضًا في قدرتها على تعزيز الإنتاجية ضمن اقتصاد المعرفة.

وهذا يتفق مع ما أظهرته نتائج دراسة **Moed et al. (2011)** أن البحث متعدد التخصصات يُعد أكثر تأثيرًا، خاصة في الجامعات التي توسّع نطاقها البحثي خارج مجالاتها الأصلية، فقد أظهرت المؤسسات الأكاديمية التي تعتمد على مقاربات بحثية متعددة التخصصات أداءً بحثيًا أعلى في عدد من الحقول العلمية، مما يعكس قوة هذا النوع من الأبحاث كمحرّك رئيسي للجودة والتأثير العلمي، وتُبرز هذه النتائج أهمية امتلاك الباحثين لجدارات بحثية متعددة، لا سيما تلك المرتبطة بالتفكير التكاملي، والعمل الجماعي عبر التخصصات، والقدرة على توظيف أدوات ومنهجيات متنوعة، وهي جدارات أساسية في البيئات البحثية المعاصرة التي تتطلب حلولًا مبتكرة ومعالجة شاملة للقضايا المعقدة، كما أشارت نتائج دراسة **Sinha (2016)** إلى أن البحوث البينية تسهم بدور فعّال في تطوّر العلوم الاجتماعية والإنسانية، من خلال قدرتها على تقديم حلول فعّالة للمشكلات المعقدة متعددة الأبعاد، التي يصعب التعامل معها ضمن إطار تخصصي ضيق، وتستلزم هذه النوعية من البحوث امتلاك جدارات بحثية متقدمة، تُمكِّن الباحث من الدمج بين المعارف والأساليب المنهجية المختلفة، والتعاون ضمن فرق بحثية متعددة التخصصات، ومن ثم، فإن تعزيز الجدارات البحثية، لاسيما تلك المتعلقة بالبحث التكاملي والتعاوني والنهج متعدد التخصصات، يُعد شرطًا أساسيًا لتفعيل

دور البحوث البينية في حل المشكلات المجتمعية المعاصرة، وتحقيق نتائج بحثية ذات أثر علمي وتطبيقي ملموس، كما أوصت دراسة **Mendoza (2018)** بتعزيز ممارسات بحثية متنوعة، بحيث لا يُنظر إلى الباحث على أنه مجرد متخصص ضيق المجال، بل كأستاذ باحث منفتح على البحوث متعددة التخصصات وعبر التخصصات، من خلال الانخراط في البحث التطبيقي والتكاملي، وأشارت الدراسة إلى أن الجدارات البحثية ينبغي أن تتضمن مهارات العمل ضمن فرق متعددة التخصصات، والانفتاح على الأطر المعرفية المختلفة، بما يسهم في تطوير بحوث تجمع بين مجالات متنوعة وتقدم حلولًا أكثر شمولًا وابتكارًا للمشكلات المعقدة.

(و) الجدارات البحثية الأخلاقية:

أوضحت **القُرشي (٢٠٢٢، ١١٩–١٢٢)** أن القيم الأخلاقية التي تحكم البحث العلمي تتجسّد في عدد من المبادئ الأساسية، أبرزها:

- الأمانة، وتعني التزام الباحث بضوابط المنهج العلمي في جميع مراحل البحث، بدءًا من جمع البيانات، مرورًا بتحليلها، وانتهاءً بعرض النتائج وتفسيرها.
- النزاهة: وتتمثل في تجرد الباحث من الأهواء الشخصية، وحرصه على عرض الحقائق كما توصل إليها، سواء دعمت وجهة نظره أو خالفتها، دون تحريف أو انتقاء انتقائي للبيانات.
- المسؤولية: فتُشير إلى تحمّل الباحث كامل المسؤولية عمّا يقدمه من أبحاث، سواء على مستوى النتائج أو التأثيرات المترتبة عليها.
- المصداقية: التزام الباحث بنقل نتائج دراسته بأمانة وصدق، دون تزييف أو اعتماد على التخمين، وضرورة توثيق جميع النتائج ونسبها بدقة إلى أصحابها، مع الامتناع عن استكمال بيانات ناقصة على أساس افتراضات غير مدعومة.

وفي السياق ذاته، أشارت **الغامدي (٢٠٢٤، ١٥٩)** إلى أن الجدارات الأخلاقية تتمثل في امتلاك عضو هيئة التدريس منظومة أخلاقية متكاملة داخل بيئة العمل الأكاديمي، من خلال الالتزام العالي والانضباط، وتعزيز الممارسات الأخلاقية، والحرص على تطبيق قواعد وأخلاقيات البحث العلمي في جميع أنشطته الأكاديمية والبحثية.

ويُعرّف البحث الحالي الجدارات البحثية الاخلاقية إجرائيا بأنها مجموعة من السلوكيات والمعايير الأخلاقية التي يلتزم بها أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم أثناء ممارسة العمل البحثي، وذلك في إطار السياسات البحثية المعتمدة من الجهات الأكاديمية محليًا ودوليًا.

(ز) الجدارات الريادية:

أوضحت **الباسل (٢٠٢١،٢٨٦)** أن الجدارات الريادية ترتبط بدور عضو هيئة التدريس في دعم وبناء منظومة ريادة الأعمال، من خلال الإسهام في تنمية رأس المال البشري القادر على الانخراط في العمل الحر، وذلك عبر امتلاك القدرة على استثمار الفرص والتعامل مع المخاطر المحسوبة، إلى جانب المبادأة، والاستباقية، والقدرة على توليد المعرفة المبتكرة وتحويلها إلى منتجات ذات قيمة اقتصادية، كما تشمل هذه الجدارات تقديم الاستشارات الفنية في مجالات التخطيط والتنظيم والإدارة والتسويق، بما يعزّز من كفاءة بيئة ريادة الأعمال داخل المؤسسات التعليمية وخارجها.

كما حددت **(عبد الوهاب، ٢٠١٩، ٣٩)** قائمة بأهم الجدارات الريادية اللازمة لأعضاء هيئة التدريس ومنها اقتناص الفرص لجلب الدعم المالى للبحوث، تفعيل العلاقات مع القطاع الصناعى وأرباب العمل، تفعيل العلاقات مع القطاع الصناعى وأرباب العمل، تفعيل الوساطة الريادية والاستراتيجية، وإدارة وتخطيط تسويق المعرفة.

ويُعرّف البحث الحالي الجدارات البحثية الريادية إجرائيًا بأنها مجموعة من المهارات والممارسات التي يمتلكها أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والتي تعزز قدرتهم على ابتكار أفكار بحثية متميزة مرتبطة باحتياجات سوق العمل، وتوظيف نتائجها في تطوير السياسات والخدمات، مع القدرة على تسويق المنتجات العلمية، واستثمار المخرجات والابتكارات البحثية، وبناء شراكات بحثية محلية ودولية.

وفي هذا السياق، أكدت نتائج دراسة **Sernaqué et al. (2023)** على ضرورة تنفيذ برامج تطوير مهني ممنهجة تستهدف ترسيخ ثقافة البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، وينبغي أن تشمل هذه البرامج ثلاث مجموعات رئيسية من الجدارات البحثية: أولًا، المهارات المعرفية المرتبطة بالمجال العلمي وتخصصاته؛ ثانيًا، الجدارات الإجرائية المتعلقة بإدارة المنهجية البحثية عبر مختلف مراحلها؛ وثالثًا، الجدارات الأخلاقية

المتصلة بالأمانة العلمية والالتزام الأخلاقي، بدءًا من مرحلة التخطيط، ومرورًا بالتنفيذ، وانتهاءً بالنشر العلمي، كما أصبح من الضروري اليوم تمكين أعضاء هيئة التدريس من اكتساب ودمج مهارات بحثية جديدة تتماشى مع السياقات المتغيرة والطوارئ البحثية المعاصرة، وفي مقدمتها الجدارات الرقمية، بالإضافة إلى تعزيز قدراتهم على الإنتاج العلمي والنشر الدولي، لا سيما في قواعد البيانات العالمية مثل Scopus

يتضح مما سبق أن الجدارات البحثية بمختلف أبعادها عاملاً حاسماً في تعزيز كفاءة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكليات التربية للطفولة المبكرة في إنتاج بحوث علمية رصينة، إذ لا يتصور تحقيق مخرجات علمية ذات جودة وتأثير دون امتلاك هذه الجدارات وتفعيلها عملياً، فالجدارة البحثية لا تقتصر على إنتاج بحث منشور، بل تمتد لتشمل منظومة متكاملة من الجدارات ومنها (المعرفة الأكاديمية وأولويات البحث العلمى، التمكين البحثى المنهجى، البحث متعدد التخصصات، النشر العلمى في ضوء معايير دولية، والجدارات التقنية والريادية والأخلاقية) التي تمكنه من طرح إشكالية علمية أصيلة، ومعالجتها بمنهجية دقيقة، وتقديم نتائج موثوقة تراعى الأمانة العلمية والمسئولية المجتمعية.

المحور الثانى–الإطار المفاهيمي للأداء البحثي ومجالاته في ضوء الأدبيات الإدارية المعاصرة:

يتناول هذ المحور تحليلاً تفصيلياً للأداء البحثى وأهدافه وأهميته، ومجالات تميزه، بالإضافة إلى مؤشرات ومعايير تقييمه، وذلك للإجابة عن السؤال الثاني للبحث وهو"ما الإطار المفاهيمي للأداء البحثي ومجالاته كما تناولته الأدبيات؟ ويتم توضيح ذلك على النحو التالى:

(١) مفهوم الأداء البحثى:

يعرف الأداء البحثى بأنه "النشاط البحثى الذى يسمح للباحثين أو الفرق البحثية بالقيام بالبحوث الأساسية التي تسهم في نقل المعرفة وتطويرها، والمساهمة في إعطاء تفسيرات جديدة وإنتاج مجالات جديدة لتسهم في تحقيق التنمية"(**علي، ٢٠٢٢، ص. ٦٨**).

كما أوضح بأنه "مجموعة الممارسات البحثية العلمية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس والباحثون؛ بهدف التوصل إلى نتائج تطبيقية تسهم في تنمية المجتمعات، وتفيد في حل مشكلاتها التنموية المختلفة" (**حسنى وآخرون،٢٠٢٣، ص. ١٠٩**).

ويعرف بأنه "جميع الجهود الفردية والمؤسسية التي تتم في إطار تحقيق الوظيفة البحثية للجامعة، والارتقاء بها، في إطار دورة إدارة المعرفة بما تشمله من إنتاج علمى متميز، ونشر المعرفة وتبادلها، ثم استخدامها وتطبيقها عملياً"(**محمد،٢٠٢٥، ص. ٢٤٣**).

(٢) أهمية التميز في الأداء البحثى:

أشارت **حسنى وآخرون (٢٠٢٣، ١١١-١١٠)** إلى أهمية التميز في الأداء البحثى كما يلى:

- مؤشرًا رئيسًا لتقدّم الجامعات وتميّزها وتصنيفها على المستوى العالمي، كما يُعد وسيلة فعّالة لتحقيق أهدافها من خلال الإسهام في تنمية المعرفة وتحويلها من الإطار النظري إلى التطبيق العملي.
- وتكمن أهميته في كونه أحد أبرز الوظائف الأساسية للجامعات، بل ويحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد الأداء الأكاديمي، وترتبط سمعة الجامعات ومكانتها بدرجة كبيرة بجودة الأبحاث العلمية التي تُنتجها وتنشرها، ولا يمكن للجامعة أن تسهم بفاعلية في عملية التنمية ما لم تُفعّل دورها البحثي عبر توجيه جهودها العلمية نحو قضايا التنمية، وتقديم أبحاث علمية قابلة للتطبيق، تُسهم في تطوير أنشطة المؤسسات، ودعم المشروعات التنموية، وتحسين بيئة العمل.

وأضافت **عبد السلام ومحمود (٢٠٢٤، ٣٠)** بأن الأداء البحثى يُعد مقياساً لتقدم اقتصاد المجتمع ورفاهيته، وأحد الوسائل الحديثة التي يمكن من خلالها التغلب على مشكلات المجتمع، وأنه من أعمدة تحقيق النمو الاقتصادى والاجتماعى والتكنولوجى، فضلاً عن أهميته في تحسين القدرة التنافسية للجامعات.

وهذا يتفق مع ما أكدته نتائج دراسة(**Edgar and Geare (2013** التي أشارت إلي أن الثقافة التنظيمية المحفزة المدعومة بإدارة تشجّع التميز وتُقدّم حوافز بحثية واضحة ، تُنتج بيئة عمل داعمة تُحفّز الباحثين على الابتكار والإنتاجية، وتعزز من موقع المؤسسة في البيئة البحثية التنافسية، ونتائج دراسة **Croucher et al. (2018)** إلى أن تحسين الأداء البحثي يسهم بشكل مباشر في رفع تصنيفات الجامعات عالميًا، مما يسلّط الضوء على أهمية الجدارات البحثية كعامل حاسم في تعزيز مكانة المؤسسات الأكاديمية، فكلما امتلك أعضاء

هيئة التدريس كفاءات بحثية متقدمة، من حيث التصميم المنهجي، والتحليل، والنشر العلمي، زادت قدرتهم على إنتاج أبحاث ذات جودة عالية، تنعكس إيجابيًا على مؤشرات التصنيف الدولي.

يتضح مما سبق عرضه أن التميز في الأداء البحثى هدفاً استراتيجياً للمؤسسات الأكاديمية، وأحد المؤشرات الرئيسية على جودة التعليم العالى وقدرة الجامعة على تحقيق رسالتها العلمية والمجتمعية، ولا يتحقق هذا التميز إلا من خلال امتلاك أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم مجموعة متكاملة من الجدارات البحثية، التي تُعد بمثابة الأدوات التي تمكنهم من إنتاج معرفة علمية أصيلة، وشرطاً أساسياً للوصول إلى أداء بحثى متميز.

(٣) مجالات ومعايير التميز في الأداء البحثى:

يُعد التميز في الأداء البحثى أحد المؤشرات الأساسية التي تقاس بها جودة مؤسسات التعليم العالى وفاعليتها في إنتاج المعرفة وخدمة المجتمع، وهذا التميز يتطلب الالتزام بمجموعة من المعايير والمجالات التي تضمن جودة البحث **ويمكن توضيحها على النحو التالى:**-

(أ) **المساهمة في حل القضايا المجتمعية:**

يُعد البحث العلمي المدخل الرئيسي لأي عملية تنمية، وركيزة أساسية لنهضة المجتمعات، بوصفه الوسيلة الأهم لتحقيق التنمية المستدامة، ويكمن دوره المحوري فيما يُقدمه من نتائج علمية دقيقة وموضوعية تُسهم في تنمية المجتمع، وتعزيز مكانة الدول على المستوى العالمي، كما يُمثّل البحث العلمي أداة فعالة لدفع عجلة التنمية داخل الجامعة نفسها، من خلال بناء شراكات بحثية فاعلة مع الجهات الصناعية والمؤسسات الإنتاجية، ومن هذا المنطلق يصبح من الضروري على الجامعات، إدارةً وأعضاء هيئة تدريس وباحثين توجيه أنشطتهم البحثية نحو معالجة القضايا المجتمعية، بما يُسهم في تلبية احتياجات المجتمع، وتحقيق التنمية المستدامة في أبعادها المختلفة **(عبد السلام ومحمود، ٢٠٢٤، ص. ٣٢).**

(ب) تدويل البحث العلمى:

تشير عملية تدويل البحث العلمي إلى إضفاء الطابع الدولي ومتعدد الثقافات على الجهود البحثية، من خلال تشجيع إجراء البحوث ذات الأبعاد البيئية والعابرة للحدود، وتكوين شراكات بحثية وبناء تحالفات علمية دولية، وتقديم منح بحثية على المستوى الدولي، إضافة

إلى تنظيم المؤتمرات الدولية والمشاركة فيها، ودعم النشر في أوعية النشر العالمية؛ وذلك بهدف تعزيز جودة الأداء البحثي والارتقاء به (**عبد السلام ومحمود، ٢٠٢٤، ص. ٣٢–٣٣**).

ويسهم تدويل البحث العلمي في رفع القدرة التنافسية للجامعات عبر برامج التعاون الدولي، وإنشاء المراكز العلمية والكراسي البحثية الدولية، وتكوين فرق بحثية متعددة التخصصات، مما يمكّن الجامعات من تحقيق مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية، كما يدعم تدويل البحث العلمي حضور الجامعات في الأسواق الأكاديمية محليًا وعالميًا، ويُسهم في تقوية نشاطها البحثي، وتعزيز مكانتها العلمية (**علي، ٢٠٢٢، ص. ٧٥**).

وهذا يتفق مع ما قدمته دراسة**Avanesova and Shamliyan (2018)** من التوصيات الصريحة الموجهة للسياسات العلمية، أكدت من خلالها على ضرورة إجراء تحليل للأداء البحثي، وتطوير الأطر القانونية للتعاون البحثي الدولي، بما يواكب المتغيرات العالمية ويعزّز من فرص الشراكات العابرة للحدود، وأوصت كذلك بضرورة أن يكون تمويل الدولة للبحث العلمي قائمًا على تقييم الأداء البحثي الفعلي وجودة المخرجات، وليس فقط على الأسس الإدارية أو المؤسسية، بما يعزز من كفاءة تخصيص الموارد ويحفّز الباحثين على الإنتاجية والتميز، ودراسة **Liu et al. (2019) التي أكدت علي** أن قدرة الجامعات على تصدُّر قائمة أفضل ١٠٠ جامعة في التصنيفات العالمية تعتمد على مجموعة من العوامل الحاسمة، أبرزها: توافر الدعم الحكومي للبحث العلمي، والذي يُعد محركًا أساسيًا لتعزيز بيئة البحث داخل الجامعات، بالإضافة إلى وجود مصادر تمويل مستدامة تضمن الاستمرارية والتوسع في الأنشطة البحثية، إلى جانب تفعيل أنشطة تدويل التعليم العالي، من خلال بناء الشراكات الدولية وتوسيع آفاق التعاون الأكاديمي، مما يسهم في تحسين الأداء البحثي والمؤسسي ورفع مستوى التنافسية العالمية للجامعات، كما أكدت نتائج دراسة **Zhang et al. (2022)** أن التعاون البحثي الدولي وسيلة فعّالة لتعزيز الأداء البحثي للجامعات، من خلال توسيع الشبكات الأكاديمية، وتبادل الخبرات، ونقل القضايا المحلية وحلولها إلى الساحة العالمية، كما يسهم في دعم تدويل المعرفة، وزيادة فرص النشر في أوعية علمية مرموقة، ما يعكس أثرًا مباشرًا على تحسين تصنيفات الجامعات ومكانتها البحثية عالميًا.

(جـ) النشر الدولى:

يُعد النشر الدولى من أهم مقومات وجود الجامعات، وأحد أهم الأنشطة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، وواحداً من النشاطات التي تقيم عليها الجامعات، ومن أهم أسس تصنيف الجامعات عالمياً، وأداة مهمة من أدوات القوة الناعمة للدول، وركيزة أساسية للبحث العلمى في نشر نتائج الباحثين وأعضاء هيئة التدريس **(عبد السلام ومحمود، ٢٠٢٤، ص. ٣٥)**.

(د) التصنيف العالمى والمحلى للجامعات:

بمراجعة مختلف التصنيفات العالمية للجامعات يتبين أن أكثر المعايير تداولاً وأهمية هو حجم وجود الإنتاج الفكرى لأعضاء هيئة التدريس بها، الأمر الذى يؤكد مدى أهمية مستوى التميز البحثى الذى تتمتع به الجامعة في حصولها على تصنيفات أعلى بين مثيلاتها من الجامعات الأخرى، وتحسين سمعتها التنظيمية داخلياً وخارجياً، مما يستدعى ضرورة التوجه نحو تحقيق آداءاً بحثياً متميزاً**(على، ٢٠٢٢، ص. ٧٦)**، وهذا ما يتفق مع ما أظهرته نتائج دراسة**Docampo (2011)** أن تصنيف شنغهاي يُعد أداة موثوقة لتقييم الأداء البحثي على المستوى الوطني لأنظمة التعليم العالي، حيث يُسهم استخدامه في الكشف عن الفروقات البنيوية بين الدول، ويوفر مقياسًا موضوعيًا لمقارنة جودة البحث العلمي في الجامعات، مما يعكس أهمية تبنّي مؤشرات واضحة لتقويم الأداء البحثي وتحسين موقع المؤسسات في التصنيفات العالمية.

(هـ) الأداء البحثى والصناعة:

تحقق الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص عديد من المنافع المشتركة لأطرافها، فالجامعات تستفيد من الشراكة في توفير موارد مالية إضافية لتمويل مشروعاتها البحثية وتسويق خدماتها ونتائج بحوثها، وربط برامجها وبحوثها باحتياجات المجتمع ومتطلباته، ويستفيد القطاع الخاص من نتائج البحوث العلمية في تطوير منتجاته وحل مشكلاته المختلفة، والحصول على المعرفة والتقنية المتطورة التي يحتاج إليها، فإن الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير شراكة إستراتيجية يستفيد منها كلا الطرفين**(عبد السلام ومحمود، ٢٠٢٤، ص. ٣٦)**.

وهذا يتفق مع نتائج دراسة **Abramo et al. (2012)** التي أكدت علي التوجّه الداعم لتعزيز الجدارات الريادية لدى الباحثين الأكاديميين، حيث أكدت أنه لا تعارض بين ريادة الأعمال والبحث العلمي، بل إن الباحثين الذين يمتلكون توجهًا رياديًا يُظهرون معدلات إنتاجية بحثية أعلى مقارنة بغيرهم، كما أوضحت الدراسة أن تشجيع ريادة الأعمال الأكاديمية لا يُضعف من فرص التنافس على التمويل البحثي، بل يعزّز من فاعلية الاستفادة منه، ويُسهم في تحويل المعرفة إلى تطبيقات عملية، وتشير النتائج إلى أن الريادة العلمية تمثل فرصة حقيقية للنمو والابتكار داخل البيئة الجامعية، وليست تهديدًا للنهج الأكاديمي، كما أوضحت نتائج دراسة **Frenken et al. (2017)** أن الأداء البحثي في الجامعات يتأثر بعدة عوامل محفِّزة، من أبرزها: عدد المنشورات ذات الاستشهاد العالي (مؤشر التميز البحثي)، والنشر الدولي المشترك، والتعاون مع القطاع الصناعي، كما أن التعاون مع الصناعة في إنتاج ونشر الأبحاث لا يعكس فقط جودة علمية، بل يتأثر أيضًا بموقع الجامعة الجغرافي والدعم المؤسسي المحلي المتاح.

يتضح مما سبق أن التميز في الأداء البحثى يشكل حجر الزاوية في رفع كفاءة الجامعات وتعزيز تنافسيتها محلياً ودولياً، فمعايير التميز لم تعد تقتصر على عدد الأبحاث المنشورة، بل أصبحت ترتكز على جودة هذه الأبحاث، ومدى تأثيرها، وتنوع مجالاتها، وقيمتها في خدمة المجتمع وتنمية الاقتصاد والمعرفة، وقد أصبح التميز البحثى مرادفاً لمخرجات علمية تتسم بالابتكار والالتزام الأخلاقى والقدرة على إحداث أثر حقيقى، فإن بناء ثقافة التميز البحثى يتطلب دعماً مؤسسياً واضحاً وتنمية الجدارات البحثية، وتفعيل بيئة محفزة تشجع على الإنتاج العلمى، والتعاون متعدد الأطراف، والممارسات البحثية الأخلاقية؛ لذا ينبغي على الجامعة وجميع كلياتها توجيه سياساتها البحثية نحو التميز النوعى لا الكمى، وربط البحث بالواقع، والتأكيد على جودة الأبحاث وتنوعها وأصالتها، وأن توافر الجدارات البحثية ضرورة أساسية يبنى عليه التميز في الأداء البحثى.

(٤) معايير ومؤشرات تقييم التميز في الأداء البحثى:

للأداء البحثى عدد من المؤشرات والمعايير يمكن الرجوع إليها عند قياس وتقييم هذا الأداء أوضحتها **محمد (٢٠٢٥، ٢٤٩-٢٤٨)** على النحو التالى:

- **كمية الإنتاج البحثى:** من حيث عدد البحوث والمنشورات العلمية.
- **كفاءة الإنتاج البحثى:** من حيث جودة البحوث وأهمية المخرجات البحثية.
- **الأثر البحثى:** من خلال عدد الاستشهادات والاقتباسات وبراءات الاختراع.
- **استدامة البحوث:** القدرة على استمرار النشاط البحثى على المدى القريب والبعيد.
- **الأهمية التطبيقية للبحوث:** بمعنى عدم اقتصار الإنتاج البحثى على البحوث الأساسية الأكاديمية بل الاهتمام بتطبيقاتها العملية في حياة المجتمع، ومعالجة قضاياه الحالية والمستقبلية وهو ما يعطى قيمة وأهمية فعلية للبحث العلمى.
- **إمكانات البحوث:** تشير إلى العوائد المادية والاقتصادية الفردية والمؤسسية، والتي تستمد من إجراء البحوث سواء عند تطبيقها أو في ضوء الموارد والتمويل المخصص لإجرائها.
- **معايير إضافية أخرى:** الجوائز الفردية للباحثين، مدى ونطاق تسويق البحوث، المنح البحثية المادية المكتسبة، حضور المؤتمرات العلمية، رئاسة مجالس تحرير دوريات علمية متميزة أو عضويتها، التحكيم بالجامعات المختلفة، عضويات الجمعيات المهنية، التقدير والاعتراف العلمى والجوائز والمنح والعضوية الشرفية للجمعيات البحثية والعلمية.

يتضح مما سبق عرضه أن معايير ومؤشرات تقييم الأداء البحثى أدوات محورية في الحكم على جودة وكفاءة الإنتاج البحثى داخل المؤسسات التعليمية؛ إذ تمثل مرآة حقيقية تعكس مدى قدرة عضو هيئة التدريس في الإسهام بالمعرفة، وتوجيه البحث العلمى نحو تحقيق أهداف التنمية، ورفع مكانة الجامعة محلياً ودولياً، كما تبرز هذه المؤشرات والمعايير تحولاً نوعياً في مفهوم الأداء البحثى، فالمسألة ليس مجرد نشر أكاديمى لأغراض الترقية بل أصبحت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأثر الفعلى للبحث، فإن تطبيق هذه المؤشرات بما يعكس التوجهات البحثية العالمية يُعد ضرورة لضمان عدالة التقييم وفعاليته في تحسين الأداء والتميز البحثى؛ لذا يجب أن تصاغ هذه المعايير بدقة وتحدث باستمرار.

المحور الثالث: أبرز التوجهات البحثية المعاصرة كما عكستها الأدبيات الإدارية والبحثية:

يتناول هذا المحور تحليلاً تفصيلياً لبعض التوجهات البحثية المعاصرة وذلك للإجابة عن السؤال الثالث للبحث" ما أبرز التوجهات البحثية المعاصرة كما عكستها الأدبيات الإدارية والبحثية؟"ويتم توضيحها على النحو التالى:

(أ)-أبرز التوجهات البحثية العالمية المعاصرة :

وفيما يلى أبرز التوجهات البحثية العالمية الحديثة المرتبطة بأنماط محددة من الجدارات البحثية **كما هو موضح على النحو التالى:**

١- التوجه نحو التصنيفات العالمية للجامعات كأداة لتحسين مخرجات البحث العلمي:

تعد التصنيفات الجامعية العالمية أحد أبرز المؤشرات التي توجه السياسات البحثية في الجامعات حول العالم، فقد عرفها **القط (٢٠٢٥، ٦٣٣)** بأنها مجموعة من المعايير والضوابط التي تضعها مؤسسات التعليم العالي ذات السمعة الأكاديمية المتميزة والتي يتم وفق مؤشراتها ترتيب الجامعات على مستوى العالم، وتصدر في مجموعة من التقارير والنشرات السنوية سواء كانت تتعلق بوجود الجامعة على شبكة الانترنت أو إجراء البحوث المتميزة أو غيرها من المعايير والمؤشرات التي يمكن قياسها.

وأشارت **عبد اللاه (٢٠٢٤، ١٠٨٧ – ١٠٨٩)** إلى أهمية التصنيفات العالمية للجامعات المتمثلة في إبراز هوية الجامعة ومكانتها على الصعيد الدولى، ونشر ثقافة التنافسية للحصول على مراكز متقدمة في قوائم التصنيف العالمية للجامعات، وحضور الجامعة على شبكة الإنترنت، فمن خلال موقعها الإلكترونى تتيح الجامعة للجميع التعرف عليها وعلى برامجها وإنجازاتها، وتساعد التصنيفات في قياس وتقييم جودة الجامعات من خلال عدد الأبحاث العلمية وعدد الأوراق المستشهد بها في أوراق وأبحاث علمية أخرى، وكذلك مقدار التمويل البحثى المقدم والمساهمة في المجتمع، وتعزيز التعاون والشراكات البحثية.

فقد أوضحت **عبد اللاه (٢٠٢٤، ١٠٩٢ – ١٠٩٨)، وعبد الجليل وآخرون (٢٠٢٣، ٢١١ – ٢٢٤)، والقط (٢٠٢٥، ٦٣٦ – ٦٣٩) أهم التصنيفات العالمية للجامعات ومنها:**

❖ **تصنيف شنغهاى Academic Ranking of world Universities (ARWU)**

يُعد أحد أشهر التصنيفات العالمية للجامعات، حيث يتولى معهد التعليم العالى التابع لجامعة شنغهاى الصينية ترتيب أفضل (٥٠٠) جامعة على مسوى العالم، ويعرف بالتصنيف الأكاديمى لجامعات العالم، ويعتمد على أربعة معايير للتقييم ولكل منها وزن نسبى خاص بها كما يلى:

جودة التعليم(إجمالي عدد خريجى المؤسسة الذين حصلوا على جوائز نوبل وأوسمة فيلدز بوزن نسبى ١٠%)، و**جودة هيئة التدريس** (الباحثين الأكثر استشهادا بهم في ٢١ تخصصاً علمياً كما أوردتهم (Thomson Scientific)، وإجمالى عدد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على نوبل وأوسمة فيلدز (الوزن النسبى ٤٠%)، و**مخرجات البحث** (عدد الأوراق المنشورة في Nature and Science من قبل أعضاء هيئة التدريس في آخر خمس سنوات (الوزن النسبة ٤٠%)، عدد الأوراق المنشورة من قبل أعضاء هيئة التدريس في المؤسسة وفقاً لقواعد بيانات Thomson Scientific على مدار عام واحد)، و**الإنتاجية**(الدرجة الإجمالية للمؤشرات الخمسة السابقة على عدد أعضاء هيئة التدريس بدوام كامل (الوزن النسبى ١٠%).

❖ **تصنيف كيو إس (QS):** تصنيف عالمى يعرف باسم Quacquarelli Symonds يسعى لتحديد أفضل (٨٠٠) جامعة التي ترتقى إلى المستويات العالمية في التميز وتصنيفها وترتيبها ضمن أفضل الجامعات على مستوى العالم، ويعتمد هذا التصنيف على معايير متنوعة منها:

السمعة الأكاديمية (استطلاع آراء أكثر من ١٣٠٠٠٠ أكاديمى في مجال التعليم العالى فيما يتعلق بجودة التدريس والبحث في جامعات العالم بوزن نسبي ٤٠%)، و**سمعة التوظيف** (استطلاع آراء أكثر من ٧٥٠٠٠ فرد من أصحاب الأعمال لتحديد المؤسسات التي يستقبلون منها الخريجين أكثر كفاءة وابتكار الوزن النسبى ١٠%)، و**نسبة أعضاء هيئة التدريس:** (عدد الطلاب مقسوماً على عدد أعضاء هيئة التدريس) بوزن نسبى ٢٠%، و**الاستشهادات لكل عضو هيئة تدريس:** (العدد الإجمالى للاستشهادات للأوراق البحثية التي تنتجها المؤسسة خلال ٥ سنوات باستخدام قاعدة بيانات Elseviers Scopus مقسوماً على عدد أعضاء هيئة التدريس) بوزن نسبى ٢٠%، و**نسبة أعضاء هيئة التدريس الدوليين** بنسبة ٥%، و**نسبة الطلاب الدوليين** بنسبة ٥%.

❖ **تصنيف مجلة التايمز للتعليم العالى (THE):** يُعد من أكثر التصنيفات المعتمدة عالمياً، ويسعى لاعتماد أفضل (٤٠٠) جامعة في العالم، ومن المعايير التي يعتمد عليها **التدريس**(بيئة التعلم)، و**البحث**(مسح السمعة السنوي،عائدات البحث المالية،عدد المنشورات في المجلات الأكاديمية المفهرسة بقاعدة بيانات Elsevier's Scopus)، و**الاستشهادات(تأثير البحث)**،

النظرة الدولية (نسبة الطلاب الدوليين ، نسبة أعضاء هيئة التدريس الدوليين، نسبة إجمالي الأوراق البحثية للمؤسسة التي تحتوى على مؤلف مشارك دولى في آخر ٥ سنوات)،و**نقل المعرفة** (إجمالي الدخل البحثى للمؤسسة من المؤسسات الإنتاجية إلى عدد أعضاء هيئة التدريس).

- **تصنيف ويبومتريكس Webo metrics:** يتبع هذا التصنيف المركز الإسباني لتقييم الجامعات، ويسعى هذا التصنيف لعمل قائمة تصنيف للجامعات وتضم القائمة أكثر من ١٢٠٠ مؤسسة تعليمية للتعليم العالى، ويقيس أداء الجامعات من خلال مواقعها الإلكترونية، ويصدر في شهر يناير ويوليو من كل عام، ويتضمن معايير منها(حجم موقع الجامعة على الشبكة العنكبوتية: ويشمل عدد الأبحاث العلمية المنشورة للجامعة والوثائق المتاحة لدى الجامعة على الشبكة بوزن نسبى (٤٠%)، ومخرجات البحث العلمى(ويشتمل عدد الملفات الموجودة على الإنترنت فضلاً عن عدد الاستشهادات البحثية من بحوث منتسبى الجامعة بوزن نسبى (١٠%)، والتأثير العام للجامعة(ويتضمن الروابط التي يتم الإشارة إليها على موقع الجامعة بوزن نسبى (٥٠%).

يتضح مما سبق إن الاهتمام العالمى المتزايد بالتصنيفات الجامعية قد أعاد تشكيل أولويات البحث العلمى في كثير من المؤسسات التعليم العالى، وجعل من تطوير الجدارات البحثية للأكاديميين توجها ضرورياً وليس اختيارياً، فنجاح الجامعة في تحقيق موقع متقدم ضمن التصنيفات العالمية يعتمد بدرجة كبيرة على جاهزية وكفاءة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في ممارسة البحث العلمى بمستوياته المتقدمة، من حيث القدرة على النشر، والالتزام الأخلاقى، والتواصل البحثى الدولى، والتفاعل مع القضايا البحثية ذات التأثير، وبناء الشراكات الدولية.

٢- التوجه نحو توظيف التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في البحوث العلمية:

أكد **طه والسعودى (٢٠٢٣، ٢٧٨ – ٢٧٩)** أن التعليم الجامعى لم يعد بمعزل عن التحديات التي يطرحها عصر التحول الرقمى، والذى فرض مرجعية شاملة لأداء دور عضو هيئة التدريس بالجامعات، وحتمية التحول من الطرق التقليدية إلى الطرق الرقمية، فيشير الوضع الراهن لأدوار عضو هيئة التدريس في البحث العلمى إلى فجوة العلاقة بالتحول

الرقمى، والتفاوت في القدرة على تخزين المعلومات والبيانات، والقدرة على إدارة البحث العلمى وتنظيمه والتخطيط له باستخدام التقنيات الرقمية، فعضو هيئة التدريس يحتاج لرفع الكفاءة الذاتية المتعلقة بتنفيذ مهارات الرقمنة في البحث العلمى، وكذلك كيفية التعامل مع البيانات العالمية وتوظيفها، والتدريب على التعامل مع المنصات الإلكترونية، وامتلاك آليات النشر الرقمى، والتواصل عبر الوسائط التكنولوجية المتعلقة بشبكات الربط الرقمية، والتوثيق باستخدام الأساليب الرقمية.

كما أشار **الحربى (٢٠٢٤، ١٢-١٠)** إلى أن تطبيقات الذكاء الاصطناعى تعمل على دعم عمليات البحث العلمى، كما أنها تساعد على أتمتة بعض العمليات اليدوية والمستهلكة للوقت في البحث، كما أكد أن تطور البحث العلمى خلال السنوات الأخيرة فرض التحول نحو استخدام أدوات الذكاء الاصطناعى وأدواته لكتابة أبحاثهم وتعزيز كفاءتها وإنتاجيتها بشكل كبير، ومنها ما يلى:

- Scite assistant (أداة بحث مدعومة بالذكاء الاصطناعى تساعد في العثور على المؤلفات العلمية وقراءتها وفهمها).
- ConSensus (محرك بحث يعمل بالذكاء الاصطناعى يمكن من العثور على الأوراق البحثية ذات الصلة باستخدام التعليم الآلى، واستخراج النتائج واستخلاصها مباشرة من البحث العلمى).
- Elicit (مساعد أبحاث بتقنية الذكاء الاصطناعى يساعد في الكتابة والبحث والعثور على المعلومات ذات الصلة دون تطابق تام مع الكلمات الرئيسية).
- Semantic Scholar (محرك بحث أكاديمى يعمل بالذكاء الاصطناعى، ويعطى الأولوية للمحتوى العلمى ويفيد في تحليل الأوراق البحثية واستخلاص المعلومات المهمة وإصدار التوصيات ذات الصلة، وتحديد اتجاهات البحث الجديدة ومواكبة أحداث التطورات).
- Research Rabbit (أداة ذكاء اصطناعى تساعد في تتبع الاستشهادات البحثية وإنشاء المراجع وإنشاء ملخصات للأوراق).

- Chat GPT (AI روبوت المحادثة يمكن من خلاله إنشاء نص وترجمة اللغات والإجابة على الأسئلة، واكتشاف الأخطاء اللغوية واستنباط الاستنتاجات الفكرية المبنية على أدلة وبراهين منطقية)، كل هذا يجعل من الذكاء الاصطناعى أداة أساسية في تعزيز البحث العلمى.

يتضح مما سبق عرضه أن التحول الرقمى والذكاء الاصطناعى يشكلان أحد أبرز التوجهات البحثية العالمية في الوقت الراهن، حيث أصبح جزءاً لا يتجزأ من البنية التحتية للبحث العلمى ومحتواه ومناهجه، فقد ساهمت هذه التقنيات في إعادة تعريف أدوات البحث العلمى، وطرائقه، وآليات النشر، وفى ضوء هذا التحول، بات من الضرورى أن يمتلك عضو هيئة التدريس ومعاونيهم جدارات بحثية رقمية وأخرى متعلقة بالذكاء الاصطناعى.

٣- <u>التوجه نحو النشر في المجلات المصنفة المفهرسة ذات معاملات تأثير وفق معايير عالمية (النشر الدولى)، والتركيز على جودة البحث وليس الكم:</u>

أكد **عباس (٢٠١٩، ٣٠٣ – ٣٠٥)** أن النشر الدولى يمثل أحد الاتجاهات التي تعين على تجويد مستوى النشر للبحوث العلمية، بل إنه يُعد مؤشراً تصنف الجامعات في ضوئه، لما يتضمنه من نشر نتائج الأبحاث العلمية في الدوريات العلمية العالمية المحكمة، كما أكد على النشر في مصادر لها معاملات تأثير وفق معايير عالمية، فإن معامل التأثير هو مقياس يوضح أهمية الدوريات العلمية في مجال تخصصها، وبواسطته يتوفر التقييم الكمى والنوعى اللازم لترتيب المجلات وتصنيفها؛ لتحديد جودتها وتميزها الأكاديمى.

وأوضح **الدسوقى وآخرون (٢٠٢٥، ٢٤٩ – ٢٥٠)** أهمية النشر الدولى كأحد أبرز التوجهات البحثية العالمية ومنها تنشيط حركة البحث العلمى، وتجويد البحث العلمى من خلال اتباع معايير عالمية موضوعة للنشر في الدوريات العالمية وتحكيمها، وتجنب تكرار إجراء البحوث نفسها، ومعرفة قوة البحث ورصانته، وتبادل للخبرات والقيام بمشاريع بحثية مشتركة، ويُعد أحد المعايير الرئيسية للتصنيف الدولى للجامعات والذى يتعلق بجودة هيئة التدريس ومخرجات البحث، وشرطاً أساسياً للترقية الأكاديمية والوظيفية، وأصبح تمويل المشروعات البحثية يعتمد على عدد الأبحاث المنشورة دولياً للباحثين المشتركين في المشروع البحثى.

يتضح مما سبق عرضه يُعد النشر الدولى في المجلات العلمية المفهرسة عالمياً أحد أبرز التوجهات البحثية العالمية التي باتت تحدد بشكل كبير مكانة الجامعات في المشهد العلمى العالمى، وقد أصبح النشر في قواعد بيانات عالمية مثل Scopus من المؤشرات الرئيسية التي تبنى عليها التصنيفات الجامعية ويقاس بها جودة الإنتاج العلمى ومصداقيته وتأثيره، وفى هذا السياق أفرزت هذه التوجيهات المتسارعة حاجة ملحة إلى تطوير الجدارات البحثية لدى عضو هيئة التدريس؛ لتمكينه من إنتاج أبحاث رصينة تتوافق مع المعايير الدولية للنشر العلمى، والمنافسة على التأثير العلمى والنشر المستدام، فالبحث العلمى لم يعد مجرد متطلب وظيفى بل أصبح معياراً للتميز، وضرورة التركيز على جودة الأبحاث وليس الكم (لم يعد عدد الأبحاث العلمية هو المؤشر الرئيسى بل تأثير البحث والاستشهادات العلمية).

٤- التوجه نحو البحوث البينية:

يُعد نشر ثقافة البحوث البينية من أهم المتطلبات التي تسهم في توفير بيئة مشجعة وحافز لتجويد البحث العلمى لدى هيئة التدريس، من خلال تحقيق الشراكة الإيجابية بين المؤسسات الإنتاجية والجامعات ومراكز البحوث العلمية المتخصصة، ونشر نتائج هذه الشراكة على المجتمع، وإظهار أوجه الإفادة التي تعود على المجتمع من تدعيم وتشجيع البحث العلمى والإنفاق عليه في الارتقاء بمجالات التنمية (**عبد العال، ٢٠٢٠، ص. ١٢٧**).

وتواكب البحوث البينية التي تقوم على أكثر من تخصص دعوات العصر الحالي "الاعتماد المتبادل، وحدة المعرفة، مجتمع المعرفة، عالم المعرفة"، وضرورة التخفيف من حدة الفصل المتعمد بين التخصصات المختلفة، وتوجيه البحوث إلى الاحتياجات المستقبلية، ومساهمتها في حل المشكلات المجتمعية ومواجهة التحديات المحلية والإقليمية والدولية، وضرورة إنشاء مراكز بحثية تهتم بإجراء تلك البحوث وأهمية التكامل بين فروع المعرفة الإنسانية المختلفة من أجل الربط بين المعرفة النظرية والتطبيقية وتوجيه البحوث لخدمة أهداف وأولويات المجتمع ومتطلباته، لتحقيق مزيد من فهم الواقع وحل المشكلات المجتمعية والعمل على زيادة الإنتاجية(**مجاهد، ٢٠١٩، ص. ٣١٠**).

يتضح مما سبق عرضه أن البحوث البينية تمثل أحد أبرز التوجيهات البحثية وحظيت باهتمام واسع من الجامعات ومراكز الأبحاث ومؤسسات التمويل؛ نظراً لقدرتها على دمج

المعارف والخبرات من تخصصات مختلفة لمعالجة قضايا معقدة لا يمكن حلها من خلال تخصص واحد، ففي هذا السياق بات من الضروري أن يمتلك عضو هيئة التدريس جدارات بحثية بينية تؤهله للتفاعل بكفاءة مع بيئات بحثية متعددة التخصصات، والمشاركة في فرق بحثية متنوعة، وتوظيف منهجيات مختلفة؛ لإنتاج أبحاث أكثر شمولية وابتكار وذات تأثير فعلى.

٥- التوجه نحو التدويل والتعاون البحثى الدولى:

يعرف التدويل في البحث العلمى بأنه تضمين الصيغة الدولية ومتعددة الثقافات على الجهود البحثية من خلال المشاركة في الأنشطة الدولية البحثية، وفى الندوات والمؤتمرات الدولية، والمواقع الإلكترونية الافتراضية؛ مما يسهل تبادل المعرفة، كما يسهل القرارات التنظيمية للتعاملات البحثية الدولية (**الفضالى، ٢٠٢٢، ص. ٦٤٦**).

وأوضح **الفضالى (٢٠٢٢، ٦٥٣ – ٦٥٤)** دواعى ومبررات الاهتمام بتدويل البحوث ومنها تضمين الخصائص الدولية والعالمية في البحث العلمى والارتقاء بمستوى جودة الأداء البحثى، وبحث ودراسة القضايا البحثية الدولية، والفوائد والأرباح التي تجنيها المؤسسة من جراء تحقيق نظام التدويل، وبناء التحالفات والتكتلات الاستراتيجية وتنمية الموارد البشرية.

وأشار **مصطفى (٢٠٢٣، ٢٤٣ – ٢٤٤)** إلى الأهداف الخاصة بتدويل البحوث منها دعم البحوث المشتركة بين الجامعات المصرية والعالمية، والتوسع في إقامة المشروعات البحثية التي تخدم الجامعات في إطار علمى، وتحقيق القدرة التنافسية للجامعات المصرية والارتقاء بها إلى التصنيفات العالمية، وتطوير برامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بما يتفق مع البعد الدولى، وتكوين تحالفات أكاديمية بين الجامعات ومراكز البحوث.

من خلال العرض السابق يتضح أن التدويل في البحث العلمى والتعاون البحثى الدولى أصبح من أبرز التوجهات العالمية البحثية التي تتبناها الجامعات بهدف تحقيق تأثير علمى أوسع والمنافسة في التصنيفات العالمية، ويتمثل هذا التوجه في بناء شراكات بحثية عابرة للحدود، والمشاركة في مشاريع تمويل دولية، والنشر المشترك مع باحثين عالميين، وقد أظهرت الأدبيات العالمية أن الأبحاث الناتجة عن تعاون دولى غالباً ما تكون أعلى في الجودة، وأغرز في الاستشهادات العلمية.

٦- التوجه نحو ربط البحث العلمى بالابتكار وريادة الأعمال وحلول السوق:

أكد **مسيل وميخائيل (٢٠٢١، ٣١٢ – ٣١٤)** أن البحث العلمى له دوراً مهماً في دعم ريادة الأعمال، حيث أن المعرفة المنتجة من خلال البحث العلمى هي أساس التنمية المستدامة في مجتمع المعرفة، وإذا توافرت فيه ثلاثة معايير وهى إنتاج معرفة عالمية المستوى توجه مباشرة لخدمة التنمية، وتحول المعرفة إلى تطبيقات عملية، وتبادل الممارسات الجيدة للمعرفة لضمان الاستفادة منها على نطاق واسع في خدمة مجتمع المعرفة، وتدعم الجامعة ريادة الأعمال من خلال اهتمامها بالأداء البحثى، وتطويره بما يتوافق مع طبيعة العصر، فالجامعات تركز على القيام بالبحوث الأساسية والتطبيقية معاً، والمشاركة في البحوث الدولية والمؤتمرات العلمية الدولية، والشراكة مع المؤسسات الخارجية في تنفيذ مشاريع للبحث العلمى وتوفير حاضنات الأعمال الجامعية لتسويق المخرجات البحثية وترجمة البحوث إلى مشاريع إنتاجية، والتوجه نحو إنشاء الحدائق العلمية لضمان التكامل بين البحث العلمى وتطبيقه العملى ونشرعه.

وفقا لما سبق لم يعد البحث العلمى مقصوراً على المعرفة النظرية أو النشر في المجلات المحكمة، بل بات ينظر إليه بوصفه رافعة أساسية للابتكار وريادة الأعمال وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالتوجه العالمى في العديد من الجامعات تركز على تحويل مخرجات البحث إلى تطبيقات عملية ومنتجات قابلة للتسويق ومشروعات ذات أثر اقتصادي ملموس، هذا التوجه يتطلب من أعضاء هيئة التدريس نقلة نوعية في جداراتهم البحثية بحيث لا يقتصر على الكفاءة الأكاديمية بل تشمل مهارات الابتكار وريادة الأعمال، وفهم السوق والعمل التشاركى مع قطاعات الصناعة التقنية.

7- المواثيق الدولية لأخلاقيات البحث العلمى كاتجاه بحثي معاصر نحو تعزيز النزاهة الأكاديمية والمسؤولية العلمية

أشار **الهيدوس (٢٠٢١، ١٧ – ٢٣)** إلى أبرز المواثيق الدولية وتوجهاتها الأخلاقية ومنها:

- الإعلان العالمى لأخلاقيات حقوق الإنسان الصادر عن اليونيسكو ويعد مرجهاً مهماً في حماية المشاركين في الأبحاث ومراعاة البعد الإنساني في البحث.

- المبادئ العامة المعتمدة للمركز الوطنى الفرنسي للبحث العلمى التي وضعت مجموعة من الضوابط الأخلاقية والمنهجية للباحثين وتركز على (النزاهة العلمية، الشفافية في عرض النتائج، محاربة التزييف والانتحال).
- مدونة السلوك الأوربية للنزاهة البحثية تستخدم كمرجع للباحثين والجامعات لتقوية ثقافة السلامة البحثية وتحدد أربع مبادئ رئيسية منها (النزاهة في البحث، الجدارة والكفاءة العلمية، الانفتاح والتعاون، والمساءلة).
- بيان سنغافورة حول النزاهة البحثية (من أهم المواثيق الدولية الحديثة يركز على الصدق والدقة في إجراء البحوث، احترام المشاركين والزملاء والمؤسسات، المسئولية المجتمعية للباحث) ويعد إطاراً عالمياً يستند إليه في تدريب الباحثين وتنمية الجدارات الأخلاقية لديهم.

يتضح مما سبق أن هذه المواثيق الدولية تشكل توجهاً عالمياً يهدف إلى ترسيخ أخلاقيات البحث العلمى كأساس لا غنى عنه في الممارسات الأكاديمية، وتنعكس هذه المواثيق على ضرورة أن يمتلك عضو هيئة التدريس جدارات بحثية أخلاقية تتضمن النزاهة العلمية، المسئولية في النشر، احترام حقوق المشاركين، حماية الملكية الفكرية، الشفافية والمساءلة، فإن إدماج هذه المواثيق في برامج التطوير المهنى لأعضاء هيئة التدريس يسهم في بناء باحث واع ومسئول عالمياً منتجاً لأبحاث معترف بها دولياً.

(ب)- أبرز التوجهات البحثية المحلية (القومية) المعاصرة :

١- رؤية مصر ٢٠٣٠ المُحدثة كإطار استراتيجي معاصر لدعم البحث العلمي وتعزيز التنمية المستدامة:

قد أوضحت رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة أهم السياسات التمكينية لتحقيق التقدم التكنولوجى والابتكار ومنها دعم تشريعات البحث العلمى، وتطوير المنظومة المؤسسية للبحث العلمى وتشجيع إنشاء الحاضنات التكنولوجية ومجتمعات الابتكار في المؤسسات البحثية، وتحديد أولويات البحوث العلمية وتوجيهها إلى تدعيم احتياجات الاقتصاد المصرى مقابل دعمها من المؤسسات الإنتاجية، وتنوع مصادر تمويل البحث العلمى بتعزيز الشراكات مع

الدول المتقدمة تكنولوجياً ومؤسسات التمويل الدولية والكيانات الداعمة للبحث العلمى داخل مصر وخارجها **(وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢، ص. ٢٦)**.

كما أشارت رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة إلى أهم سبل تحقيق اقتصاد متنوع معرفى تنافسى توجيه البحث العلمى والابتكار لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحسين الإنتاجية وزيادتها وتطور الإنتاج والابتكار بها، والاندماج في سلاسل القيمة المحلية والعالمية**(وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢، ص. ١٣٠)**.

يتضح مما سبق عرضه أن رؤية مصر ٢٠٣٠ إطاراً وطنياً شاملا للتنمية المستدامة تستند إلى أهداف واضحة تسعى إلى تحقيق اقتصاد تنافسى، ومجتمع قائم على المعرفة، وتنمية بشرية متكاملة، وقد أولت الرؤية أهمية خاصة للتعليم العالى والبحث العلمى باعتبارهما ركيزتين أساسيتين للتحول نحو اقتصاد المعرفة ، وفى هذا السياق برز البحث العلمى كأداة محورية لتنفيذ بعض أهداف الرؤية، ولضمان فاعلية هذا الدور، أصبح من الضرورى تطوير الجدارات البحثية لأعضاء هيئة التدريس حتى يتمكنوا من إنتاج بحوث علمية أصيلة تخدم الأولويات الوطنية، وربط البحث باحتياجات المجتمع والسوق.

٢- الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالى والبحث العلمى ٢٠٣٠كإطار توجيهي معاصر لتطوير منظومة التعليم الجامعي والبحث العلمي في مصر:

نبعت رؤية وزارة التعليم العالى والبحث العلمى من ثلاث روافد وهم رؤية مصر ٢٠٣٠، ومفاهيم الجيل الرابع لمؤسسات التعليم العالى والبحث العلمى، وأهداف التنمية المستدامة ونشأت بعض المبادئ التي بدأت منها رؤية الوزارة الاستراتيجية الشاملة للتطوير وهم التكامل، والتخصصات المتداخلة، الاتصال، المشاركة الفعالة، الاستدامة، المرجعية الدولية، الريادة والإبداع **(وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، ٢٠٢٣، ص. ٣)**.

وقد أوضحت **(وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، ٢٠٢٣، ١١ – ٣٨)** المبادئ السبعة للجامعات المصرية في ضوء الاستراتيجية ومنها التكامل (يعتمد على خلق كيانات متكاملة من كل إقليم من مؤسسات التعليم العالى تهدف إلى تحقيق أقصى استفادة من مقومات تلك المؤسسات وتبادل خبراتها ومواردها البشرية، ويتضمن هذا المفهوم كفاءة التعامل بين سوق العمل والجناح الأكاديمى وتنمية فرص العمل وحجم الإنتاج)، التخصصات المتداخلة

(تقوم على فكرة تقديم برامج تجمع تخصص أو أكثر وهو الأساس لدعم مفهوم التكامل بين التعليم ومتطلبات سوق العمل)، الاتصال والتعاون الإقليمى (يتم الاتصال عبر مستويات مختلفة؛ المستوى الداخلى يتم إنشاؤه بين مؤسسات التعليم العالى ومراكز البحوث داخل مصر، بينما يركز المستوى الاتصال الخارجي على التواصل والعلاقة مع الشركاء الدوليين فيما يتعلق بمجال البحوث)، المشاركة الفعالة (بناء شراكات مثمرة)، الاستدامة (يناقش مبدأ الاستدامة تأثير تحقيق المبادئ الأربعة الأولى على تعزيز القدرة المستديمة للمؤسسات الجامعية)، المرجعية الدولية (يعتمد على التركيز على التنافسية في جودة التعليم)، الريادة والإبداع (خلق منظومة تحث على الإبداع من خلال مثلث التعلم والاستثمار والبحث وتطوير طرق حديثة لربط الجانب الأكاديمى والاستثمارى والبحثى).

ومن خلال العرض السابق يتضح أن الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالى والبحث العلمى ٢٠٣٠ إطاراً توجيهياً يدعم التوجهات البحثية المحلية، ولتحقيق بعض أهداف هذه الاستراتيجية تبرز الحاجة الملحة إلى تطوير الجدارات البحثية لأعضاء هيئة التدريس باعتبارهم المحرك الرئيسى للعملية البحثية، وتعتمد الاستراتيجية على سبع مبادئ ويمكن الربط بين هذه المبادئ وضرورة تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس البحثية على النحو التالى:

- **التكامل والتخصصات المتداخلة:** يتطلب تطوير البحث العلمى تعزيز قدرات أعضاء هيئة التدريس على التعاون متعدد التخصصات والعمل ضمن فرق بحثية متنوعة.
- **الاتصال والمشاركة الفعالة:** تمكين أعضاء هيئة التدريس من مهارات التواصل العلمى والمشاركة في المجتمع البحثى محلياً وعالمياً وبناء شراكات مثمرة.
- **الاستدامة:** إنتاج أبحاث ذات أثر مستدام تتناول قضايا محلية مع قابلية التطبيق.
- **المرجعية الدولية:** النشر في المجلات المرموقة والمشاركة في مشاريع دولية.
- **الريادة والإبداع:** تقديم أبحاث مبتكرة تحدث أثراً علمياً ومجتمعياً ملموساً.

وبناء عليه فإن تطوير الجدارات البحثية لأعضاء هيئة التدريس ليس خياراً بل ضرورة حتمية لضمان مواءمة الأداء الأكاديمى مع التوجهات الاستراتيجية الوطنية، وتحقيق الأثر البحثى المستدام في المجتمع المحلى والدولى.

٣- الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (معيار البحث العلمى والأنشطة العلمية) كأداة لتقويم الأداء البحثي في مؤسسات التعليم العالي:

تمثل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد جودة المخرجات التعليمية والبحثية في مؤسسات التعليم العالى، وتضع الهيئة مجموعة من المعايير القومية المعتمدة التي يستند إليها في تقويم الأداء المؤسسى والبرمجى، بما في ذلك معيار ومحور البحث العلمى والذى يُعد مكوناً أساسياً في منظومة الجودة والاعتماد أوضحت **الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (٢٠٢٥، ١٤)** معيار البحث العلمى والأنشطة العلمية يتضمن مجموعة من المؤشرات أهمها:

- للمؤسسة آليات فاعلة لنشر الوعي بأخلاقيات البحث العلمى ومراقبة تطبيقها (وجود لجنة أخلاقيات البحث العلمى مفعلة وفق القواعد والإرشادات الدولية وتحديد ضوابط وإجراءات عمل اللجنة).
- الموارد المتاحة كافية لأنشطة البحث العلمى، وتعمل المؤسسة على تنمية مصادر التمويل وتسعى للمشاركة في مشروعات بحثية ممولة من مؤسسات محلية وإقليمية ودولية.
- توافر مناخ وأساليب مفعلة للبحث العلمى (استخدام وحدات لدعم البحث العلمى، وتسويق البحوث، وحاضنات المشروعات، تمويل المشروعات البحثية، دعم الأبحاث المشتركة بين التخصصات المختلفة والأبحاث التطبيقية).
- الإنتاج البحثى للمؤسسة في نمو مستمر (تطور متوسط النشر الدولى إلى النشر المحلى للأبحاث العلمية).
- أعضاء هيئة التدريس يشاركون في الأنشطة والمشروعات والمؤتمرات العلمية والبحثية (المشاركة في المؤتمرات العلمية المحلية والدولية، عضوية هيئات دولية، تحكيم أبحاث أو مشروعات، التمثيل في منظمات محلية ودولية).

يتضح مما سبق عرضه أن في ضوء هذه المعايير يتحمل عضو هيئة التدريس مسئولية مباشرة في رفع كفاءة الأداء البحثى للجامعة والكلية من خلال إنتاج بحوث علمية عالية الجودة، والالتزام بأخلاقيات البحث، وتوجيه الأبحاث نحو قضايا التنمية المستدامة،

ومن هنا يُصبح تطوير الجدارات البحثية للأكاديميين ضرورة ملحة للتماشى مع متطلبات الاعتماد وتحقيق الجودة المستدامة.

٤- الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠٣٠:إطار وطني لتعزيز البحث العلمي ودعم التنمية المستدامة:

أوضحت **وزارة التعليم العالى والبحث العلمى (٢٠١٩، ٥٧ – ٦٢)** المسار الأول الذى يستهدف تهيئة بيئة محفزة وداعمة للتميز والابتكار في البحث العلمى، بما يؤسس لتنمية مجتمعات شاملة وإنتاج معرفة جديدة تحقق ريادة دولية "في استراتيجياتها القومية وأن تحقيق الغاية الاستراتيجية في هذا المسار يتطلب تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالة:

- تحديث منظومة القوانين والتشريعات واللوائح الحاكمة لإدارة البحث العلمى وسياستها، ودعم قضايا الملكية الفكرية والضوابط المهنية.
- صياغة هيكل تنظيمى فاعل لمنظومة البحث العلمى يحدد التوجهات الاستراتيجية لكل مؤسسة، وتوفير تقارير التنافسية الخاصة بمؤسسات البحث العلمى.
- دعم وتنمية الموارد البشرية وتطوير البنية التحتية للارتقاء بالبحث العلمى (إعادة هيكلة مراكز تطوير وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والبحوث، تنفيذ المشروعات الممولة، إنشاء مجموعة بحثية ذات قدرات متميزة ومتخصصة بما يتيح إجراء بحوث متميزة عالمياً، إنشاء لجنة قومية تتولى مسئولية صياغة آليات الشراكة والتكامل بين مراكز التميز البحثى محلياً ودولياً.
- الارتقاء بجودة البحث العلمى لتحقيق الريادة الإقليمية والدولية (تدويل النشر العلمى المحلى، البحوث البينية).
- دعم الاستثمار في البحث العلمى وربطه بالصناعة وخطط التنمية واحتياجات المجتمع من خلال (إنشاء برنامج للتنقيب في مخرجات البحث العلمى المصرى واحتضان الواعد منه ودعمه للوصول لمرحلة التطبيق بالتعاون مع مراكز عالمية متميزة في الابتكار)
- تنسيق وتطوير التعاون الدولى لخدمة الأهداف الإستراتيجية للدولة.

يتضح من العرض السابق أن الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠٣٠ تمثل إحدى الركائز الأساسية فى دعم التنمية المستدامة في مصر، وتؤكد على أن

البحث العلمى ليس غاية مستقلة بل أداة محورية لحل المشكلات التنموية، وتعزيز التنافسية العالمية، كما تؤكد على أهمية دور عضو هيئة التدريس باعتباره الفاعل الرئيسى في تنفيذ هذه الاستراتيجية، إذ يعهد إليه إنتاج المعرفة، وتوجيه البحوث نحو الأولويات القومية، وتحويل نتائج البحوث إلى تطبيقات وحلول ابتكارية قابلة للتنفيذ والتسويق، مما يستدعى ضرورة تطوير جدارته البحثية بما يتوافق مع هذه المتطلبات المعاصرة.

(ج) التوجهات البحثية الإستراتيجية لجامعة المنيا:

أوضحت **الخطة الاستراتيجية لجامعة المنيا (٢٠١٩ / ٢٠٢٠ – ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥) السمات المميزة للبحث العلمى وتمثلت في:** إنشاء مركز للتميز تنتج من خلاله أحدث الأبحاث البينية والأبحاث المتعددة التي تحقق التنمية، وإتاحة الفرص للخبراء في مؤسسات المجتمع للمشاركة في الإشراف العلمى والإفادة منها في التطوير وحل مشكلات الإنتاج.

وهنا يتضح أن السمات المميزة لخطة البحث العلمى بجامعة المنيا لا يمكن تفعيلها إلا من خلال أعضاء هيئة تدريس يتمتعون بكفاءة بحثية عالية، وانفتاح على البحث البينى واستعداداً للتعاون مع المجتمع المحلى، فإن تطوير الجدارات البحثية لم يعد خياراً بل ضرورة لضمان استمرارية نجاح هذه الخطة.

كما أشارت **الخطة الاستراتيجية لجامعة المنيا (٢٠١٩/ ٢٠٢٠ – ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥، ٣٤–٣٥) إلى مسار البحث العلمى** متمثل في:

- القيام بأبحاث عالمية المستوى حيث يقوم علماؤها بأبحاث تنافسية دولياً، وتشجع باحثيها لاكتساب مهارات التنافس للحصول على مشاريع بحثية عالمية.
- تستمد الجامعة سمعتها الدولية والعالمية من جودة أبحاثها وتناولها لتحديات التطور بالتعاون مع الشركاء الدوليين.
- زيادة مكانة البحث العلمى من خلال تحسين سمعتها كجامعة تنتج علماء رواداً في البحث العلمى وذلك من خلال (تحديد أولوياتها في المشاركة في حلقة الأبحاث العالمية على مستوى العالم، تبنى استراتيجية للشراكة مع القطاع الصناعى والحكومى وغير الحكومى محلياً وعالمياً، ويجب أن يُعد كل باحث نفسه نموذجاً وقدوة في الأمانة العلمية وأن يكتسب مهارات إدارة البحث العلمى).

- التقييم الدورى للباحثين حتى يتمكنوا من إنتاج أبحاث علمية عالمية عالية الجودة.
- تنويع مصادر التمويل الذاتي لتمويل الأبحاث.
- دعم الشراكة بين الجامعة والهيئة البحثية والعالمية والمؤسسات الاستثمارية والمنظمات الدولية والمحلية غير القابلة للربح.
- تقوم كل كلية بعمل مشاريع ممولة ذاتياً بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدنى والهيئات البحثية الخارجية، والتدريب المستمر لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم على وسائل الدعم المتاحة (الداخلية والخارجية) للبحث العلمى، وغرس ثقافة التحدى للحصول على منح.

يتضح أن ملامح مسار البحث العلمى بجامعة المنيا تؤكد أن الجامعة لم تعد تسعى إلى إنتاج أبحاث من أجل الترقية والتصنيف، بل تتجه بوعى نحو إنتاج علمى يحدث فارقاً حقيقياً في المجتمع، ويدعم التنمية الشاملة، وتحقيق هذا الهدف لا يتطلب بنية تحتية أو تمويلاً كافياً، بل يعتمد بدرجة أساسية على امتلاك عضو هيئة التدريس لمجموعة من الجدارات البحثية التي تجمع بين المعرفة والكفاءة التطبيقية والقدرة على النشر والتعاون متعدد التخصصات.

كما أوضحت **الخطة الاستراتيجية لجامعة المنيا (٢٠١٩ / ٢٠٢٠ – ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥، ٩٤-٩٥)** الغايات الاستراتيجية للبحث العلمى المتمثلة في:

- عضو هيئة تدريس مكتسباً مهارات التدريس، وقادر على إنتاج بحث علمى عالمى يسهم في الإضافة إلى المعرفة الإنسانية.
- إعداد باحثاً مكتسباً مهارات البحث العلمى.
- إدارة وحكومة البحث العلمى.
- تعزيز الخبرات الدولية لأعضاء هيئة التدريس.
- تسويق الإنتاجية البحثية.
- التمكن من النشر الدولى.
- الاستمرار المستمر في تنمية مهارات وقدرات أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم.
- استثمار الرقمنة في النشاط الأكاديمى والبحثى.

يتضح مما سبق أن الأهداف الاستراتيجية للبحث العلمى في جامعة المنيا تظهر توجهاً مؤسسياً نحو بناء نموذج أكاديمى متكامل يربط بين إنتاج المعرفة وتدويل التعليم العالى وتحقيق عائد اقتصادى من البحث، ومن هذا المنطلق فإن عضو هيئة التدريس لم يعد فقط ناقلاً للمعرفة، بل أصبح مطالباً بأن يكون باحثاً منتجاً، وشريكاً دولياً، مبتكراً لتسويق نتاجه العلمى، وكل ذلك يتطلب تنمية للجدارات البحثية بجميع أبعادها المعرفية، والتقنية، والأخلاقية وغيرها.

كما أشارت **الخطة الاستراتيجية لجامعة المنيا (٢٠١٩ / ٢٠٢٠ – ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥، ١٠٧–١٠٨)** إلي إستراتيجيات البحث العلمى والتي تتضمن ما يلى:

- ✧ **<u>الإستراتيجية الأولى:</u>** توفير متطلبات الإنتاجية البحثية عالمية المستوى، والقابلة للنشر في المجلات العلمية العالمية، وذلك من خلال اتفاقيات الشراكة مع الجامعات ذات المكانة الدولية العالمية، واستضافة رموز العلماء العالميين للإشراف المشترك، وتكوين فرق بحثية تتكامل من خلالها خبرات الباحثين وتنتج الأبحاث اللازمة لتحقيق التنمية.
- ✧ **<u>الاستراتيجية الثانية:</u>** تتجه الجامعة لإنشاء مركز للتميز المتخصص في إجراء البحوث البينية، وبحوث التخصصات المتعددة.
- ✧ **<u>الاستراتيجية الثالثة:</u>** الاعتماد على التمويل الذاتى للبحث العلمى، من خلال آلية تستند على أسس علمية لتسويق الأبحاث محلياً وعالمياً، وتقديم الاستشارات العلمية، ودعم الباحثين بإكسابهم مهارات التنافس على المنح العالمية، **ويتحقق ذلك من خلال الأنشطة الاستراتيجية:**

- إعداد برامج لتسويق منتجات الجامعة بصفة عامة وإنتاجها البحثى بصفة خاصة.
- التوسع في برامج الإشراف المشترك من خلال استضافة أفضل الأساتذة العالميين.
- دعم الامتياز في البحث العلمى عن طريق مكافأة الباحثين المتميزين.
- الالتزام بمعايير تقويم الأبحاث عالمية المستوى.
- التأكيد على أهمية البحوث التطبيقية وأهمية تسويقها واستقدام خبراء عالميين في تسويق الأبحاث.
- الحفاظ على أعلى مستوى أخلاقى لممارسات البحث العلمى.

يتضح مما سبق عرضه أن الاستراتيجيات البحثية بجامعة المنيا تؤكد أن التميز البحثى لا يتحقق بالتمويل أو البنية التحتية وحدها، بل من خلال باحثين متمكنين يمتلكون جدارات بحثية متكاملة ومن هنا، فإن تنمية هذه الجدارات يجب أن تكون ضمن برامج التطوير المهنى، وآليات التحفيز لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة؛ لضمان تحقيق موقع مؤثر للجامعة محلياً وعالمياً.

كما أوضحت **الخطة الاستراتيجية لجامعة المنيا (٢٠١٩ / ٢٠٢٠ – ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥، ١٠٠ – ١٠١)** أهم احتياجات البحث العلمى ومنها:

- توجيه مصادر البحث لإنتاج أبحاث عالمية المستوى.
- بحث علمى تطبيقى يمكن تسويقه.
- الالتزام بحقوق الملكية الفكرية.
- شراكة فاعلة بين الجامعة والصناعة.
- الالتزام بمعايير النشر الدولى.
- الالتزام بالقواعد والأسس العالمية فيما يخص كتابة الأبحاث
- التدريب المستمر لأعضاء هيئة التدريس لتنمية مهاراتهم البحثية.
- المشاركة في المشروعات البحثية العالمية والمؤتمرات الدولية.
- عقد اتفاقيات شراكة مع الجامعات ذات السمعة الدولية.

تعد احتياجات البحث العلمى الموضحة في الخطة الاستراتيجية لجامعة المنيا انعكاساً علمياً للتحديات والفرص التي تواجه الجامعة نحو سعيها نحو تحقيق تميز بحثى مستدام عالمى المستوى، وتمثل هذه الاحتياجات خارطة طريق واضحة لا يمكن تنفيذها إلا من خلال تنمية مستمرة للجدارات البحثية لأعضاء هيئة التدريس؛ لضمان الكفاءة الأكاديمية مع متطلبات البحث المعاصر، وأن الربط بين الاحتياجات والجدارات يجب أن يشكل أساساً لتخطيط برامج التدريب وتطوير السياسات وتوجيه الموارد؛ لبناء بيئة بحثية عالمية الطابع ومحلية التأثير.

في ضوء ما سبق من عرض للإطار النظري، يمكن القول إن هناك علاقة طردية وتكاميلية بين الجدارات البحثية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وبين تحقيق التميز في

الأداء البحثي في ضوء التوجهات البحثية المعاصرة على المستويين المحلي والعالمي، ويمكن توضيح ذلك علي النحو التالي:

- توافر الجدارات البحثية لدى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم لم يعد خيارًا أكاديميًا، بل ضرورة استراتيجية لضمان جودة الأداء البحثي وفاعليته.
- تُمثل الجدارات البحثية—بما تتضمنه من معارف ومهارات وقيم—أحد الركائز الأساسية التي يعتمد عليها في إنتاج معرفة رصينة، ونشرها في دوريات علمية مرموقة، والمساهمة في حل مشكلات المجتمع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- أن تنمية الجدارات البحثية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم تُعد شرطًا رئيسًا لتحقيق التميز البحثي، ليس فقط من حيث النشر والإنتاج، بل من حيث الأثر المجتمعي، والتصنيف الأكاديمي، والابتكار، والتدويل، كما يُبرز هذا الإطار الحاجة إلى بناء برامج تدريبية ممنهجة، ودعم مؤسسي متكامل، وسياسات تقييم قائمة على مؤشرات واضحة، بما يضمن استدامة الأداء البحثي المتميز، وتفعيل دور الجامعات وكلياتها في خدمة المعرفة والمجتمع معًا.
- وفي ظل التوجهات البحثية المعاصرة، التي أصبحت أكثر تركيزًا على القضايا التطبيقية، والبحث متعدد التخصصات، والربط بين البحث والتنمية، والابتكار، والتحول الرقمي، تبرز الحاجة الملحة إلى تطوير هذه الجدارات بما يتوافق مع معاييرالسياسات البحثية العالمية وأولويات البحث العلمي الوطني.
- أن التميز البحثي لم يعد مرهونًا فقط بالإمكانات المؤسسية، بل بات يعتمد بدرجة كبيرة على مستوى الجاهزية والكفاءة الفردية لدى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ، مما يستدعي صياغة سياسات مؤسسية واضحة تهدف إلى دعم وتمكين هذه الكوادر الأكاديمية على نحو مستدام.
- في ضوء التوجهات البحثية المعاصرة على المستويين المحلي والعالمي، يمكن توصيف العلاقة بين الجدارات البحثية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وبين تحقيق التميز في الأداء البحثي بأنها علاقة طردية وتكاملية، فكلما ارتفعت مستويات

الجدارات البحثية انعكس ذلك إيجابيًا على جودة الإنتاج العلمي، وحداثته، وأصالته، وبالتالي على تحقيق التميز المؤسسي في البحث العلمي.

- كما تُعد هذه العلاقة علاقة تأثير مباشر، حيث تمثل الجدارات البحثية قاعدة أساسية تؤثر بفاعلية في قدرة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم على تطوير موضوعات بحثية متماشية مع الأولويات المحلية والعالمية، واستخدام منهجيات بحثية متقدمة ومتنوعة، والنشر في مجلات علمية مرموقة، والعمل ضمن شبكات بحثية دولية، وتقديم حلول مبتكرة للتحديات المجتمعية.
- وبالتالي، يتضح أن تنمية الجدارات البحثية أصبحت ضرورة ملحة لتحقيق التميز البحثي وفق معايير الجودة العالمية، وهو ما يُبرز أهمية استثمار الإطار النظري في بناء سياسات تدريبية وتطويرية تستهدف الارتقاء بالقدرات البحثية للكوادر الأكاديمية بما يتماشى مع التوجهات الراهنة.

إجراءات البحث الميداني:

أولا: أداة البحث

استبانة (من إعداد الباحثة) لتشخيص واقع الجدارات البحثية لدي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا، والتحديات التي تعيق تحقيقها، **وتتضمن الاستبانة محورين:**

المحور الأول: واقع الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا في ضوء بعض التوجهات البحثية المعاصرة، وتتضمن سبعة أنماط رئيسية من الجدارات البحثية، وهي (جدارة المعرفة الأكاديمية وأولويات البحث العلمي، جدارة التمكين البحثي المنهجي، الجدارات البحثية التقنية، جدارة النشر العلمي وفقًا للمعايير الدولية، جدارة البحث متعدد التخصصات، الجدارات البحثية الأخلاقية، الجدارات البحثية الريادية).

المحور الثاني : أهم التحديات التي تعيق تطوير الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا في ضوء بعض التوجهات البحثية المعاصرة.

خطوات بناء أداة البحث:

***الاطلاع على الأدبيات التربوية** المتعلقة بكل من "الجدارات البحثية، الأداء البحثي، وبعض التوجهات البحثية المعاصرة " بالإضافة إلى مراجعة عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بالبحث الحالي، وذلك بهدف الاستفادة منها في بناء الاستبانة، وقد تم التوصّل إلى الاستبانة في صورتها الأولية **ملحق ١**"، ثم صيغت عبارات مناسبة لكل بعد، مع مراعاة الوضوح والدقة في الصياغة، وقد اختارت الباحثة مقياسًا ثلاثيًا نظرًا لملاءمته لموضوع الاستبانة.

***التأكد من صدق الاستبانة من خلال عرضها على المحكمين وحساب الاتساق الداخلي كأحد مؤشرات الصدق،** فقد تم عرض الاستبانة على مجموعة من السادة المحكمين "**ملحق ٢**" من أساتذة كليات التربية والتربية للطفولة المبكرة بجامعات (المنيا، إسكندرية، كفر الشيخ، القاهرة، دمنهور، بورسعيد)، وذلك للحكم على صياغة العبارات، وإبداء الرأي حول إضافة أو حذف بعض العبارات. بعد الانتهاء من التحكيم، تم حساب نسب الاتفاق "**ملحق ٣**" بين المحكمين على عبارات كل مفردة من مفردات الاستبانة، ثم إجراء التعديلات التي أشار إليها المحكمون "**ملحق ٤**".

***الاتساق الداخلي كمؤشر للصدق،** لحساب صدق الاتساق الداخلي للاستبيانة قامت الباحثة بتطبيقها على عينة قوامها (١٢) فرداً من مجتمع البحث ومن غير العينة الأصلية للبحث، وقد تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من العبارات والدرجة الكلية للبعد الذى تنتمي إليه، وكذلك حساب معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات والدرجة الكلية للمحور الذى تنتمي إليه، وقد تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للمحور الذى تنتمي إليه، والجداول التالية توضح النتيجة علي التوالي.

المحور الأول: واقع الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا في ضوء بعض التوجهات البحثية المعاصرة :

جدول (١) معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من العبارات والدرجة الكلية للبعد الذى تنتمي إليه (ن = ١٢)

جدارة المعرفة الأكاديمية وأولويات البحث العلمي		جدارة التمكين البحثي المنهجي		الجدارات البحثية التقنية		جدارة النشر العلمي وفق المعايير الدولية	
م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
١	٠,٨٨	١	٠,٧٣	١	٠,٦٤	١	٠,٨٠
٢	٠,٨٦	٢	٠,٧١	٢	٠,٨١	٢	٠,٨٣
٣	٠,٧٩	٣	٠,٨٩	٣	٠,٩١	٣	٠,٦٦
٤	٠,٩٠	٤	٠,٨٥	٤	٠,٦٨	٤	٠,٨٩
٥	٠,٧١	٥	٠,٨٦	٥	٠,٨٢	٥	٠,٧٩
٦	٠,٧٠	٦	٠,٨٧	٦	٠,٨٧	٦	٠,٧٧
٧	٠,٦٥			٧	٠,٩١		
٨	٠,٧٦			٨	٠,٨٨		
٩	٠,٧٢						
جدارة البحث متعدد التخصصات		الجدارات البحثية الأخلاقية				الجدارات البحثية الريادية	
١	٠,٧٥	١	٠,٨١	٧	٠,٧٤	١	٠,٨٣
٢	٠,٨٠	٢	٠,٦٥	٨	٠,٧١	٢	٠,٦٦
٣	٠,٧٧	٣	٠,٨٤	٩	٠,٧٥	٣	٠,٦٢
٤	٠,٧٥	٤	٠,٧٠			٤	٠,٨١
٥	٠,٧٢	٥	٠,٧٤			٥	٠,٦١
٦	٠,٨٠	٦	٠,٧٥			٦	٠,٨١

قيمة (ر) الجدولية عند مستوى (٠,٠٥) = ٠,٥٧٦

يتضح من جدول (١): تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من العبارات والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه ما بين (٠,٦١ : ٠,٩١) وهى معاملات ارتباط دالة إحصائياً مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي للأبعاد .

جدول (٢) معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من العبارات والدرجة الكلية للمحور الذى تنتمي إليه (ن = ١٢)

جدارة المعرفة الأكاديمية وأولويات البحث العلمي		جدارة التمكين البحثي المنهجي		الجدارات البحثية التقنية		جدارة النشر العلمي وفق المعايير الدولية	
م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
١	٠,٧٦	١	٠,٧٥	١	٠,٦٧	١	٠,٧١
٢	٠,٧٤	٢	٠,٧١	٢	٠,٦٤	٢	٠,٨٣
٣	٠,٦٩	٣	٠,٨٥	٣	٠,٨٠	٣	٠,٧٤
٤	٠,٧٨	٤	٠,٧٧	٤	٠,٦٤	٤	٠,٨٤
٥	٠,٦٩	٥	٠,٧٠	٥	٠,٧٤	٥	٠,٧٣
٦	٠,٧٢	٦	٠,٦٧	٦	٠,٧١	٦	٠,٦٥
٧	٠,٦٩			٧	٠,٨٠		
٨	٠,٧٢			٨	٠,٨١		
٩	٠,٧٦						
جدارة البحث متعدد التخصصات		الجدارات البحثية الأخلاقية				الجدارات البحثية الريادية	
١	٠,٧٥	١	٠,٧٨	٧	٠,٧٣	١	٠,٦٩
٢	٠,٧٧	٢	٠,٦٢	٨	٠,٨٠	٢	٠,٦٥
٣	٠,٧٢	٣	٠,٨٤	٩	٠,٧١	٣	٠,٧٢
٤	٠,٧٠	٤	٠,٦٧			٤	٠,٧٥
٥	٠,٧٢	٥	٠,٧٢			٥	٠,٦١
٦	٠,٧٧	٦	٠,٧١			٦	٠,٧١

قيمة (ر) الجدولية عند مستوى (٠,٠٥) = ٠,٥٧٦

يتضح من جدول (٢) :تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من العبارات والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه ما بين (٠,٦١ : ٠,٨٥) وهى معاملات ارتباط دالة إحصائياً مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي للمحور.

جدول (٣) معاملات الارتباط بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للمحور الذى تنتمي إليه (ن = ١٢)

الأبعاد	معامل الارتباط
جدارة المعرفة الأكاديمية وأولويات البحث العلمي	٠,٩٣
جدارة التمكين البحثي المنهجي	٠,٩٠
الجدارات البحثية التقنية	٠,٨٨
جدارة النشر العلمي وفق المعايير الدولية	٠,٩٤
جدارة البحث متعدد التخصصات	٠,٩٧
الجدارات البحثية الأخلاقية	٠,٩٨
الجدارات البحثية الريادية	٠,٩٥

قيمة (ر) الجدولية عند مستوى (٠,٠٥) = ٠,٥٧٦

يتضح من جدول (٣) ما يلي :تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه ما بين (٠,٨٨ : ٠,٩٨) وهى معاملات ارتباط دالة إحصائياً مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي للمحور.

المحور الثاني: أهم التحديات التي تعيق تطوير الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا في ضوء بعض التوجهات البحثية المعاصرة

جدول (٤) معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من العبارات والدرجة الكلية للمحور الذى تنتمي إليه (ن = ١٢)

م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
١	٠,٨٦	٦	٠,٨١	١١	٠,٨١	١٦	٠,٦٥
٢	٠,٨٣	٧	٠,٦٨	١٢	٠,٦٣	١٧	٠,٨٥
٣	٠,٧٧	٨	٠,٨٠	١٣	٠,٦١	١٨	٠,٦٤
٤	٠,٩١	٩	٠,٧٤	١٤	٠,٨٢	١٩	٠,٧٥
٥	٠,٧٦	١٠	٠,٨٢	١٥	٠,٨٣	٢٠	٠,٨٨

قيمة (ر) الجدولية عند مستوى (٠,٠٥) = ٠,٥٧٦

يتضح من جدول (٤) : تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من العبارات والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه ما بين (٠,٦١ : ٠,٩١) وهى معاملات ارتباط دالة إحصائياً مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي للمحور.

الثبات

للتأكد من ثبات الاستبانة قامت الباحثة باستخدام معامل ألفا كرونباخ حيث قامت الباحثة بتطبيقه على عينة قوامها (١٢) فرداً من مجتمع البحث ومن غير العينة الأصلية للبحث، **والجدول التالي يوضح ذلك:**

جدول (٥) معاملات الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ (ن = ١٢)

المحاور		معامل الفا
المحور الأول: واقع الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا في ضوء بعض التوجهات البحثية المعاصرة.	جدارة المعرفة الأكاديمية وأولويات البحث العلمي	٠,٩١
	جدارة التمكين البحثي المنهجي	٠,٨٨
	الجدارات البحثية التقنية	٠,٩١
	جدارة النشر العلمي وفق المعايير الدولية	٠,٨٧
	جدارة البحث متعدد التخصصات	٠,٨٤
	الجدارات البحثية الأخلاقية	٠,٨٩
	الجدارات البحثية الريادية	٠,٧٧
	الدرجة الكلية للمحور	٠,٩٨
المحور الثاني : أهم التحديات التي تعيق تطوير الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا في ضوء بعض التوجهات البحثية المعاصرة		٠,٩٦

يتضح من جدول (٥) ما يلي : تراوحت معاملات ألفا ما بين (٠,٧٧ : ٠,٩٨) وهى معاملات دالة إحصائيا مما يشير إلى ثبات الاستبانة، وتم التوصل إلي الاستبانة في صورتها النهائية**ملحق (٥).**

ثانيا: عينة البحث :تكوّنت عينة البحث من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة – جامعة المنيا، وبلغ عددهم (٥٩) مشاركًا، وهو ما يمثل نسبة (٨٠,٨%) من إجمالي مجتمع الدراسة الأصلي، وذلك خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، ولضمان تمثيل دقيق لهذا المجتمع، تم اختيار العينة بطريقة قصدية، **ويوضح الجدول (٦) التالي التوزيع التفصيلي لأفراد العينة:**

جدول (٦) التوزيع التفصيلي لأفراد العينة

م	الدرجة الوظيفية	إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم	عدد المستجبين علي الاستبانة	نسبة الاستجابة
١	استاذ	٩	٧	%٧٧,٧
٢	استاذ مساعد	١١	٧	%٦٣,٦
٣	مدرس	٢٤	١٧	%٧٠,٨
٤	مدرس مساعد	١٤	١٣	%٩٢,٨
٥	معيد	١٥	١٥	%١٠٠
	الاجمالي	٧٣	٥٩	%٨٠,٨

(المصدر: شئون أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية للطفولة المبكرة – جامعة المنيا للعام الجامعي ٢٠٢٤-٢٠٢٥)

المعالجات الإحصائية المستخدمة : تم استخدام المعاملات الإحصائية التالية: النسبة المئوية / معامل الارتباط / معامل الفا لكرونباخ / التكرارات / الدرجة المقدرة/ نسبة متوسط الاستجابة / حدود الثقة / تحليل التباين /المتوسط الحسابي /اختبار شيفيه لتحديد اتجاه الفروق .

وقد ارتضت الباحثة مستوى دلالة عند مستوي (٠,٠٥) ، كما استخدمت الباحثة برنامج Spss لحساب بعض المعاملات الإحصائية .

عرض ومناقشة نتائج البحث

يعرض هذا الجزء من البحث النتائج ذات الصلة وفقا للتسلسل التالي، الإجابة عن السؤال الرابع والذي ينص علي :"**ما واقع الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا في ضوء بعض التوجهات البحثية المعاصرة ؟**"

المحور الأول : واقع الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا في ضوء بعض التوجهات البحثية يتضمن سبع أبعاد يتم توضيحهم علي النحو التالي:

جدول (٧) التكرارات والدرجة المقدرة ونسبة متوسط الاستجابة لآراء العينة بالنسبة لعبارات (البعد الأول : جدارة المعرفة الأكاديمية وأولويات البحث العلمي) (ن = ٥٩)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	نسبة متوسط الاستجابة
		متوفر	متوفر إلي حد ما	غير متوفر		
١	الإلمام العميق والمحدث بالمعرفة الأكاديمية في مجال التخصص لإجراء بحوث علمية ذات جودة عالية.	٤١	١٨	-	١٥٩	٠,٩٠
٢	امتلاك مرونة فكرية في التعامل مع القضايا البحثية المعقدة، واستيعاب التحولات المنهجية والفكرية.	١٩	٣٩	١	١٣٦	٠,٧٧
٣	المتابعة المستمرة للتطورات العلمية والبحثية في مجال التخصص لتوجيه البحوث نحو الأولويات الوطنية.	١٦	٤١	٢	١٣٢	٠,٧٥
٤	الاطلاع المنتظم على البحوث و الأدبيات العالمية الحديثة لمواكبة المستجدات وتحديد الفجوات البحثية.	١٥	٤١	٣	١٣٠	٠,٧٣
٥	القدرة على تقديم استشارات بحثية قائمة على المعرفة لخدمة قضايا المجتمع المحلي.	١٢	٤٢	٥	١٢٥	٠,٧١
٦	اختيار موضوعات بحثية تعكس احتياجات المجتمع وتتواءم مع التوجهات الوطنية.	١٥	٤٠	٤	١٢٩	٠,٧٣
٧	توجيه الجهود نحو الأبحاث التطبيقية ذات الأثر المباشر على المجتمع،مع تقليل الاعتماد على الأبحاث النظرية البحتة.	١٤	٣٩	٦	١٢٦	٠,٧١
٨	إنتاج المعرفة المبتكرة التي تواكب احتياجات التخصص وتسهم في تطويره.	٢١	٣٥	٣	١٣٦	٠,٧٧
٩	المشاركة في المجتمعات العلمية والمهنية لمناقشة القضايا البحثية وتبادل الخبرات.	١٠	٤١	٨	١٢٠	٠,٦٨
	الدرجة الكلية للبعد				١١٩٣	٠,٧٥
	الحد الأدني للثقة = ٠,٥٥ الحد الأعلي للثقة = ٠,٧٩					

يتضح من جدول (٧) ما يلي :

- تراوحت نسبة متوسط الاستجابة لأراء العينة في عبارات البعد الأول (جدارة المعرفة الأكاديمية وأولويات البحث العلمي) ما بين (٠,٦٨ : ٠,٩٠).
- بلغت نسبة متوسط الاستجابة للبعد (٠,٧٥) وهو يتراوح ما بين الحد الأعلي والأدني للثقة مما يشير إلي توافره بدرجة متوسطة في واقع جدارة المعرفة الأكاديمية وأولويات البحث العلمي .
- جاءت نسبة متوسط الاستجابة في العبارة (١) "**الإلمام العميق والمحدث بالمعرفة الأكاديمية في مجال التخصص لإجراء بحوث علمية ذات جودة عالية**" أعلي من الحد الأعلي للثقة مما يشير إلي توافرها بدرجة كبير في واقع جدارة المعرفة الأكاديمية

وأولويات البحث العلمي؛ ويرجع ذلك إلي أن معظم أعضـــاء هيئة التدريس ومعاونيهم يحملون درجات علمية عليا (ماجســـتير ودكتوراه)، مما يمنحهم قاعدة معرفية قوية، ويُســـهم في تكوين وعي أكاديمي متقدم بأهمية التحديث المســـتمر في المجال البحثي، كما أن برامج الدراسات العليا بطبيعتها تتطلب إلمامًا واسعًا ومعمّقًا بالمستجدات العلمية في التخصـــص، وهو ما يتوفر بالفعل لدى المشـــاركين، هذا بالإضـــافة إلى أن الهيئة المعاونة تخضع خلال فترة دراستها لتدريب أكاديمي متكامل، يشمل دراسة متخصصة على مدار عامين (الســـنة الأولى عامة، والثانية تركز على التخصـــص الدقيق)، مما يُعزز تأهيلهم العلمي، وتولي الكلية اهتمامًا ملحوظًا بتنظيم الســـيمينارات العلمية داخل الأقسام المتخصصة، الأمر الذي يفتح المجال للنقاش الأكاديمي المستمر، ويُسهم في رفع مستوى المعرفة المتخصصة.

- جاءت نسبة متوسط الاستجابة في **العبارة (٢)** "**امتلاك مرونة فكرية في التعامل مع القضايا البحثية المعقدة، واستيعاب التحولات المنهجية والفكرية**" متوفرة لدى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بدرجة متوسطة، وهذا يعكس تقديرهم لأهمية هذه المهارة ووعيهم بدورها الحيوي في تحسين جودة البحث العلمي؛ ويفسر هذا التقدير المتوسط بوجود إدراك لقيمتها الأكاديمية، يقابله في الوقت ذاته إدراك لعدد من المعوقات التي قد تحول دون تنميتها بشكل كافٍ، ومنها ضغوط المهام التدريسية والإدارية التي قد تقلل من فرص التفرغ للتعمق في القضايا البحثية المعقدة أو متابعة التطورات المنهجية والفكرية الحديثة بصورة مستمرة، كما أن تنمية هذه المهارة لا تتم تلقائيًا، بل تتطلب تدريبًا متخصصًا وتعرضًا متكررًا لمواقف بحثية متنوعة ومركبة، ويُضاف إلى ذلك أن بعض أعضاء الهيئة المعاونة لا يزالون في المراحل الأولى من مسارهم الأكاديمي، ولم تتشكل لديهم بعد خبرات بحثية كافية تمكّنهم من التعامل بمرونة مع القضايا المعرفية المعقدة.
- جاءت كل من العبارة (٣) "**المتابعة المستمرة للتطورات العلمية والبحثية في مجال التخصص لتوجيه البحوث نحو الأولويات الوطنية**" والعبارة (٤) "**الاطلاع المنتظم على البحوث و الأدبيات العالمية الحديثة لمواكبة المستجدات وتحديد الفجوات البحثية**" بتقدير متوسط من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، وهو ما يعكس وعيهم

بأهمية هذين الجانبين في دعم توجهات البحث العلمي نحو قضايا التنمية الوطنية، وفي تعزيز إنتاج المعرفة المرتبطة بسياقات حديثة، إلا أنهم يرون أن تفعيلهما في الواقع الأكاديمي لا يزال محدودًا؛ ويُعزى هذا التقدير إلى مجموعة من العوامل، أبرزها غياب آليات مؤسسية واضحة تربط بين اهتمامات الباحثين الفعلية والأولويات الوطنية، كما أن ضغوط التدريس، والإشراف الأكاديمي، والمهام الإدارية المتعددة تؤثر سلبًا على قدرة أعضاء هيئة التدريس على التفرغ الكافي لمتابعة التطورات العلمية والبحثية بشكل منتظم، وعلى الاطلاع المستمر على الأدبيات الحديثة، كذلك يُعد ضعف التعاون والتكامل بين الكلية ومؤسسات الدولة أو القطاع الصناعي من العوائق الرئيسة التي تحدّ من توجيه البحوث نحو القضايا الوطنية ذات الأولوية؛ إذ إن مثل هذه المتابعة تتطلب وجود شراكات مؤسسية فعالة وتواصل دائم مع الجهات ذات العلاقة، وهو ما قد لا يكون متاحًا أو مفعّلًا بشكل كافٍ داخل الكلية، ويُضاف إلى ذلك وجود قصور في برامج التنمية المهنية المستمرة، حيث تفتقر الكلية إلى تنظيم ورش عمل أو دورات تدريبية تُعنى بتحديث معارف الباحثين حول الاتجاهات العلمية والبحثية الحديثة على المستويين المحلي والدولي، وربط تلك المعارف بالسياق الوطني واحتياجاته، ومن ناحية أخرى، فإن الاعتماد المفرط على المراجع التقليدية أو المحلية دون الرجوع المنتظم إلى الأدبيات العالمية الحديثة، قد يُسهم في الحدّ من قدرة الباحثين على تحديد الفجوات البحثية الحقيقية ومواكبة المستجدات في مجالات تخصصهم.

- كما يظهر التقدير المتوسط للعبارة (٥) "**القدرة على تقديم استشارات بحثية قائمة على المعرفة لخدمة قضايا المجتمع المحلي**" إدراك المشاركين لأهمية هذا النوع من الإسهام المجتمعي، باعتباره جزءًا أصيلًا من الوظيفة البحثية للجامعة، ويعكس أيضًا اعترافًا بقيمة توظيف المعرفة العلمية في معالجة مشكلات المجتمع المحلي وتقديم حلول قائمة على أسس بحثية رصينة، ومن الجدير بالذكر أن الأساتذة والأساتذة المساعدين بالكلية، وبفضل ما يتمتعون به من خبرة أكاديمية وتقدّم في المسار العلمي، يقدمون بالفعل استشارات بحثية متخصصة، لا سيّما في المجالات المرتبطة بتخصصاتهم الدقيقة، ومع ذلك، فإن هذه الجهود غالبًا ما تُمارس بشكل فردي، والتي تضمن استدامتها وتوسيع

نطاق تأثيرها على المجتمع المحلي، ويُعزى هذا التقدير المتوسط إلى محدودية فرص التعاون المنظم بين الكلية والجهات المجتمعية أو الخدمية، سواء من حيث ضعف قنوات التواصل الفعّال أو غياب الأطر المؤسسية التي تُفعّل الأدوار الاستشارية المبنية على المعرفة، كما أن تقديم استشارات بحثية فاعلة يتطلب وجود نظام داعم وآليات واضحة لتسويق وتوظيف الخبرات الأكاديمية في ضوء احتياجات المجتمع، وهي أمور قد لا تكون مفعّلة بالشكل الكافي في الكلية، إضافة إلى ذلك، غياب حوافز أو معايير تقويم تشجع على تقديم استشارات بحثية موجهة لخدمة قضايا المجتمع المحلي، أما الهيئة المعاونة والباحثون المبتدئون، فقد يفتقرون إلى المهارات التطبيقية والخبرة الميدانية اللازمة، كما قد لا تتوفر لهم الفرص المناسبة للانخراط في أعمال استشارية ذات طابع تطبيقي ومجتمعي، ما يُسهم في تقليص مدى تحقق هذه المهارة على نحو فعّال في الواقع.

- وجاءت كل من العبارة (٦) "**اختيار موضوعات بحثية تعكس احتياجات المجتمع وتتواءم مع التوجهات الوطنية**"، والعبارة (٧) "**توجيه الجهود نحو الأبحاث التطبيقية ذات الأثر المباشر على المجتمع،مع تقليل الاعتماد على الأبحاث النظرية البحتة**" بتقدير متوسط من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، وتُعد هذه النتيجة مؤشرًا إيجابيًا نسبيًا يدل على وجود وعي متزايد بأهمية ربط البحث العلمي بالقضايا المجتمعية والتنموية، وسعي بعض الباحثين، لا سيما من الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة، إلى توجيه أبحاثهم لخدمة أولويات المجتمع والسياسات الوطنية، ومع ذلك، فإن هذا التوجه لا يُمارس على نطاق واسع بين جميع الباحثين، وهو ما يُفسر التقدير المتوسط؛ ويمكن إرجاع ذلك إلى ضعف تفعيل الآليات المؤسسية التي تضمن الربط الفعلي بين البحوث الجامعية واحتياجات المجتمع، إلى جانب ميول بعض الباحثين، خاصة من الهيئة المعاونة أو الباحثين الجدد، إلى اختيار موضوعات سهلة التنفيذ أو ذات طابع نظري صرف دون النظر إلى الأولويات الوطنية، كما أن غياب الحوافز المؤسسية، وتباين طبيعة التخصصات الأكاديمية، التي تجعل من بعض المجالات أقرب إلى البحث النظري، يُشكّلان عائقًا أمام التوسع في الأبحاث التطبيقية، ويُضاف إلى ذلك ضعف

التمويل البحثي، وغياب الشراكات الفعّالة مع المجتمع المحلي، مما يُقلل من فرص تنفيذ أبحاث ذات أثر تطبيقي مباشر، رغم الإدراك المتنامي لأهميتها.

- وجاءت العبارة (٨) "**إنتاج المعرفة المبتكرة التي تواكب احتياجات التخصص وتسهم في تطويره**" بتقدير متوسط من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، وهو ما يعكس وجود وعي متزايد بأهمية الابتكار في البحث العلمي، وضرورة تطوير التخصصات الأكاديمية من خلال إنتاج معرفة جديدة وغير نمطية، ويُشير هذا التقدير إلى أن عددًا من أعضاء هيئة التدريس يُظهرون اهتمامًا حقيقيًا بإنتاج أعمال بحثية ذات طابع تجديدي تسهم في تطوير المجال العلمي وتواكب التغيرات المعرفية المتسارعة، إلا أن هذا الاتجاه لا يزال غير مفعّل بشكل كافٍ على مستوى الممارسة العامة داخل الكلية، ويُعزى ذلك إلى عدة عوامل، أبرزها انشغال بعض الباحثين بإجراء أبحاث تقليدية مكررة تلبي متطلبات الترقية أو النشر، كما أن ضعف التدريب على منهجيات البحث المبتكر، وقلة الفرص المؤسسية التي تدعم الإبداع البحثي، كبرامج التمويل التنافسي أو الجوائز التحفيزية، يُسهم في الحد من قدرة الباحثين على تبني أساليب بحثية مبتكرة.
- وجاءت العبارة (٩) "**المشاركة في المجتمعات العلمية والمهنية لمناقشة القضايا البحثية وتبادل الخبرات**" تتراوح ما بين الحد الأعلي والأدني للثقة مما يشير إلي توافرها بدرجة متوسطة ويُفهم من هذا التقدير أن هناك مستوىً مقبولًا من المشاركة في المجتمعات العلمية والمهنية، يعكس وعيًا بأهمية هذه الممارسة في تنمية المهارات البحثية، وتبادل الخبرات، والانخراط في النقاشات العلمية التي تسهم في تطوير التخصصات، وتُعد هذه النتيجة إيجابية نسبيًا، خاصة في ظل وجود عدد من أعضاء هيئة التدريس الذين يُشاركون بانتظام في المؤتمرات العلمية، والندوات المتخصصة، والمجموعات البحثية، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، ومع ذلك، فإن هذه المشاركة لا تزال متفاوتة بين الباحثين، مما أدى إلى وقوع التقدير ضمن النطاق المتوسط؛ ويُعزى ذلك إلى عدة عوامل، من بينها قلة الفرص المؤسسية للمشاركة الخارجية، أو نقص الدعم المالي للمؤتمرات والأنشطة العلمية، إلى جانب ضغوط المهام الأكاديمية والتدريسية، التي قد تعوق البعض عن الانخراط الفعّال في المجتمعات العلمية، كما أن الخبرة المهنية، والمرحلة الوظيفية

للباحث، تلعب دورًا في مدى تفعيل هذا الجانب، حيث يُلاحظ أن المشاركة تكون أكثر وضوحًا لدى الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرة، في حين تقل لدى الهيئة المعاونة أو الباحثين الجدد الذين قد يفتقرون إلى الفرص أو الثقة الكافية للاندماج في تلك المحافل العلمية، وبالتالي، فإن التقدير المتوسط يُشير إلى توفر هذه المهارة بدرجة مقبولة، مع وجود مجال واضح للتطوير، من خلال تعزيز ثقافة المشاركة العلمية، وتوفير الدعم المؤسسي الكافي الذي يتيح للباحثين فرص التفاعل الأكاديمي على المستويين المحلي والدولي.

وهذا ما أكدته نتائج دراسة **الربابعة (٢٠٢٠)** التي أوصت بضرورة تعزيز جدارات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس، وتشجيعهم على إجراء أبحاث علمية فاعلة من خلال تقديم الحوافز المناسبة، كما شددت الدراسة على أهمية توجيه البحوث الميدانية نحو معالجة المشكلات المجتمعية المحلية، بما يُسهم في ربط البحث العلمي باحتياجات الواقع وتفعيل دوره في التنمية المجتمعية.

جدول (٨) التكرارات والدرجة المقدرة ونسبة متوسط الاستجابة لآراء العينة بالنسبة لعبارات (البعد الثاني : جدارة التمكين البحثي المنهجي) (ن = ٥٩)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	نسبة متوسط الاستجابة
		متوفر	إلي حد ما	غير متوفر		
١	اختيار المنهج البحثي المناسب لطبيعة المشكلة بهدف تحقيق معالجة دقيقة للقضية البحثية.	٤٦	١٢	١	١٦٣	٠,٩٢
٢	تصميم أدوات البحث وفق معايير علمية تضمن دقة البيانات وملاءمتها لأهداف البحث.	٤١	١٥	٣	١٥٦	٠,٨٨
٣	تنظيم بنية البحث وتسلسل أفكاره بشكل منطقي لبناء تصور شامل ومتماسك للموضوع.	٤٧	٤٤	٤	١٦٤	٠,٩٣
٤	الاستعانة بالبرامج والتقنيات الإحصائية الحديثة في تحليل البيانات لضمان دقة النتائج وسهولة تفسيرها.	١٩	٣٥	٥	١٣٢	٠,٧٥
٥	تحليل البيانات وتفسيرها للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وموثوقة.	٤١	١٥	٣	١٥٦	٠,٨٨
٦	توثيق النتائج في سياق علمي ومنهجي سليم لضمان مصداقية المخرجات البحثية وجودتها.	٤٣	١٥	١	١٦٠	٠,٩٠
	الدرجة الكلية للبعد				٩٣١	٠,٨٨
	الحد الأدني للثقة = ٠,٥٥ الحد الأعلي للثقة = ٠,٧٩					

يتضح من جدول (٨) ما يلي :

- تراوحت نسبة متوسط الاستجابة لأراء العينة في عبارات االبعد الثاني (جدارة التمكين البحثي المنهجي) ما بين (٠,٧٥ : ٠,٩٣) .
- بلغت نسبة متوسط الاستجابة للبعد (٠,٨٨) وهو أعلي من الحد الأعلي للثقة مما يشير إلي توافره بدرجة كبير في واقع جدارة التمكين البحثي المنهجي.
- جاءت نسبة متوسط الاستجابة في العبارة (١) "**اختيار المنهج البحثي المناسب لطبيعة المشكلة بهدف تحقيق معالجة دقيقة للقضية البحثية**"، والعبارة (٢) "**تصميم أدوات البحث وفق معايير علمية تضمن دقة البيانات وملاءمتها لأهداف البحث**"، والعبارة (٣) "**تنظيم بنية البحث وتسلسل أفكاره بشكل منطقي لبناء تصور شامل ومتماسك للموضوع**"، والعبارة (٥) "**تحليل البيانات وتفسيرها للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وموثوقة**"، والعبارة (٦) "**توثيق النتائج في سياق علمي ومنهجي سليم لضمان مصداقية المخرجات البحثية وجودتها**" أعلي من الحد الأعلي للثقة مما يشير إلي توافرها بدرجة كبير في واقع جدارة التمكين البحثي المنهجي، وتُشير النتيجة إلى أن أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم يمتلكون كفاءة عالية في تنفيذ العمليات الأساسية للبحث العلمي بمنهجية دقيقة، بدءًا من تحديد المنهج المناسب، واختيار الأدوات، وصولًا إلى تحليل البيانات وتوثيق النتائج بطريقة علمية رصينة؛ ويُعزى ذلك إلى أن معظمهم مرّوا بتجارب متعددة في إعداد البحوث العلمية خلال دراساتهم العليا، ما أكسبهم خبرات متراكمة في تطبيق المنهجيات البحثية وتنفيذ خطوات البحث وفق المعايير العلمية المعتمدة، كما أن برامج الماجستير والدكتوراه تُركّز بشكل كبير على بناء هذه المهارات المنهجية الأساسية، مثل تصميم الأدوات وتحليل البيانات إحصائيًا، وهي مهارات تُمارس فعليًا في جميع مراحل البحث،وتعزز هذه الكفاءة أيضًا من خلال مشاركة العديد من أعضاء هيئة التدريس في مشروعات بحثية مشتركة، ومؤتمرات علمية متخصصة، مما يُسهم في تطوير مهاراتهم في تنظيم البحوث وتوثيق النتائج بطرق علمية، كما أن متطلبات النشر في المجلات المحكمة ومجالس الترقية الأكاديمية تُحتّم على الباحثين الالتزام الصارم بالمعالجة المنهجية الدقيقة، والتصميم المحكم، والتحليل العلمي الرصين، ما يُحفّزهم على الارتقاء بجودة الأداء البحثي

باستمرار، ومن جهة أخرى، فإن قيام الأساتذة، خاصة في الدرجات الأكاديمية العليا، بالإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه، يُسهم في ترسيخ قدراتهم على التدقيق في البناء المنهجي للبحث، وضبط جودة التحليل والتوثيق، كما تحرص الكلية والجامعة على توفير برامج تدريبية متخصصة في مهارات البحث العلمي، مما يُمكّن الباحثين من تطوير أدائهم بشكل مستمر، ويُعزز كل ذلك ثقافة بحثية نشطة داخل المؤسسة، تتجلى في السيمينارات العلمية، والمناقشات المنهجية المنتظمة، والتي تُعد بيئة محفزة لتبادل الخبرات وتعزيز التمكين البحثي على مستوى جميع الفئات الأكاديمية.

- وجاءت نسبة متوسط الاستجابة في العبارة (٤) "**الاستعانة بالبرامج والتقنيات الإحصائية الحديثة في تحليل البيانات لضمان دقة النتائج وسهولة تفسيرها**" تتراوح ما بين الحد الأعلي والأدني للثقة مما يشير إلي توافرها بدرجة متوسطة في واقع جدارة التمكين البحثي المنهجي، ويُظهر هذا التقدير أن هناك إدراكًا عامًا بأهمية استخدام البرامج الإحصائية الحديثة في تحليل البيانات البحثية، لما لها من دور في رفع جودة النتائج وتيسير تفسيرها بصورة دقيقة، كما يعكس ذلك أن نسبة من الباحثين يستخدمون بالفعل أدوات تحليل متقدمة مثل SPSS، وExcel، وغيرها، سواء في بحوثهم الخاصة أو في الإشراف على الرسائل العلمية، إلا أن التقدير المتوسط يشير أيضًا إلى تفاوت في درجة الإلمام العملي بهذه الأدوات، حيث لا يزال بعض أعضاء هيئة التدريس، خصوصًا من الهيئة المعاونة أو الباحثين الجدد، قد يواجهون صعوبات في استخدام البرامج الحديثة نتيجة لعدم توفر التدريب الكافي أو قلة الممارسة الفعلية، كما أن عدم انتظام عقد دورات تدريبية متخصصة في التحليل الإحصائي، أو عدم توفر التراخيص المؤسسية لبعض البرامج المتقدمة، قد يُسهم في الحد من شيوع استخدام هذه الأدوات على نطاق واسع، إلى جانب ذلك، فإن طبيعة التخصص تلعب دورًا مهمًا، حيث تميل بعض التخصصات النظرية إلى عدم الاعتماد الكثيف على التحليل الكمي، مما يقلل الحاجة الملحّة لاستخدام البرامج الإحصائية،وبناءً عليه، فإن النتيجة تعكس مستوى مقبولًا من التمكين في هذا الجانب المنهجي، لكنها تبرز في

الوقت ذاته الحاجة إلى تعزيز المهارات الإحصـــائية لدى جميع فئات الباحثين، من خلال التدريب والدعم الفني المستمر، لضمان جودة المخرجات البحثية ودقتها.

جدول (٩) التكرارات والدرجة المقدرة ونسبة متوسط الاستجابة لآراء العينة بالنسبة لعبارات (البعد الثالث : الجدارات البحثية التقنية) (ن = ٥٩)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	نسبة متوسط الاستجابة
		متوفر	إلي حد ما	غير متوفر		
١	الاســتخدام الفعّال لقواعد البيانات العالمية ومحركات البحث الأكاديمية، مثل Scopus و Google Scholar، JSTOR/ لاستخلاص الأدبيات الحديثة ومواكبة التوجهات البحثية.	٣٩	١٩	١	١٥٦	٠,٨٨
٢	الاستخدام الكفء للبرامج الإلكترونية المتخصصة في تحليل البيانات الكمية والنوعية، مثل (SPSSوNVivo،) بدقة واحترافية.	١٦	٣٥	٨	١٢٦	٠,٧١
٣	إدارة المراجع وتنظيم الاستشهادات والمصادر باستخدام أدوات إلكترونية مثل (EndNote وZotero) لضمان الدقة في التوثيق العلمي .	١٢	٣٨	٩	١٢١	٠,٦٨
٤	الالتزام التام بأمن البيانات وحماية الخصوصية ومنع فقدان المعلومات – عبر أدوات مثل Google Drive / One Drive .	١٨	٣٢	٩	١٢٧	٠,٧٢
٥	توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي لتحسين جودة الأداء البحثي.	٥	١٨	٣٦	٨٧	٠,٤٩
٦	استخدام أدوات كشف الانتحال العلمي لضمان أصالة الأعمال البحثية وسلامتها.	٨	٩	٤٢	٨٤	٠,٤٧
٧	بناء حضور رقمي احترافي من خلال إنشاء ملفات تعريف على منصات بحثية مثل ResearchGate	٩	٣٦	١٤	١١٣	٠,٦٤
٨	الحضور المنتظم للمؤتمرات والندوات العلمية، خاصة الافتراضية منها، لتعزيز التحديث المعرفي والتفاعل مع الاتجاهات البحثية الحديثة.	١٦	٣٠	١٣	١٢١	٠,٦٨
	الدرجة الكلية للبعد				٩٣٥	٠,٦٦
	الحد الأدني للثقة = ٠,٥٥ الحد الأعلي للثقة = ٠,٧٩					

يتضح من جدول (٩) ما يلي :

- تراوحت نسبة متوسط الاستجابة لأراء العينة في عبارات (البعد الثالث : الجدارات البحثية التقنية) ما بين (٠,٤٧ : ٠,٨٨) .
- بلغت نسبة متوسط الاستجابة للبعد (٠,٦٦) وهو يتراوح ما بين الحد الأعلي والأدني للثقة مما يشير إلي توافره بدرجة متوسطة في واقع الجدارات البحثية التقنية .

- جاءت نسبة متوسط الاستجابة في العبارة (١) "**الاستخدام الفعّال لقواعد البيانات العالمية ومحركات البحث الأكاديمية، مثل Scopus و Google Scholar،/JSTOR لاستخلاص الأدبيات الحديثة ومواكبة التوجهات البحثية**" أعلي من الحد الأعلي للثقة مما يشير إلي توافرها بدرجة كبير في واقع الجدارات البحثية التقنية؛ ويرجع ذلك إلي تلقّى أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم خلال دراساتهم العليا، خاصة في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، تدريبًا منهجيًا على استخدام قواعد البيانات العالمية والبحث في الأدبيات العلمية السابقة بطريقة دقيقة ومنظمة، الأمر الذي جعل هذه المهارة جزءًا أساسيًا من ممارستهم البحثية، كما يُلاحظ وجود وعي متزايد بين الباحثين بأهمية الاعتماد على مصادر علمية محكمة وموثوقة، وهو ما يدفعهم إلى استخدام أدوات البحث الأكاديمية الاحترافية مثل Google Scholar، في ظل التنافس المتنامي في مجالات النشر العلمي على المستويين المحلي والدولي،وفي هذا السياق، ساهمت البرامج التدريبية وورش العمل التي تنظمها الكلية في رفع كفاءة الباحثين في مجال استخدام محركات البحث الأكاديمية واستراتيجيات استخلاص الأدبيات الحديثة، مما عزز من قدراتهم في متابعة التوجهات العلمية الراهنة، ويُضاف إلى ذلك أن الهيئة المعاونة، خاصة من الباحثين الجدد، يتمتعون بمهارات تقنية متقدمة نتيجة احتكاكهم المستمر بالتكنولوجيا الرقمية، وهو ما يمنحهم قدرة أكبر على التعامل بفاعلية مع قواعد البيانات وأدوات البحث العلمي الإلكترونية.
- جاءت نسبة متوسط الاستجابة في العبارة (٢) "**الاستخدام الكفء للبرامج الإلكترونية المتخصصة في تحليل البيانات الكمية والنوعية، مثل(SPSSوNVivo) بدقة واحترافية**" تتراوح ما بين الحد الأعلي والأدني للثقة مما يشير إلي توافرها بدرجة متوسطة، وهذا يؤكد علي وجود أساس معرفي جيد ووعي متزايد بأهمية استخدام البرامج الإحصائية الحديثة في تحليل البيانات، الإ أن التطبيق العملي لتلك الأدوات لا يزال متفاوتًا بين أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم؛ ويُعزى ذلك إلى عدد من الأسباب، من بينها عدم حصول بعض الباحثين على تدريب متعمق أو عملي كافٍ في استخدام هذه البرامج، لا سيما برنامج NVivo، الذي يُعد أكثر تخصصًا وتعقيدًا مقارنة ببرامج التحليل الكمي،

كما يُفضل عدد من الباحثين الاستعانة بخبراء أو فرق دعم في تنفيذ التحليل الإحصائي، وهو ما يقلل من فرصهم في ممارسة هذه المهارات بشكل مباشر ومستقل، وبالإضافة إلى ذلك، يلجأ بعضهم إلى برامج أبسط مثل Excel لما تتميز به من سهولة في الاستخدام، رغم محدوديتها مقارنة بالبرامج المتخصصة مثل SPSS أو NVivo.

- وجاءت العبارة (٣) "**إدارة المراجع وتنظيم الاستشهادات والمصادر باستخدام أدوات إلكترونية مثل (EndNote و Zotero) لضمان الدقة في التوثيق العلمي** "**بتقدير متوسط**"، وهو ما يُشير إلى وجود وعي متزايد لدى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بأهمية هذه المهارة في تحقيق الدقة والاتساق في التوثيق العلمي، ويُمكن تفسير هذا التقدير المتوسط بأن الجامعة تعقد بالفعل دورات تدريبية متخصصة في هذا المجال، كما تُعد إجادة استخدام أدوات إدارة المراجع أحد متطلبات برامج الماجستير والدكتوراه، وكذلك من المعايير والدورات المهمة في الترقية العلمية، إلا أن هناك جملة من العقبات تحول دون التفعيل الكامل والمستدام لهذه المهارة، من أبرز هذه العقبات أن بعض الباحثين لا يزالون يُفضّلون إدخال المراجع يدويًا عبر أدوات التوثيق المتاحة في برامج الكتابة مثل Microsoft Word، رغم محدودية دقتها وسهولة الوقوع في أخطاء، بالمقارنة مع البرامج المتخصصة التي توفر مزايا أكبر من حيث التنظيم والاسترجاع التلقائي، كما أن عدم إلزام المشرفين باستخدام أدوات إلكترونية لإدارة المراجع أدى إلى تفاوت كبير في درجة استخدامها بين الباحثين، حيث يُترك الخيار للفرد دون وجود إطار مؤسسي موحد يفرض أو يُشجع على اعتمادها بشكل رسمي.

- وجاءت كل من العبارة (٤)"**الالتزام التام بأمن البيانات وحماية الخصوصية ومنع فقدان المعلومات – عبر أدوات مثل Google Drive / One Drive**"، والعبارة (٧) "**بناء حضور رقمي احترافي من خلال إنشاء ملفات تعريف على منصات بحثية مثل ResearchGate**، تتراوح ما بين الحد الأعلي والأدني للثقة مما يشير إلي توافرها بدرجة متوسطة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، وهو ما يشير إلى توفر هاتين المهارتين بدرجة مقبولة، لكن دون وصولهما إلى مستوى التفعيل المنتظم أو الاستفادة المثلى في الممارسة الأكاديمية؛ ويُعزى هذا التقدير إلى عدة مبررات، من أبرزها

أن الالتزام بأمن البيانات والاحتفاظ بنسخ احتياطية من المعلومات بات أكثر حضورًا في الوعي الأكاديمي، خصوصًا مع توفر أدوات سحابية سهلة الاستخدام مثل Google Drive و OneDrive ومع ذلك، لا يستخدم جميع الباحثين هذه الأدوات بشكل منهجي أو دائم، حيث يعتمد البعض على التخزين التقليدي، مما يجعل مستوى الأمان والتوثيق عرضة للخلل أو الفقدان أحيانًا، أما فيما يتعلق بالحضور الرقمي الاحترافي، فإن عددًا من الباحثين أنشأوا بالفعل حسابات على منصات بحثية مثل ResearchGate، ويدركون أهمية ذلك في نشر أبحاثهم والتواصل مع المجتمع الأكاديمي، إلا أن درجة التفاعل مع هذه المنصات تبقى محدودة لدى البعض، إما بسبب إنشغالهم بالأدوار الأكاديمية ، أو لعدم وجود سياسات مؤسسية تشجّع على تفعيل هذا الحضور الرقمي وجعله جزءًا من ملف الباحث الأكاديمي، وبالتالي، فإن التقدير المتوسط يعكس بداية إيجابية ودرجة من التوافر المقبول، لكنه يُشير أيضًا إلى الحاجة إلى دعم تدريبي وتوجيهي أكبر لتوسيع نطاق الاستخدام الفعّال لهذه الأدوات والمنصات، وتعزيز ثقافة أمن البيانات والحضور الرقمي كجزء لا يتجزأ من كفاءة الباحث في بيئة المعرفة الحديثة.

- كما جاءت العبارة (٨) "**الحضور المنتظم للمؤتمرات والندوات العلمية، خاصة الافتراضية منها، لتعزيز التحديث المعرفي والتفاعل مع الاتجاهات البحثية الحديثة**" تتراوح ما بين الحد الأعلي والأدني للثقة مما يشير إلي توافرها بدرجة متوسطة وهو ما يُشير إلى توفر هذه الممارسة بدرجة مقبولة فالتحول إلى النماذج الافتراضية في المؤتمرات والندوات العلمية سهّل من فرص الوصول والمشاركة، خاصة بعد جائحة كورونا، مما جعل العديد من الباحثين يحرصون على متابعة هذه الفعاليات عن بُعد لتعزيز اطلاعهم الأكاديمي، ومع ذلك، فإن درجة الالتزام بالحضور المنتظم والتفاعل الفعلي مع هذه الأنشطة تختلف من باحث لآخر؛ وتُعزى هذه الفروقات إلى عوامل مثل ضغوط العمل الأكاديمي، وتعدد المهام التدريسية والإدارية، وقلة الوقت المتاح، مما يؤدي إلى ضعف المشاركة المنتظمة، بالرغم من توافر الفرص إلكترونيًا، كما أن بعض الباحثين، خاصة من الهيئة المعاونة أو في بداية مسيرتهم الأكاديمية، قد يفتقرون إلى الحوافز أو التوجيه

المؤسسي الذي يشجع على الانخراط في مثل هذه الأنشطة، أو لا يرون ارتباطًا مباشرًا بين حضور المؤتمرات وتطورهم المهني.

- جاءت نسبة متوسط الاستجابة في العبارات (٥) "**توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي لتحسين جودة الأداء البحثي**"، **والعبارة (٦)** "**استخدام أدوات كشف الانتحال العلمي لضمان أصالة الأعمال البحثية وسلامتها**" أقل من الحد الأدني للثقة مما يشير إلي عدم توافرها في واقع الجدارات البحثية التقنية؛ ويرجع ذلك إلي أن عدد من أعضاء هيئة التدريس أشاروا إلى أن اطلاعهم على أدوات الذكاء الاصطناعي البحثية مثل ChatGPT و Elicit و Scite لا يزال محدودًا، حيث يفتقر البعض إلى المعرفة الكافية بكيفية توظيف هذه الأدوات بشكل فعّال في صياغة الأسئلة البحثية، وتنظيم الأدبيات العلمية، أو دعم مراحل التحليل. وبالمثل، فإن الوعي بأهمية أدوات كشف الانتحال العلمي مثل Turnitin و iThenticate لا يزال منخفضًا لدى بعض الفئات، لا سيما الهيئة المعاونة والباحثين الجدد، مما يُضعف من قدرتهم على استخدامها بانتظام للتحقق من أصالة أعمالهم البحثية؛ ويُعزى ذلك إلى عدة عوامل، من أبرزها أن استخدام هذه الأدوات، سواء في الذكاء الاصطناعي أو الكشف عن الانتحال، غالبًا ما يتطلب دعماً تقنياً ومؤسسياً مستمرًا، وهو ما لا يكون مفعّلًا بصورة كافية في كثير من الأحيان، كما أبدى بعض المشاركين تخوفًا من أن يؤدي الاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي إلى تراجع مهارات التفكير النقدي والاستقلالية في العمل البحثي، مما يُفسّر التردد في استخدامها، إضافة إلى ذلك، فإن هناك من يرى أن أدوات كشف الانتحال تُوجَّه بالأساس إلى المؤسسات وليس إلى الباحث كفرد، وبالتالي لا يُنظر إلى استخدامها على أنها مسؤولية شخصية ملزمة، ويُعمّق هذا التوجه غياب البرامج التدريبية وورش العمل التي تُعنى بتعليم الباحثين آليات استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي وتفسير تقارير الكشف عن الانتحال العلمي، مما يترك فجوة واضحة بين الوعي النظري بأهمية هذه الأدوات، ومحدودية تطبيقها العملي في الواقع الأكاديمي.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة **مهدي (٢٠٢٤)** التي أكدت أن مستوى توافر الجدارات الرقمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة المنوفية، في ضوء إدارة الاحتواء العالي، كان متوسطًا في نتائج الاستبانة ككل.

وتتعارض هذه النتيجة مع نتائج دراسة (**Basilotta-Gómez-Pablos et al., 2022)** التي أكدت إلى أن العديد من أعضاء هيئة التدريس يُقِرّون بانخفاض مستوى جداراتهم الرقمية،في المقابل، أوضحت نتائج **(Santos et al., 2021)** أن الجدارات الرقمية مرتفعة، وتشمل الاستخدام الواثق، والناقد، والمسؤول للتقنيات الرقمية، والانخراط فيها لأغراض التعلم، والعمل البحثي، والمشاركة المجتمعية، ويُعزى هذا التباين إلى اختلاف السياقات الأكاديمية والثقافية، كما أن تفاوت مستوى النضج المؤسسي، ومدى تبني الجامعات للممارسات الرقمية بشكل منهجي، يُعد من العوامل الرئيسة التي قد تفسر هذا الاختلاف في النتائج.

جدول (١٠) التكرارات والدرجة المقدرة ونسبة متوسط الاستجابة لآراء العينة بالنسبة لعبارات (البعد الرابع : جدارة النشر العلمي وفق المعايير الدولية)

(ن = ٥٩)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	نسبة متوسط الاستجابة
		متوفر	إلي حد ما	غير متوفر		
١	اختيار الدوريات العلمية المصنفة والمفهرسة عالميًا، والتي تتوافق مع مجال التخصص .	١٢	١١	٣٦	٩٤	٠,٥٣
٢	لأي (ISSN) التأكد من وجود الرقم الدولي المعياري مجلة دولية يُنشر بها كمؤشر على موثوقيتها وجودتها .	١٢	١	٤٦	٨٤	٠,٤٧
٣	النشر في مجلات ذات معامل تأثير مرتفع لرفع القيمة العلمية للبحث .	٦	٨	٤٥	٧٩	٠,٤٥
٤	التحقق من فهرسة المجلة ضمن قواعد بيانات علمية كخطوة Web of Science أو Scopus موثوقة، مثل ضرورية تسبق تقديم البحث .	٥	١٣	٤١	٨٢	٠,٤٦
٥	الالتزام بفحص نسبة الاقتباس قبل التقديم كمتطلب يزيد من فرص قبول البحث .	٩	١٤	٣٦	٩١	٠,٥١
٦	الالتزام بمعايير النشر وشروط المجلات المفهرسة ضمان لجودة العرض وزيادة فرص القبول .	١٣	٢	٤٤	٨٧	٠,٤٩
	الدرجة الكلية للبعد				٥١٧	٠,٤٩
	الحد الأدني للثقة = ٠,٥٥ الحد الأعلي للثقة = ٠,٧٩					

يتضح من جدول (١٠) ما يلي :

- تراوحت نسبة متوسط الاستجابة لأراء العينة في عبارات (البعد الرابع : جدارة النشر العلمي وفق المعايير الدولية) ما بين (٠,٤٥ : ٠,٥٣).
- بلغت نسبة متوسط الاستجابة للبعد (٠,٤٩) وهو أقل من الحد الأدنى للثقة، مما يُشير إلى ضعف توافر هذا البعد في الواقع الفعلي لجدارة النشر العلمي وفق المعايير الدولية.
- جاءت نسبة متوسط الاستجابة في جميع العبارات أقل من الحد الأدني للثقة مما يشير إلي عدم توافرها في واقع جدارة النشر العلمي وفق المعايير الدولية، فقد أظهرت النتائج أن جدارة النشر العلمي وفق المعايير الدولية لا تزال تمثل تحديًا جوهريًا لدى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة – جامعة المنيا، فعلى الرغم من إدراكهم المتزايد لأهمية النشر في المجلات المصنفة والمفهرسة عالميًا، إلا أن الواقع لا يعكس ممارسة فعلية أو منتظمة لهذه الجدارة بالشكل المطلوب؛ ويُعزى هذا القصور بالدرجة الأولى إلى غياب ورش العمل والدورات التدريبية المنتظمة داخل الكلية، والتي من شأنها تأهيل الباحثين للتعامل مع متطلبات المجلات الدولية، وتدريبهم على استخدام أدوات فحص الاقتباس والانتحال العلمي، كأحد مكونات ضمان الجودة البحثية، كما يُلاحظ أن ضعف التوجيه الأكاديمي من قِبل بعض المشرفين أو القيادات البحثية يساهم في تقليل التركيز على النشر الدولي ضمن مسار التأهيل العلمي، خاصة بالنسبة للباحثين المبتدئين، وتُعد اللغة الإنجليزية من أبرز التحديات التي تواجه الباحثين، نظرًا لأن أغلب المجلات المصنفة تتطلب مستوىً عاليًا من الكتابة الأكاديمية الاحترافية، وهو ما يمثل عائقًا حقيقيًا أمام خوض تجربة النشر العالمي، ويُضاف إلى ذلك قلة الخبرة في التعامل مع المنصات الإلكترونية للنشر الدولي، مثل أنظمة تقديم الأبحاث ومتابعة التحكيم، مما يُضعف الالتزام الكامل بالمعايير التحريرية والفنية المطلوبة، كما يُلاحظ توجه العديد من الباحثين إلى النشر في مجلات محلية أو إقليمية غير مفهرسة، نظرًا لسهولة النشر أو لأنها تُلبي متطلبات الترقية دون اشتراط معايير دولية، مما يُضعف الحافز للسعي نحو المجلات ذات التصنيف الأعلى، وعلاوة على ما سبق،

تُعد المعوقات المادية من أبرز العوامل التي تحدّ من قدرة الباحثين (أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم) على النشر وفق المعايير الدولية؛ فالكثير من المجلات المفهرسة تفرض رسوم نشر مرتفعة قد تفوق إمكانيات الباحثين، في ظل غياب الدعم المؤسسي أو آليات التمويل الواضحة لتغطية هذه التكاليف، وهو ما يدفع البعض إلى العزوف عن النشر في المجلات الدولية، وتفضيل البدائل الأقل تكلفة، حتى وإن كانت غير مفهرسة، وبناءً عليه، فإن هذا الواقع يُبرز الحاجة الماسّة إلى تدخل مؤسسي ممنهج، من خلال تبني برامج دعم وتمكين متكاملة تُسهم في رفع كفاءة الباحثين في مجال النشر الدولي، وتفتح أمامهم آفاقًا أوسع للمشاركة في الحراك العلمي العالمي، بما ينعكس إيجابًا على مكانة المؤسسة الأكاديمية وجودة إنتاجها البحثي.

وهذا يتفق مع ما أشارت إليه أكّدت نتائج دراسة (**Gohar et al., ٢٠١٨**) أن معوقات النشر الدولي للبحوث التربوية في مصر، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة دمياط، تعود بشكل رئيس إلى ارتفاع تكاليف النشر، وضعف الإلمام بقواعد ومعايير المجلات الدولية، إلى جانب عدد من العوائق الأخرى، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة مباشرة بين حصول عضو هيئة التدريس على درجة الدكتوراه من دولة أجنبية – خاصة الدول الناطقة بالإنجليزية– وبين اهتمامه ونجاحه في النشر في مجلات دولية ذات معامل تأثير مرتفع، في السياق ذاته، توصلت دراسة (**Pho and Tran, 2016**) إلى أن أبرز العوائق التي تواجه الباحثين في النشر العلمي تتمثل في نقص التمويل وضيق الوقت المخصص للبحث، إضافة إلى عدد من التحديات الأخرى، وأظهرت نتائج تحليل البيانات أن هذه المعوقات تتفاوت حسب الكلية أو التخصص، والعمر، والمؤهلات الأكاديمية، والخلفية التعليمية، وكذلك الخبرة في البحث والنشر العلمي،أما دراسة (**Siler, 2017**) فقد أشارت إلى أن أعضاء هيئة التدريس يواجهون تحديات متعددة في مجال النشر الدولي، تشمل الجوانب الاقتصادية والعلمية والمؤسسية، ومن بين هذه التحديات إلغاء العديد من الجامعات لاشتراكاتها في قواعد البيانات والمجلات العالمية نتيجة ضغوط اقتصادية، وقد خلصت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لمعالجة هذه التحديات، وتوظيف الفرص المتاحة لتحسين واقع النشر الدولي في المستقبل.

جدول (١١) التكرارات والدرجة المقدرة ونسبة متوسط الاستجابة لآراء العينة بالنسبة لعبارات (البعد الخامس : جدارة البحث متعدد التخصصات) (ن = ٥٩)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	نسبة متوسط الاستجابة
		متوفر	إلي حد ما	غير متوفر		
١	الإلمام الواعي بأساسيات ومفاهيم التخصصات المختلفة ذات الصلة لفهم السياقين النظري والمنهجي للبحث البيني.	١٤	٣٨	٧	١٢٥	٠,٧١
٢	الإلمام المتعمق بالمناهج البحثية والأدوات المتنوعة والقدرة على توظيفها بشكل تكاملي في سياق البحث البيني .	١٥	٣٩	٥	١٢٨	٠,٧٢
٣	العمل الفعّال ضمن فرق بحثية متعددة التخصصات والثقافات، بما يعكس الانفتاح والتكامل الأكاديمي .	١٥	٥	٣٩	٩٤	٠,٥٣
٤	التعاون المرن مع فرق بحثية متعددة الجنسيات ومتنوعة المدارس العلمية تجسيدًا للانفتاح الأكاديمي .	١١	٩	٣٩	٩٠	٠,٥١
٥	إدارة المشروعات البينية بكفاءة، من خلال تنسيق الجهود وتحقيق التكامل بين أعضاء الفرق .	٨	١٨	٣٣	٩٣	٠,٥٣
٦	النشر في المجلات الدولية المتخصصة في البحث متعدد التخصصات .	٧	١٢	٤٠	٨٥	٠,٤٨
	الدرجة الكلية للبعد				٦١٥	٠,٥٨
	الحد الأدني للثقة = ٠,٥٥ الحد الأعلي للثقة = ٠,٧٩					

يتضح من جدول (١١) ما يلي:

- تراوحت نسبة متوسط الاستجابة لأراء العينة في عبارات (البعد الخامس : جدارة البحث متعدد التخصصات) ما بين (٠,٤٨ : ٠,٧٢) .
- بلغت نسبة متوسط الاستجابة للبعد (٠,٥٨) وهو يتراوح ما بين الحد الأعلي والأدني للثقة مما يشير إلي توافره بدرجة متوسطة في واقع جدارة البحث متعدد التخصصات.
- جاءت نسبة متوسط الاستجابة في العبارة (١) "**الإلمام الواعي بأساسيات ومفاهيم التخصصات المختلفة ذات الصلة لفهم السياقين النظري والمنهجي للبحث البيني**"، والعبارة (٢) "**الإلمام المتعمق بالمناهج البحثية والأدوات المتنوعة والقدرة على توظيفها بشكل تكاملي في سياق البحث البيني**" تتراوح ما بين الحد الأعلي والأدني للثقة مما يشير إلي توافرها بدرجة متوسطة في واقع جدارة البحث متعدد التخصصات؛ يُعزى جزئيًا إلى إسهام فاعل من فئة الأساتذة والأساتذة المساعدين، ممن يمتلكون

خبرات تراكمية في مجالات معرفية متداخلة، وقد شارك العديد منهم في الإشراف على رسائل علمية ذات طبيعة بينية، أو في مشروعات بحثية مشتركة تجمع بين أكثر من تخصص، كما تُشير النتائج إلى أن عددًا من أعضاء هيئة التدريس يتمتعون بمستوى جيد من الوعي بمفاهيم التخصصات وهو ما يتيح لهم بناء فهم أولي بأهمية التكامل المعرفي والمنهجي في البحث البيني، وإن كان هذا الفهم لا يُترجم دائمًا إلى ممارسة تطبيقية واضحة في بحوثهم، وعلى الرغم من هذا الوعي، لا يزال هناك تفاوت ملحوظ في القدرة على التوظيف الفعلي للمناهج والأدوات البحثية المختلفة في سياق البحث البيني، لا سيما لدى فئة الهيئة المعاونة أو الباحثين الجدد الذين يفتقرون إلى التدريب المتخصص أو الخبرة العملية في هذا النوع من البحوث، كما أن ثقافة البحث متعدد التخصصات لم تُفعّل بعد على المستوى المؤسسي داخل الكلية، إذ لا توجد فرق بحثية بينية واضحة، أو مشروعات مشتركة تُحفّز على إنتاج معرفة تكاملية ترتبط بأكثر من حقل علمي، بالإضافة إلي غياب السياسات أو الآليات المؤسسية التي تُشجع على التعاون البحثي بين الأقسام أو البرامج المختلفة، وهو ما يُقيّد فرص الباحثين في الانخراط في مشاريع بينية حقيقية، رغم توفر كوادر تمتلك الكفاءة والرغبة في ذلك.

- جاءت نسبة متوسط الاستجابة في العبارات (٣) "**العمل الفعّال ضمن فرق بحثية متعددة التخصصات والثقافات، بما يعكس الانفتاح والتكامل الأكاديمي**"، (٤) "**التعاون المرن مع فرق بحثية متعددة الجنسيات ومتنوعة المدارس العلمية تجسيدًا للانفتاح الأكاديمي**"، (٥) "**إدارة المشروعات البينية بكفاءة، من خلال تنسيق الجهود وتحقيق التكامل بين أعضاء الفرق**"، (٦) "**النشر في المجلات الدولية المتخصصة في البحث متعدد التخصصات**" أقل من الحد الأدني للثقة مما يشير إلي عدم توافرها في واقع جدارة البحث متعدد التخصصات، حيث أن بيئة البحث العلمي داخل كلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا تركّز بدرجة كبيرة على الجهود الفردية أو على التخصصات الدقيقة ، الأمر الذي يحدّ من فرص التفاعل البحثي متعدد التخصصات أو الانفتاح على مدارس علمية متنوعة؛ ويُعزى ذلك إلى غياب مشروعات بحثية جماعية أو بنية مؤسسية

فاعلة تُشجع على التعاون البحثي البيني، مما يجعل العمل ضمن فرق بحثية متعددة التخصصات ممارسة غير شائعة أو محدودة الانتشار داخل الكلية، وقد أشار عدد من أعضاء هيئة التدريس إلى أن فرص التعاون البحثي مع باحثين من جامعات أو دول أخرى لا تزال ضعيفة، بسبب قلة الاتفاقيات البحثية المشتركة مع مؤسسات دولية، ما يضعف من مهارات العمل في بيئات علمية متعددة الجنسيات والثقافات، كما أن ندرة الفرق البحثية التي تجمع تخصصات وخلفيات معرفية متنوعة تقلل من فرص تنمية مهارات التعاون والتكامل الأكاديمي، خاصة أن إدارة المشروعات البينية تُعد مهارة مركبة تتطلب تدريبًا مسبقًا في مجالات مثل إدارة الوقت، توزيع المهام، والتنسيق بين المنهجيات المتباينة، إلا أن العديد من أعضاء الهيئة المعاونة والباحثين الجدد لم يُتح لهم بعد الانخراط في هذا النوع من المشروعات، مما ينعكس سلبًا على تنمية هذه الجدارة داخل البيئة البحثية للكلية، وبالإضافة إلى ذلك، يُلاحظ وجود ضعف عام في معرفة الباحثين بالمجلات الدولية المتخصصة في البحث متعدد التخصصات، فضلًا عن صعوبة الالتزام بمعايير النشر الدولي التي تتطلب مستوى متقدمًا من اللغة الأكاديمية، وإجادة مناهج معقدة، والتعامل مع تحكيم علمي صارم، كما أن الأولويات المؤسسية لا تمنح هذا النوع من النشر أولوية كافية مقارنة بالمجلات التقليدية داخل التخصص، مما يُضعف الدافعية نحو خوض تجربة النشر البيني، ويُعمّق هذا التحدي غياب البرامج التدريبية المنهجية التي تُعزز من مهارات العمل الجماعي وإدارة الفرق البحثية متعددة التخصصات، إلى جانب انعدام الحوافز الرسمية التي تشجّع على تشكيل فرق بحثية بينية، وعلى الرغم من وجود وعي عام بأهمية هذا النمط من البحث، لا سيما في دعم الابتكار ومعالجة القضايا المجتمعية المعقدة، إلا أن الواقع المؤسسي لا يوفر البيئة المناسبة لتفعيل هذا الوعي وتحويله إلى ممارسة منهجية مستدامة.

وهذا يتفق مع ما أشارت إليه نتائج دراسة **الجاسر (٢٠٢٥)** إلى وجود عدد من المعوقات التي تواجه إدارة برامج الدراسات العليا التربوية في الجامعات السعودية، من وجهة نظر أفراد الدراسة، وقد جاءت هذه المعوقات بدرجة متوسطة، وأكدت نتائج دراسة **علي (٢٠٢٤)** أهمية نشر ثقافة البحوث البينية في الأوساط الأكاديمية والبحثية في المجال التربوي، مشيرةً إلى ضرورة تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والباحثين في هذا المجال، بما يساهم

في تعزيز جودة البحث التربوي وتكامل المعرفة، كما أوصت الدراسة بوضع عدد من الآليات التنظيمية اللازمة لتفعيل إجراءات البحث البيني، وتوفير بيئة محفزة تدعم الإنتاجية العلمية لدى الباحثين، وأكدت كذلك أهمية إدراج موضوع البحث البيني ضمن أولويات المؤسسات التربوية، لما له من دور في إثراء المعرفة وتعزيز التكامل بين التخصصات، ومن التوصيات التي خلصت إليها الدراسة أيضًا، تقديم حلول عملية للتغلب على المعوقات التي تعيق توظيف البحث البيني ضمن منظومة البحث التربوي، بما يضمن فاعلية تطبيقه واستمرارية أثره في تطوير الممارسات الأكاديمية، وقد خلصت دراسة **Yaisawarng and Ng(2014).** إلى ضرورة تحفيز الجامعات على التنافس في الإنتاج البحثي، وزيادة التعاون الدولي، وتحسين البنية المؤسسية للبحث العلمي.

جدول (١٢) التكرارات والدرجة المقدرة ونسبة متوسط الاستجابة لآراء العينة بالنسبة لعبارات (البعد السادس: الجدارات البحثية الأخلاقية) (ن = ٥٩)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	نسبة متوسط الاستجابة
		متوفر	إلي حد ما	غير متوفر		
١	الالتزام الصارم بضوابط البحث العلمي في جميع مراحله –من جمع البيانات وحتى تحليل النتائج وتفسيرها.	٤٣	١٢	٤	١٥٧	٠,٨٩
٢	تحمّل المسؤولية الكاملة عن نتائج البحث وتأثيراته الأكاديمية والمجتمعية	٤١	١٧	١	١٥٨	٠,٨٩
٣	الالتزام بأخلاقيات النشر العلمي، وتوثيق المصادر بدقة، واحترام حقوق الملكية الفكرية.	٤٨	٨	٣	١٦٣	٠,٩٢
٤	الامتثال للسياسات والأنظمة البحثية المعتمدة من الجهات الأكاديمية القومية والدولية للعمل ضمن أطر مؤسسية منضبطة.	٤٣	١٥	١	١٦٠	٠,٩٠
٥	الاستخدام الأخلاقي والمسؤول لأدوات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية في البحث العلمي.	٢٠	٢٩	١٠	١٢٨	٠,٧٢
٦	الالتزام بالنزاهة البحثية وتجنّب السرقة العلمية أو التحريف أو التلاعب بالبيانات.	٤٤	١٠	٥	١٥٧	٠,٨٩
٧	الحصول على الموافقات الأخلاقية قبل تنفيذ أي بحث احترامًا لحقوق المشاركين.	٤٥	١١	٣	١٦٠	٠,٩٠
٨	احترام معايير التأليف العلمي وعدم إدراج أسماء ليس لهم إسهامات حقيقية في البحث.	٤٣	١٦	-	١٦١	٠,٩١
٩	الالتزام بالسرية والمحافظة علي خصوصية البيانات البحثية وفقًا للأعراف الأخلاقية والمؤسسية.	٤١	١٧	١	١٥٨	٠,٨٩
	الدرجة الكلية للبعد				١٤٠٢	٠,٨٨
	الحد الأدني للثقة = ٠,٥٥ الحد الأعلي للثقة = ٠,٧٩					

يتضح من جدول (١٢) ما يلي :

- تراوحت نسبة متوسط الاستجابة لأراء العينة في عبارات(البعد السادس : الجدارات البحثية الأخلاقية) ما بين (٠,٧٢ : ٠,٩٢) .
- بلغت نسبة متوسط الاستجابة للبعد (٠,٨٨) وهو أعلي من الحد الأعلي للثقة مما يشير إلي توافره بدرجة كبير في واقع الجدارات البحثية الأخلاقية .
- جاءت نسبة متوسط الاستجابة في العبارات (١) "**الالتزام الصارم بضوابط البحث العلمي في جميع مراحله – من جمع البيانات وحتى تحليل النتائج وتفسيرها**"، (٢) "**تحمّل المسؤولية الكاملة عن نتائج البحث وتأثيراته الأكاديمية والمجتمعية**"، (٣) "**الالتزام بأخلاقيات النشر العلمي، وتوثيق المصادر بدقة، واحترام حقوق الملكية الفكرية**"، (٤) "**الامتثال للسياسات والأنظمة البحثية المعتمدة من الجهات الأكاديمية القومية والدولية للعمل ضمن أطر مؤسسية منضبطة**"، (٦) "**الالتزام بالنزاهة البحثية وتجنّب السرقة العلمية أو التحريف أو التلاعب بالبيانات**"، (٧) "**الحصول على الموافقات الأخلاقية قبل تنفيذ أي بحث احترامًا لحقوق المشاركين**"، (٨) "**احترام معايير التأليف العلمي وعدم إدراج أسماء ليس لهم إسهامات حقيقية في البحث**"، (٩) "**الالتزام بالسرية والمحافظة علي خصوصية البيانات البحثية وفقًا للأعراف الأخلاقية والمؤسسية**" أعلي من الحد الأعلي للثقة مما يشير إلي توافرها بدرجة كبير في واقع الجدارات البحثية الأخلاقية.
- أظهرت نتائج البحث أن أغلب المشاركين من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم يتمتعون بمستوى عالٍ من الوعي والالتزام بأخلاقيات البحث العلمي، وهو ما يُعزى إلى التدريب المكثف الذي تلقوه عبر السيمينارات العلمية، والمشاركة في مناقشات الرسائل، وحضور المؤتمرات، إضافة إلى أن مقررات الدبلوم الخاص والدكتوراه تتضمن موضوعات متخصصة في أخلاقيات البحث، مما ساعد على ترسيخ قيم النزاهة والانضباط البحثي في ممارساتهم الأكاديمية.
- وتُعزز هذه الجدارة أيضًا من خلال وجود إجراءات مؤسسية واضحة داخل الجامعة والكلية تُلزم الباحثين بالحصول على موافقات أخلاقية قبل بدء تنفيذ الأبحاث، وتقديم خطط بحثية

تتماشى مع المعايير القومية والدولية، وهو ما يعكس بيئة تنظيمية تدعم الالتزام الأخلاقي، كما أن غالبية أعضاء هيئة التدريس يؤدون أدوارًا إشرافية وتحكيمية في رسائل الماجستير والدكتوراه، ما يجعلهم في موقع مسؤولية مباشرة لضمان سلامة التوثيق، واحترام الضوابط المنهجية والمعايير الأخلاقية للنشر.

- وقد أظهرت النتائج التزامًا ملحوظًا من قِبل المشاركين بحماية حقوق المشاركين وسرية البيانات، كذلك، يُظهر أعضاء هيئة التدريس وعيًا واضحًا بقواعد التأليف ومعايير المشاركة العلمية، حيث يحرصون على توثيق أسماء المشاركين الفعليين فقط، دون منح التأليف لمن لا يملك إسهامًا حقيقيًا في العمل البحثي، التزامًا بمبادئ النزاهة الأكاديمية، ويُعد هذا التقدير المرتفع مؤشرًا قويًا على نضج البيئة البحثية في جانبها الأخلاقي داخل الكلية، وهو ما يُسهم في تعزيز الثقة في مخرجاتها العلمية، وتأكيد مصداقية الباحثين وجودة إنتاجهم الأكاديمي.
- كما جاءت نسبة متوسط الاستجابة في العبارة (٥) "**الاستخدام الأخلاقي والمسؤول لأدوات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية في البحث العلمي**" تتراوح ما بين الحد الأعلي والأدني للثقة مما يشير إلي توافرها بدرجة متوسطة في واقع الجدارات البحثية الأخلاقية، وهذا يؤكد أن هناك وعيًا متزايدًا من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، بأهمية هذه الأدوات ودورها في دعم العملية البحثية، شريطة أن يتم استخدامها بما يتماشى مع مبادئ النزاهة العلمية والضوابط الأخلاقية، دون الوقوع في ممارسات مثل الانتحال أو التلاعب بالمخرجات، ومع ذلك، فإن هذا الوعي لا يُرافقه دائمًا إطار مؤسسي واضح ينظم الاستخدام الآمن والمسؤول لهذه التقنيات؛ إذ لا توجد حتى الآن لوائح داخل الكلية تُحدّد حدود الاستخدام المقبول أو توفر دليلًا إرشاديًا موجّهًا للباحثين في هذا السياق، ما يجعل ممارستها خاضعة لاجتهادات فردية وتقديرات شخصية، كما أن ضعف البرامج التدريبية وورش العمل المتخصصة في هذا المجال أدى إلى تفاوت واضح في الفهم والتطبيق، خاصة لدى الباحثين الجدد أو من الفئات الأكاديمية الأحدث، ممن لم يحصلوا على تأهيل كافٍ حول الاستخدام الأكاديمي للذكاء الاصطناعي، وقد عبّر بعض أعضاء هيئة التدريس عن تحفّظهم أو حذرهم من الاعتماد المفرط على هذه الأدوات، نتيجة التخوف من تراجع التفكير

النقدي، أو الوقوع في ممارسات غير مقصودة قد تخلّ بالنزاهة الأكاديمية، مثل الاقتباس غير المُعلن أو التوليد الآلي للمحتوى، وتشير النتائج أيضًا إلى وجود تساؤلات حقيقية لدى الباحثين حول الحدود الأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي، لا سيما في المهام المرتبطة بإعادة الصياغة، أو تحليل البيانات، أو كتابة أجزاء من البحوث، مما يقلل من القدرة على الاستفادة الكاملة من هذه الأدوات داخل بيئة البحث العلمي، ويبرز الحاجة إلى تنظيم مؤسسي وتوعوي ممنهج يضمن الاستخدام الآمن والمسؤول لها.

وهذا ما أكدته نتائج دراسة **القرشي (٢٠٢٢)** التي أوضحت أن الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي مدخلًا أساسيًا لتحقيق جودة البحث، إذ تقع المسؤولية في هذا الشأن على عاتق أطراف متعددة، ليس الباحث وحده، بل تشمل أيضًا المشرف الأكاديمي، ومؤسسات البحث العلمي، والمجلات العلمية المحكمة، وتفرض أخلاقيات البحث العلمي اتخاذ إجراءات صارمة للحد من التجاوزات، حيث ينبغي أن يتصف محكّمو البحوث العلمية بالنزاهة والالتزام بالمعايير الأخلاقية، إلى جانب ضرورة وجود جهة رسمية موحدة تُعنى بوضع القواعد الأخلاقية، ومتابعة الالتزام بها، وفرض العقوبات المناسبة على المخالفين،كما يُوصى بأن تنشئ كل مؤسسة بحثية لجنة متخصصة في أخلاقيات البحث العلمي، تكون مهمتها متابعة الأبحاث العلمية، واتخاذ الإجراءات المناسبة عند رصد مخالفات، ومن التوصيات المهمة أيضًا، نشر المعايير والقواعد الأخلاقية للباحث العلمي ضمن المجلات المحكمة، إلى جانب قواعد النشر وشروطه، حتى تبقى هذه المبادئ حاضرة في أذهان الباحثين على الدوام.

جدول (١٣) التكرارات والدرجة المقدرة ونسبة متوسط الاستجابة لآراء العينة بالنسبة لعبارات (البعد السابع : الجدارات البحثية الريادية) (ن = ٥٩)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	نسبة متوسط الاستجابة
		متوفر	إلي حد ما	غير متوفر		
١	ابتكار أفكار بحثية أصيلة ومتميزة ترتكز على التخصص العلمي لتوليد حلول مبتكرة للتحديات المعاصرة .	١٦	٣٦	٧	١٢٧	٠,٧٢
٢	الربط بين القضايا البحثية والاحتياجات الفعلية لسوق العمل، وتحويلها إلى فرص بحثية ذات أثر واقعي ملموس.	١٨	٣١	١٠	١٢٦	٠,٧١
٣	تسويق المخرجات البحثية ونقلها للجهات المعنية لاستقطاب الدعم وتعزيز الاستدامة والسمعة العلمية .	١٥	٣	٤١	٩٢	٠,٥٢
٤	دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في تصميم وتنفيذ المشاريع البحثية لتعزيز جودة الأداء البحثي.	٨	٩	٤٢	٨٤	٠,٤٧
٥	المشاركة في المسابقات وحاضنات الابتكار لتحويل الأفكار البحثية إلى نماذج قابلة للتطبيق .	٦	١٢	٤١	٨٣	٠,٤٧
٦	المشاركة في مشاريع دولية ممولة لتحقيق تميز بحثي مستدام ومؤثر .	٨	٨	٤٣	٨٣	٠,٤٧
	الدرجة الكلية للبعد				٥٩٥	٠,٥٦
	الحد الأدني للثقة = ٠,٥٥ الحد الأعلي للثقة = ٠,٧٩					

يتضح من جدول (١٣) ما يلي :

- تراوحت نسبة متوسط الاستجابة لأراء العينة في عبارات (البعد السابع : الجدارات البحثية الريادية) ما بين (٠,٤٧ : ٠,٧٢) .
- بلغت نسبة متوسط الاستجابة للبعد (٠,٥٦) وهو يتراوح ما بين الحد الأعلي والأدني للثقة مما يشير إلي توافره بدرجة متوسطة في واقع الجدارات البحثية الريادية .
- جاءت نسبة متوسط الاستجابة في العبارات (١) "**ابتكار أفكار بحثية أصيلة ومتميزة ترتكز على التخصص العلمي لتوليد حلول مبتكرة للتحديات المعاصرة**"، (٢) "**الربط بين القضايا البحثية والاحتياجات الفعلية لسوق العمل، وتحويلها إلى فرص بحثية ذات أثر واقعي ملموس**" تتراوح ما بين الحد الأعلي والأدني للثقة مما يشير إلي توافرها بدرجة متوسطة في واقع الجدارات البحثية الريادية، وهذا يشير إلي وجود إدراك متنامٍ لدى عدد من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بأهمية تطوير أفكار بحثية أصيلة ترتبط

بتخصص أقسام الكلية، ومحاولات فعلية لدى بعضهم لمعالجة التحديات الواقعية من خلال أبحاثهم، إلا أن هذه المحاولات لا ترقى بعد إلى مستوى الابتكار أو الريادة البحثية بالشكل المطلوب في جميع الأقسام أو عبر مختلف الفئات الأكاديمية؛ ويُعزى ذلك إلى ضعف التنسيق المؤسسي بين الكلية والقطاعات ذات الصلة بسوق العمل والخدمات التربوية، مما يحد من قدرة الباحثين على تحويل القضايا المهنية والمجتمعية إلى فرص بحثية قابلة للتطبيق ولها أثر ملموس، ويُضاف إلى ذلك أن الكلية تفتقر إلى منصات بحثية أو وحدات تحليل ميداني مستقلة تُعنى برصد التحديات الفعلية في مجال الطفولة المبكرة، مما يقلل من فعالية توجيه البحوث نحو حلول تطبيقية وريادية، وفي المقابل، تُركّز بعض الدراسات على الجوانب النظرية أو الأكاديمية البحتة بهدف النشر والترقي، دون أن تعطي اهتمامًا كافيًا للربط بين البحث وسوق العمل أو الواقع الميداني، كما لا توجد حتى الآن برامج تدريبية ممنهجة تُعزز مهارات التفكير الريادي أو الابتكار البحثي،وتُظهر النتائج تفاوتًا بين فئة الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس من جهة، ممن يسعون إلى مواءمة أبحاثهم مع تحديات العصر، وفئة الباحثين الجدد أو الهيئة المعاونة من جهة أخرى، ممن يفتقرون إلى الأدوات والموجهات الضرورية لصياغة أهداف بحثية ذات طابع ريادي واضح، وهذا التفاوت بدوره يُفسّر التقدير المتوسط للجدارات البحثية الريادية في السياق الأكاديمي الراهن.

- جاءت نسبة متوسط الاستجابة في العبارات (٣) "**تسويق المخرجات البحثية ونقلها للجهات المعنية لاستقطاب الدعم وتعزيز الاستدامة والسمعة العلمية**"، (٤) "**دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في تصميم وتنفيذ المشاريع البحثية لتعزيز جودة الأداء البحثي**"، (٥) "**المشاركة في المسابقات وحاضنات الابتكار لتحويل الأفكار البحثية إلى نماذج قابلة للتطبيق**"، (٦) "**المشاركة في مشاريع دولية ممولة لتحقيق تميز بحثي مستدام ومؤثر**" أقل من الحد الأدني للثقة مما يشير إلي عدم توافرها في واقع الجدارات البحثية الريادية؛ ويرجع ذلك غياب ثقافة تسويق البحث العلمي ونقله إلى خارج الإطار الأكاديمي، إذ لا تزال هذه الممارسة غائبة عن الواقع العملي، ولا تُدرج ضمن أولويات الباحثين أو معايير النشر والترقية العلمية، الأمر الذي يُقلل من

فرص تحويل الأبحاث إلى منتجات ذات أثر مجتمعي أو اقتصادي، ويُضاف إلى ذلك ضعف الوعي والتدريب على دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في العمليات البحثية، على الرغم من الإمكانات الكبيرة التي تُتيحها هذه الأدوات في تحسين جودة التحليل والدقة في النتائج، وتُواجه هذه الجدارات أيضًا عوائق تتعلق بضعف البنية التكنولوجية وغياب الدعم الفني المؤسسي، ما يجعل استخدام هذه التقنيات محدودًا أو غير منهجي، كما تُعاني الكلية من غياب الشراكات النشطة مع مؤسسات الابتكار خارج الجامعة ، مما يحرم الباحثين من الفرص اللازمة لتحويل أفكارهم إلى نماذج تطبيقية قابلة للتنفيذ، بالإضافة إلي غياب الحوافز وندرة البرامج التي تُشجع على الريادة البحثية خارج النطاق النظري، مما يدفع الكثير من الباحثين إلى الاكتفاء بإنتاج أبحاث للنشر الأكاديمي فقط، دون التوجّه نحو اختبار أو تطبيق هذه الأفكار في سياقات واقعية.

- أما فيما يتعلق بالمشاركة في المشاريع البحثية الدولية الممولة، فإنها تُمثل مهارة متقدمة تتطلب إتقانًا لعدد من القدرات، مثل الكتابة الأكاديمية المتقدمة، إدارة المشروعات، إجادة اللغة الإنجليزية، والقدرة على بناء شراكات بحثية دولية، وهي مهارات لا تتوفر على نطاق واسع لدى الباحثين داخل الكلية، خصوصًا من الهيئة المعاونة أو حديثي العهد بالعمل الأكاديمي، كما أن غياب التوجيه المؤسسي والدعم التقني اللازم للتقديم على هذه المشاريع يُقلل من فرص المشاركة فيها، ويُضعف التوجّه نحو تحقيق تميز بحثي مستدام ومؤثر على الصعيدين المحلي والدولي.

وهذا ما أكدته نتائج دراسة(٢٠١٢) .Abramo et al عدم وجود تعارض بين ريادة الأعمال والبحث العلمي، حيث تبين أن تشجيع ريادة الأعمال الأكاديمية لا يضعف من تنافسية الباحثين على التمويل العلمي، وأوصت الدراسة بأهمية تعزيز الجامعات والسياسات العامة لدعم المشروعات الريادية المنبثقة من داخل الجامعة، مؤكدة أن الريادة العلمية تُعد فرصة يجب استثمارها، لا تهديدًا ينبغي الحذر منه، أما دراسة (2017) .Frenken et al فقد بيّنت أن التعاون مع القطاع الصناعي في النشر العلمي لا ينعكس فقط على جودة البحث، بل يرتبط أيضًا بموقع الجامعة الجغرافي والدعم المؤسسي المتاح لها.

جدول (١٤) الدرجة المقدرة ونسبة متوسط الاستجابة والترتيب لآراء العينة بالنسبة لأبعاد واقع الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا في ضوء بعض التوجهات البحثية المعاصرة (ن = ٥٩)

م	الأبعاد	الدرجة المقدرة	نسبة متوسط الاستجابة	الترتيب
١	جدارة المعرفة الأكاديمية وأولويات البحث العلمي	١١٩٣	٠,٧٥	٣
٢	جدارة التمكين البحثي المنهجي	٩٣١	٠,٨٨	٢
٣	الجدارات البحثية التقنية	٩٣٥	٠,٦٦	٤
٤	جدارة النشر العلمي وفق المعايير الدولية	٥١٧	٠,٤٩	٧
٥	جدارة البحث متعدد التخصصات	٦١٥	٠,٥٨	٥
٦	الجدارات البحثية الأخلاقية	١٤٠٢	٠,٨٨	١
٧	الجدارات البحثية الريادية	٥٩٥	٠,٥٦	٦
	الدرجة الكلية للمحور	٦١٨٨	٠,٦٩	
	الحد الأدني للثقة = ٠,٥٥ الحد الأعلي للثقة = ٠,٧٩			

يتضح من جدول (١٤) ما يلي :

- تراوحت نسبة متوسط الاستجابة لأراء العينة لأبعاد واقع الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا في ضوء بعض التوجهات البحثية المعاصرة ما بين (٠,٤٩ : ٠,٨٨) .
- جاء في الترتيب الأول من حيث أبعاد واقع الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا في ضوء بعض التوجهات البحثية المعاصرة (الجدارات البحثية الأخلاقية)، بينما جاء في الترتيب الثاني (جدارة التمكين البحثي المنهجي)، بينما جاء في الترتيب الثالث (جدارة المعرفة الأكاديمية وأولويات البحث العلمي)، بينما جاء في الترتيب الرابع (الجدارات البحثية التقنية)، بينما جاء في الترتيب الخامس(جدارة البحث متعدد التخصصات)، بينما جاء في الترتيب السادس (الجدارات البحثية الريادية)، بينما جاء في الترتيب السابع (جدارة النشر العلمي وفق المعايير الدولية) .

- بلغت نسبة متوسط الاستجابة للمحور ككل (٠,٦٩) وهو يتراوح ما بين الحد الأدني والأعلي للثقة مما يشير إلى توافره بدرجة متوسطة في واقع الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا في ضوء التوجهات البحثية المعاصرة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة **عبد الرحمن وآخرون (٢٠٢٢)** والتي أكدت أن الجدارات البحثية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر متوفرة أيضًا بمستوى متوسط، مما يعكس حاجة ماسة إلى تعزيز هذه الجدارات والارتقاء بها، وتختلف هذه النتيجة مع ما أشارت إليه نتائج دراسة **Mendoza (2018)** إلى أن الجدارات البحثية لدى أعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي ظهرت بمستوى مرتفع، مما يعكس مدى وعيهم بمتطلبات البحث العلمي وقدرتهم على ممارسته بفعالية، وفي السياق ذاته، أكدت دراسة**Pérez–Penup and Villalobos (2024)** أن هناك اهتمامًا متزايدًا في الدول الناشئة بتوصيف الجدارات البحثية لدى الأساتذة الجامعيين، وقد أظهرت النتائج أيضًا ارتفاعًا ملحوظًا في مستوى تلك الكفاءات، ومن ناحية أخرى تناولت دراسة **Roman (2021)** قضية تراجع المشاركة البحثية تدريجيًا بين أعضاء هيئة التدريس مع ارتفاع مؤشر الأداء البحثي، بدءًا من إعداد البحوث، مرورًا بتقديمها في المؤتمرات، ثم نشرها، وانتهاءً بالاستشهاد بها، وقد فسّرت الدراسة هذا التراجع بوجود فجوة واضحة بين تنفيذ الأبحاث وبين نشرها وتوظيفها في المجتمع العلمي، وأوصت بضرورة تصميم برامج تدريبية ممنهجة وبرامج إرشاد أكاديمي لتعزيز القدرات البحثية وتحقيق نتائج أكثر تأثيرًا، وفي هذا الإطار تبرز دراسة **Sernaqué et al. (2023)** أهمية الجدارات البحثية كأحد الركائز الأساسية لإدارة البحث العلمي داخل الجامعات، حيث تسهم في تحديد الاحتياجات التدريبية، وتعزيز الثقافة البحثية، وتنمية القدرات الإبداعية، والتكيف مع التحول الرقمي، كما شددت على ضرورة الدمج بين الموارد الرقمية والاستراتيجيات البحثية ضمن إطار إداري يركّز على الجودة والتحسين المستمر، وقد جاءت نتائج الدراسة بدرجة مرتفعة، مما يعكس وعيًا متزايدًا بأهمية هذه الجدارات في تطوير منظومة البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم العالي، ويعزى هذا التفاوت إلى اختلاف السياقات المؤسسية والثقافية، حيث إن الدراسات السابقة أُجريت في

دول أو مؤسسات تتمتع ببنية بحثية مستقرة، ودعم مؤسسي واضح، وبيئة محفزة على الإنتاج العلمي، ويبرز هذا أهمية تصميم برامج تطوير الجدارات البحثية بأسلوب عملي وموجّه، يأخذ في الاعتبار الخصائص الواقعية للبيئة الأكاديمية واحتياجات أعضاء هيئة التدريس.

الإجابة عن السؤال الخامس للبحث والذي ينص علي : ما أهم التحديات التي تعيق تطوير الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا في ضوء بعض التوجهات البحثية المعاصرة ؟

جدول (١٥) التكرارات والدرجة المقدرة ونسبة متوسط الاستجابة لآراء العينة بالنسبة لعبارات (المحور الثاني : أهم التحديات التي تعيق تطوير الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا في ضوء بعض التوجهات البحثية المعاصرة) (ن = ٥٩)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	نسبة متوسط الاستجابة
		موجودة	إلي حد ما	غير موجودة		
١	ضعف الإلمام بمعايير النشر الدولي ، وتدنّي الوعي بمتطلبات المجلات العلمية العالمية المصنفة (معايير التقييم ، وهيكل البحث ، وأساليب التوثيق المعتمدة..)	٤٤	١١	٤	١٥٨	٠,٨٩
٢	محدودية الحوافز المادية والمعنوية المقدمة لأعضاء هيئة التدريس لتحسين أدائهم البحثي .	٤٠	١٣	٦	١٥٢	٠,٨٦
٣	صعوبة إجراءات النشر في المجلات ذات معامل التأثير المرتفع من حيث اللغة والتكلفة وتأخير التحكيم وقبول الأبحاث.	٤٤	١٠	٥	١٥٧	٠,٨٩
٤	غياب الحاضنات البحثية أو برامج دعم الأفكار القابلة للتحويل إلى تطبيقات عملية .	٣٤	١٨	٧	١٤٥	٠,٨٢
٥	التركيز المفرط على البحوث النظرية المجردة مقابل ضعف تشجيع النشر العلمي القائم على البحوث التطبيقية والابتكارية .	٤٠	١٢	٧	١٥١	٠,٨٥
٦	التردد في خوض المشاريع الريادية ، وضعف تقبّل ثقافة التجريب والابتكار .	٤٣	١٠	٦	١٥٥	٠,٨٨
٧	هيمنة النظرة التقليدية للبحث العلمي باعتباره وسيلة للنشر فقط ، دون توجيهه نحو تحقيق تأثير ملموس وفائدة مجتمعية .	٤٥	٩	٥	١٥٨	٠,٨٩
٨	ضعف الشراكات والاتفاقيات مع الجهات ذات العلاقة ، مما يؤدي إلى غياب التكامل اللازم لتنفيذ المشاريع الابتكارية .	٤١	١٤	٤	١٥٥	٠,٨٨

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	نسبة متوسط الاستجابة
		موجودة	إلي حد ما	غير موجودة		
٩	غياب البرامج التدريبية المتخصصة التي تركز على تنمية المهارات الرقمية البحثية بشكل عملي ومستدام.	٤٩	٥	٥	١٦٢	٠,٩٢
١٠	وجود فجوة تقنية وتفاوت ملحوظ في القدرات الرقمية بين أعضاء المؤسسة ، ما يُعيق الوصول إلى مستوى موحد من الكفاءة الرقمية .	٤٦	٨	٥	١٥٩	٠,٩٠
١١	مقاومة التغيير أو الاعتماد على الطرق التقليدية في إجراء البحوث، مما يعيق تبنّي الحلول الرقمية.	٣٥	١٧	٧	١٤٦	٠,٨٢
١٢	ضعف الشراكات مع مؤسسات التقنية أو مزودي الأدوات البحثية الرقمية مما يحد من فرص التمكين الرقمي في المجال البحثي .	٤٥	٧	٧	١٥٦	٠,٨٨
١٣	ضعف الثقافة المؤسسية الداعمة للبحث متعدد التخصصات.	٤٧	٦	٦	١٥٩	٠,٩٠
١٤	عدم إدراج البحوث متعددة التخصصات ضمن معايير الترقية مما يُقلل من اهتمام أعضاء هيئة التدريس بها.	٤٢	١٢	٥	١٥٥	٠,٨٨
١٥	وجود حواجز شخصية أو ثقافية بين الأقسام والتخصصات المختلفة داخل المؤسسة، مما يُضعف فرص التعاون البحثي الفعّال.	٤٤	٩	٦	١٥٦	٠,٨٨
١٦	تنسيق الجهود بين الباحثين من تخصصات مختلفة يتطلب وقتًا وجهدًا مقارنة بالبحوث الأحادية التخصص.	٣٧	١٧	٥	١٥٠	٠,٨٥
١٧	نقص البرامج التدريبية أو التوعوية التي تُعزز سلوكيات البحث المسؤول وتعرّف الباحثين على المعايير الأخلاقية المعترف بها محليًا ودوليًا.	٤٤	٩	٦	١٥٦	٠,٨٨
١٨	غياب أنظمة واضحة أو لائحة مُفعّلة لمتابعة التجاوزات الأخلاقية.	٤١	٤٤	٧	١٥٢	٠,٨٦
١٩	غياب لجان فعالة لأخلاقيات البحث أو ضعف دورها الرقابي، ما يقلل من الالتزام الفعلي بالمعايير الأخلاقية.	٤٠	١١	٨	١٥٠	٠,٨٥
٢٠	توجه كثير من الباحثين نحو النشر لأغراض الترقية دون مراعاة الأولوية أو القيمة المجتمعية للموضوعات	٤٣	١٠	٦	١٥٥	٠,٨٨
	الدرجة الكلية للبعد				٣٠٨٧	٠,٨٧
	الحد الأدني للثقة = ٠,٥٥ الحد الأعلي للثقة = ٠,٧٩					

يتضح من جدول (١٥) ما يلي :

- تراوحت نسبة متوسط الاستجابة لأراء العينة في عبارات المحور الثاني : أهم التحديات التي تعيق تطوير الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدي

أعضـــاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا في ضـــوء بعض التوجهات البحثية المعاصرة ما بين (٠,٨٢ : ٠,٩٢).

- بلغت نسـبة متوسـط الاسـتجابة للمحور (٠,٨٧) وهو أعلي من الحد الأعلي للثقة مما يشـــير إلي وجودها بدرجة كبير في أهم التحديات التي تعيق تطوير الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدي أعضـــاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا في ضوء التوجهات البحثية المعاصرة .
- أظهرت النتائج أن تطوير الجدارات البحثية لدى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم يواجه عدداً من المعوقات المصـنفة ضـمن أبعاد متعددة ومترابطة، تمثّلت أبرز هذه المعوقات في ما يتعلق بالنشـــر العلمي الدولي(ضـــعف الإلمام بمعايير النشـــر وتدنّي الوعي بمتطلبات المجلات العلمية المصـنفة، إلى جانب صـعوبة إجراءات النشـر في المجلات ذات معامل التأثير المرتفع، ومحدودية الحوافز المادية والمعنوية المقدمة لتحسين الأداء البحثي)، كمـا برزت معوقـات مرتبطـة بـالتمكين البحثي والابتكـار من بينهـا (غيـاب الحاضـــنات البحثية، وضـــعف دعم البحوث التطبيقية والابتكارية، والتردد في خوض المشـــاريع الريادية، وهيمنة النظرة التقليدية للبحث العلمي على حســـاب تحقيق الأثر المجتمعي، إلى جانب ضـعف الشـراكات المؤسـسـية الداعمة للابتكار) كذلك كشـفت النتائج عن معوقات تتعلق بالتمكين الرقمي(غياب البرامج التدريبية المتخصـــصـــة، والفجوة التقنية بين أعضـــاء هيئة التدريس، وضـــعف الشـــراكات مع مزوّدي الأدوات الرقمية، فضـــلاً عن مقاومة التغيير والاعتماد على الأســـاليب التقليدية في إنجاز البحوث)، كمـا أشـــارت النتـائج إلى وجود معوقـات تحـد من تبنّي البحـث متعـدد التخصـصـات منها (ضـعف الثقافة المؤسـسـية الداعمة له، وعدم إدراجه ضـمن معايير الترقية، والحواجز الثقافية بين التخصـصـات، وصـعوبة تنسـيق الجهود بين الباحثين من مجـالات مختلفـة) وأخيراً، تمثلـت المعوقـات المرتبطـة بـأخلاقيـات البحـث العلمي في (غياب البرامج التوعوية والتدريبية في هذا المجال، وضـــعف تفعيل اللوائح الرقابية، وغياب لجان فعّالة لأخلاقيات البحث، مع اتجاه بعض الباحثين للنشـر لأغراض الترقية فقط دون مراعاة البعد القيمي أو المجتمعي للبحث) وتدل هذه النتائج على أن تطوير

الجدارات البحثية يتطلب مواجهة منظّمة وشاملة لهذه التحديات على مختلف المستويات المؤسسية والمهنية.

- جاءت نسبة متوسط الاستجابة في جميع العبارات أعلي من الحد الأعلي للثقة مما يشير إلي وجودها بدرجة كبيرة في أهم التحديات التي تعيق تطوير الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا في ضوء بعض التوجهات البحثية المعاصرة ، ويُعد ذلك مؤشراً واضحاً على أن هذه التحديات تُشكّل عائقاً جوهرياً أمام تطوير الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة – جامعة المنيا، وذلك في ضوء عدد من التوجهات البحثية المعاصرة على المستويين المحلي والعالمي؛ويُعزى ارتفاع متوسط الاستجابة مقارنة بحدود الثقة إلى عدة مبررات محتملة من وجهة نظر المشاركين، أبرزها: وضوح هذه التحديات وقوة حضورها في الواقع الأكاديمي، حيث ترتبط بظروف ملموسة يعايشها أعضاء هيئة التدريس، مثل ضعف البنية التحتية البحثية أو نقص البرامج التدريبية المتخصصة، كما أن تشابه التجارب والتحديات بين الأفراد أدى إلى تكرار أنماط الاستجابات وارتفاع المتوسط العام، إلى جانب ارتفاع مستوى الوعي البحثي لديهم، مما مكنهم من رصد هذه التحديات بدقة وتقييم أثرها بشكل موضوعي، هذا بالإضافة إلى أن كثيراً من التوجهات البحثية المعاصرة لا تزال تتأثر بمحددات وظروف محلية، ما يسهم في بروز التحديات ذاتها رغم التغيرات العالمية، ويعزز الشعور بوجودها واستمراريتها، كما أن هذه النتائج تتسق مع الإطار المرجعي للبحث، الذي يُبرز أهمية تطوير الجدارات البحثية كأحد المرتكزات الأساسية لتحقيق التميز البحثي، وبالتالي فإن غيابها أو ضعفها يفسر بروز هذه التحديات بشكل ملحوظ في نتائج البحث.

وهذا ما أكدته نتائج دراسة **السماحي وإسماعيل (٢٠٢٢)** أن من أبرز مسببات انخفاض الإنتاجية البحثية والأداء البحثي وبعض الجدارات البحثية ضعف التواصل مع الهيئات العلمية على المستويات الإقليمية والدولية، وغياب الحوافز المادية المجزية، وارتفاع الأعباء التدريسية، إضافة إلى تكاليف النشر المرتفعة، وضعف مهارات إعداد الأبحاث باللغة

الإنجليزية وتقديمها للمجلات الدولية، وفي السياق ذاته، أرجعته نتائج دراسة **أحمد (٢٠٢٣)** إلي ضعف التمويل ، وقصور التعاون البحثي بين الجامعات وقطاعات الإنتاج المختلفة، فضلًا عن ارتفاع التكلفة المالية التي يتحملها عضو هيئة التدريس، وغياب المرونة في اللوائح، وتزايد الأعباء التدريسية والإدارية التي تحد من التفرغ للبحث، إلى جانب محدودية الشراكات البحثية مع الزملاء داخل المؤسسة، أما دراسة **عبد الظاهر (٢٠٢٤)** فقد تناولت واقع البحث العلمي في جامعة المنيا، مشيرة إلى عدم التوازن بين مهام التدريس والبحث، وضعف الإنفاق على البحث العلمي، وتراجع مستوى النشر الدولي بالمقارنة مع الجامعات العالمية، وأخيرًا، توصلت دراسة **الدسوقي وآخرون (٢٠٢٥)** إلى أن معظم أعضاء هيئة التدريس يُفضّلون النشر المحلي على الدولي، بسبب ارتفاع تكلفة النشر العالمي، وسهولة إجراءات النشر بالمجلات المحلية، إلى جانب استخدام اللغة العربية، وضعف الحوافز، وغياب قنوات التواصل الدولي، وصعوبة الإشراف المشترك، والعوائق اللغوية والإجرائية في النشر بالمجلات العالمية.

كما تضمنت الاستبانة سؤالاً مفتوحاً نصّه: "ما أبرز المقترحات التي تُسهم في تطوير الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة – جامعة المنيا، في ضوء بعض التوجهات البحثية المعاصرة ؟"، وقد جاءت استجابات المشاركين على هذا السؤال كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول (١٦) التكرارات والنسبة المئوية لآراء العينة حول أهم مقترحات تطوير الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا في ضوء بعض التوجهات البحثية) (ن = ٥٩)

م	العبارات	التكرارات	النسبة المئوية%
١	تنظيم دورات تدريبية تخصصية تُعقد بشكل دوري بإشراف الكلية أو الجامعة، بالتعاون مع مراكز بحثية محلية ودولية، تركّز على أحدث المستجدات العلمية في مجال الطفولة المبكرة، وأولويات البحث المرتبطة بالتنمية المستدامة واحتياجات المجتمع.	٤٩	%٨٣,٠٥
٢	إنشاء وحدة استشارية بحثية داخل الكلية تُعنى بتقديم خدمات علمية واستشارية للجهات المعنية بالطفولة المبكرة، ضمن إطار مؤسسي منظّم يضمن الجودة والاستدامة.	٤٤	%٧٤,٥٨
٣	تعزيز التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاعين الحكومي والخاص لزيادة موثوقية الأبحاث وربطها بسياقات واقعية، بما يمنحها قيمة تطبيقية ويُعزز أثرها الأكاديمي والمجتمعي.	٤٢	%٧١,١٩
٤	تحديث الخطط البحثية للجامعة وكلياتها بشكل دوري بما يتماشى مع التحولات المحلية والعالمية، لضمان اتساق الأبحاث مع أولويات التنمية الوطنية والدولية.	٣٨	%٦٤,٤١
٥	عقد ورش تدريبية منتظمة في مهارات الكتابة الأكاديمية باللغة الإنجليزية، لتمكين الباحثين من إعداد مقالات تستوفي معايير النشر الدولي المرموقة.	٣٥	%٥٩,٣٢
٦	تقديم دعم مالي يغطي رسوم النشر في المجلات المصنفة ضمن الربع الأول والثاني (Q1 وQ2)، لتحفيز الباحثين على النشر في منصات علمية مرموقة.	٢٩	%٤٩,١٥
٧	توفير حوافز مالية وتمويل تنافسي للأبحاث التي تُظهر إمكانات اقتصادية أو صناعية، بهدف تشجيع الباحثين على تبنّي مشروعات ذات جدوى سوقية.	٢٦	%٤٤,٠٧
٨	إصدار لائحة موحدة لأخلاقيات البحث العلمي تُنظم التعامل مع قضايا الانتحال والملكية الفكرية، بما يعزز ثقافة البحث النزيه والمسؤول.	٢٢	%٣٧,٢٩
٩	تضمين تطوير الجدارات البحثية ضمن متطلبات الترقية الأكاديمية والتعيين في الوظائف العلمية، لضمان تكامل الكفاءة البحثية في المسار المهني الأكاديمي.	٢٠	%٣٣,٩٠
١٠	وضع آليات قانونية واضحة تُمكّن من التعاون الفعّال مع مؤسسات بحثية وصناعية دولية، من خلال اتفاقيات معترف بها تعزز الشراكة العالمية.	١٨	%٣٠,٥١
١١	إرساء سياسات تنظيمية لاستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي، تضمن الشفافية والأمانة الأكاديمية.	١٧	%٢٨,٨١
١٢	تبنّي سياسات داعمة لتقليل الأعباء التدريسية والإدارية لأعضاء هيئة التدريس، بما يتيح لهم التفرغ لأنشطة البحث العلمي.	١٥	%٢٥,٤٢
١٣	تقديم برامج تدريبية متخصصة ومستمرة في استخدام البرمجيات البحثية، التحليل الإحصائي، وأدوات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات.	١٤	%٢٣,٧٣

يتضـــح من جدول (١٦) ما يلي: تراوحت النســـبة المئوية لأراء العينة حول أهم مقترحات تطوير الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدي أعضـاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا في ضـــوء بعض التوجهات البحثية المعاصرة محليا وعالميا ما بين (٢٣,٧٣% : ٨٣,٠٥%) .

<u>الإجابة عن السؤال السادس والذي ينص علي:</u> ما طبيعة الفروق في تصورات أفراد عينة البحث بشأن الجدارات البحثية تبعاً لمتغيري الدرجة الوظيفيةي وسنوات الخبرة؟

<u>أولاً : متغير الدرجة الوظيفية</u>

جدول (١٧) تحليل التباين أحادى الاتجاه بين آراء عينة البحث وفقاً الدرجة الوظيفية (أستاذ ، أستاذ مساعد ، مدرس ، مدرس مساعد ، معيد) في الجدارات البحثية (ن = ٥٩)

المحاور		مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة إحصائية
واقع الجدارات البحثية	جدارة المعرفة الأكاديمية وأولويات البحث العلمي	بين المجموعات	١٥٤,٢٣	٤	٣٨,٥٦	٧,٤٤	دال
		داخل المجموعات	٢٧٩,٩٠	٥٤	٥,١٨		
	جدارة التمكين البحثي المنهجي	بين المجموعات	١٠٤,٠٩	٤	٢٦,٠٢	٦,٥٧	دال
		داخل المجموعات	٢١٤,٠٤	٥٤	٣,٩٦		
	الجدارات البحثية التقنية	بين المجموعات	٢٠١,٠٩	٤	٥٠,٢٧	٤,٥٤	دال
		داخل المجموعات	٥٩٨,٥٤	٥٤	١١,٠٨		
	جدارة النشر العلمي وفق المعايير الدولية	بين المجموعات	٤٢٨,٤٢	٤	١٠٧,١٠	١٤,٠٣	دال
		داخل المجموعات	٤١٢,٢٦	٥٤	٧,٦٣		
	جدارة البحث متعدد التخصصات	بين المجموعات	٣٠٣,٨٥	٤	٧٥,٩٦	١٣,٩٣	دال
		داخل المجموعات	٢٩٤,٥٦	٥٤	٥,٤٦		
	الجدارات البحثية الأخلاقية	بين المجموعات	٢١١,٨٣	٤	٥٢,٩٦	٨,٢٠	دال
		داخل المجموعات	٣٤٨,٨٥	٥٤	٦,٤٦		
	الجدارات البحثية الريادية	بين المجموعات	٣٩٤,٧٥	٤	٩٨,٦٩	١٩,٩٠	دال
		داخل المجموعات	٢٦٧,٨٣	٥٤	٤,٩٦		
	الدرجة الكلية للمحور	بين المجموعات	١٠٨٥٧,١١	٤	٢٧١٤,٢٨	١٧,١٣	دال
		داخل المجموعات	٨٥٥٩,٠٦	٥٤	١٥٨,٥٠		
أهم التحديات التي تعيق تطوير الجدارات البحثية		بين المجموعات	٩٤٦,٢٣	٤	٢٣٦,٥٦	٨,٥٤	دال
		داخل المجموعات	١٤٩٦,٦٥	٥٤	٢٧,٧٢		

قيمة (ف) الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) = ٢,٥٤

يتضح من جدول (١٧) ما يلي :توجد فروق دالة إحصائياً بين آراء عينة البحث وفقاً للمستويات الوظيفية (أستاذ ، أستاذ مساعد ، مدرس ، مدرس مساعد ، معيد) في الجدارات البحثية ، مما يستلزم إجراء مقارنات لتحديد اتجاه تلك الفروق وسوف تستخدم الباحثة اختبار شيفية لتحديد اتجاه تلك الفروق .

جدول (١٨) اختبار شيفية Scheffe بين آراء عينة البحث وفقاً للدرجة الوظيفية (أستاذ، أستاذ مساعد، مدرس، مدرس مساعد، معيد) في الجدارات البحثية (ن = ٥٩)

الأبعاد		المستويات	العدد	المتوسط	الترتيب	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	معيد
المحور الأول: واقع الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي	جدارة المعرفة الأكاديمية وأولويات البحث العلمي	أستاذ	٧	٢٢,٨٦	١		٠,٧١	٢,٢١	٣,٠٩	*٤,٨٦
		أستاذ مساعد	٧	٢٢,١٤	٢			١,٥٠	٢,٣٧	*٤,١٤
		مدرس	١٧	٢٠,٦٥	٣				٠,٨٨	*٢,٦٤
		مدرس مساعد	١٣	١٩,٧٧	٤					١,٧٧
		معيد	١٥	١٨,٠٠	٥					
	جدارة التمكين البحثي المنهجي	أستاذ	٧	١٧,٤٣	١		٠,٤٣	١,٥٥	٠,٨٩	*٣,٧٦
		أستاذ مساعد	٧	١٧,٠٠	٢			١,١٨	٠,٤٦	*٣,٣٣
		مدرس	١٧	١٥,٨٨	٤				٠,٦٦	٢,٢٢
		مدرس مساعد	١٣	١٦,٥٤	٣					*٢,٨٧
		معيد	١٥	١٣,٦٧	٥					
	الجدارات البحثية التقنية	أستاذ	٧	١٩,٤٣	١		٢,٧١	٢,٥٥	٤,٩٧	*٥,٦٣
		أستاذ مساعد	٧	١٦,٧١	٣			٠,١٧	٢,٢٦	٢,٩١
		مدرس	١٧	١٦,٨٨	٢				٢,٤٢	٣,٠٨
		مدرس مساعد	١٣	١٤,٤٦	٤					٠,٦٦
		معيد	١٥	١٣,٨٠	٥					
	جدارة النشر العلمي وفق المعايير الدولية	أستاذ	٧	١٤,٧١	١		٤,٤٣	*٥,١٨	*٨,٠٢	*٨,٥١
		أستاذ مساعد	٧	١٠,٢٩	٢			٠,٧٦	٣,٥٩	*٤,٠٩
		مدرس	١٧	٩,٥٣	٣				٢,٨٤	*٣,٣٣
		مدرس مساعد	١٣	٦,٦٩	٤					٠,٤٩
		معيد	١٥	٦,٢٠	٥					
	جدارة البحث متعدد	أستاذ	٧	١٥,٨٦	١		*٣,٨٦	*٥,٨٦	*٦,١٦	*٧,٥٩
		أستاذ مساعد	٧	١٢,٠٠	٢			٢,٠٠	٢,٣١	*٣,٧٣

الأبعاد		المستويات	العدد	المتوسط	الترتيب	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	معيد
التخصصات		مدرس	١٧	١٠,٠٠	٣				٠,٣١	١,٧٣
		مدرس مساعد	١٣	٩,٦٩	٤					١,٤٣
		معيد	١٥	٨,٢٧	٥					
الجدارات البحثية الأخلاقية		أستاذ	٧	٢٦,٨٦	١		٠,٨٦	٣,٠٩	٢,٨٦	*٥,٧٩
		أستاذ مساعد	٧	٢٦,٠٠	٢			٢,٢٤	٢,٠٠	*٤,٩٣
		مدرس	١٧	٢٣,٧٦	٤				٠,٢٤	٢,٧٠
		مدرس مساعد	١٣	٢٤,٠٠	٣					٢,٩٣
		معيد	١٥	٢١,٠٧	٥					
الجدارات البحثية الريادية		أستاذ	٧	١٦,٠٠	١		٣,٥٧	*٦,١٨	*٧,٢٣	*٨,٣٣
		أستاذ مساعد	٧	١٢,٤٣	٢			٢,٦١	*٣,٦٦	*٤,٧٦
		مدرس	١٧	٩,٨٢	٣				١,٠٥	٢,١٦
		مدرس مساعد	١٣	٨,٧٧	٤					١,١٠
		معيد	١٥	٧,٦٧	٥					
الدرجة الكلية للمحور		أستاذ	٧	١٣٣,١٤	١		١٦,٥٧	*٢٦,٦١	*٣٣,٢٢	*٤٤,٤٨
		أستاذ مساعد	٧	١١٦,٥٧	٢			١٠,٠٤	١٦,٦٥	*٢٧,٩٠
		مدرس	١٧	١٠٦,٥٣	٣				٦,٦١	*١٧,٨٦
		مدرس مساعد	١٣	٩٩,٩٢	٤					١١,٢٧
		معيد	١٥	٨٨,٦٧	٥					
المحور الثاني : أهم التحديات التي تعيق تطوير الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي		أستاذ	٧	٥٨,٨٦	١		٢,١٤	٥,٧٩	٦,٧٠	*١٢,٣٢
		أستاذ مساعد	٧	٥٦,٧١	٢			٣,٦٦	٤,٥٦	*١٠,١٨
		مدرس	١٧	٥٣,٠٦	٣				٠,٩١	*٦,٥٣
		مدرس مساعد	١٣	٥٢,١٥	٤					٥,٦٢
		معيد	١٥	٤٦,٥٣	٥					

وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠٥)

يتضح من جدول (١٨) ما يلي:

–توجد فروق غير دالة إحصائياً بين أستاذ وأستاذ مساعد في جميع الأبعاد والمحاور فيما عدا بعد (جدارة البحث متعدد التخصصات) فتوجد فروق دالة إحصائياً وفي اتجاه أستاذ ، كما توجد فروق دالة إحصائياً بين أستاذ ومدرس في أبعاد (جدارة النشر العلمي وفق المعايير الدولية ، جدارة البحث متعدد التخصصات ، الجدارات البحثية الريادية، الدرجة الكلية للمحور

الأول) وفي اتجاه أستاذ بينما توجد فروق غير دالة إحصائياً في أبعاد (جدارة المعرفة الأكاديمية وأولويات البحث العلمي، جدارة التمكين البحثي المنهجي، الجدارات البحثية التقنية، الجدارات البحثية الأخلاقية) والدرجة الكلية للمحور الثاني، كما توجد فروق دالة إحصائياً بين أستاذ ومدرس مساعد في أبعاد (جدارة النشر العلمي وفق المعايير الدولية، جدارة البحث متعدد التخصصات، الجدارات البحثية الريادية، الدرجة الكلية للمحور الأول) وفي اتجاه أستاذ بينما توجد فروق غير دالة إحصائياً في أبعاد (جدارة المعرفة الأكاديمية وأولويات البحث العلمي، جدارة التمكين البحثي المنهجي، الجدارات البحثية التقنية، الجدارات البحثية الأخلاقية) والدرجة الكلية للمحور الثاني، كما توجد فروق دالة إحصائياً بين أستاذ ومعيد في جميع الأبعاد والمحاور وفي اتجاه أستاذ، كما توجد فروق غير دالة إحصائياً بين أستاذ مساعد ومدرس، كما توجد فروق غير دالة إحصائياً بين أستاذ مساعد ومدرس مساعد في جميع الأبعاد والمحاور فيما عدا بعد (الجدارات البحثية الريادية) فتوجد فروق دالة إحصائياً وفي اتجاه أستاذ مساعد، كما توجد فروق دالة إحصائياً بين أستاذ مساعد ومعيد وفي اتجاه أستاذ مساعد فيما عدا بعد (الجدارات البحثية التقنية) فتوجد فروق غير دالة إحصائيا، كما توجد فروق غير دالة إحصائياً بين مدرس ومدرس مساعد، كما توجد فروق دالة إحصائياً بين مدرس ومعيد في أبعاد (جدارة المعرفة الأكاديمية وأولويات البحث العلمي، جدارة النشر العلمي وفق المعايير الدولية، الدرجة الكلية للمحور الأول، الدرجة الكلية للمحور الثاني) وفي اتجاه مدرس بينما توجد فروق غير دالة إحصائياً في أبعاد (جدارة التمكين البحثي المنهجي، الجدارات البحثية التقنية، جدارة البحث متعدد التخصصات ، الجدارات البحثية الأخلاقية، الجدارات البحثية الريادية)، كما توجد فروق غير دالة إحصائياً بين مدرس مساعد ومعيد في جميع الأبعاد والمحاور فيما عدا بعد (جدارة التمكين البحثي المنهجي) فتوجد فروق دالة إحصائياً وفي اتجاه مدرس مساعد.

ويُمكن تفسير تفوّق الدرجات الوظيفية الأعلى، ولا سيّما درجة "أستاذ"، في مستوى الجدارات البحثية بعدد من المبررات المنطقية؛ إذ يُعزى هذا التفوق إلى الخبرة البحثية المتراكمة الناتجة عن سنوات طويلة من العمل الأكاديمي، والانخراط المكثف في الإنتاج العلمي من خلال النشر في المجلات المحكمة والمشاركة في المؤتمرات المحلية والدولية، كما أن هذه الفئة تكون

أكثر اطلاعاً على التوجهات البحثية الحديثة وأولويات البحث العلمي، بحكم تفاعلهم المستمر مع المجتمع الأكاديمي محلياً وعالمياً، بالإضافة إلى ذلك، يتولى أصحاب الدرجات الوظيفية الأعلى مهام إشرافية على رسائل الماجستير والدكتوراه، ويشاركون في قيادة الفرق البحثية، ما يعزز لديهم الجدارات المتعلقة بالتخطيط البحثي والتمكين المنهجي والعمل متعدد التخصصات، كما أن فرص التدريب والتطوير المهني المتاحة لهم تكون أكثر تنوعاً وعمقاً، وهو ما يسهم في صقل مهاراتهم بشكل أكبر، إلى جانب امتلاكهم وعياً عالياً بأخلاقيات البحث العلمي ومهارات النشر وفق المعايير الدولية،كما أن عدداً كبيراً منهم يشاركون في لجان ترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين، ويُذكر أن مُقرّر لجنة الترقية أيضاً من أعضاء هيئة التدريس بالكلية، بالإضافة إلى ذلك، فإن بعضهم يُكلّف بالتحكيم في لجان الترقية، مما يعكس مكانتهم العلمية وخبراتهم البحثية المعتمدة على المستوى المؤسسي، بما يعكس العلاقة الإيجابية بين التدرّج الوظيفي وتطور الجدارات البحثية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة **Pedrajas and Bito-onon (2023)** فقد بيّنت أن الرتبة الأكاديمية تُعد من العوامل المحدِّدة لكفاءة البحث في الجوانب المتقدمة، إذ أظهرت النتائج أن كلما ترقى الأستاذ أكاديميًا، زادت كفاءته البحثية، مما يشير إلى تأثير التدرّج الوظيفي على تراكم المهارات والخبرات البحثية.

ثانياً : متغير سنوات الخبرة :

جدول (١٩) تحليل التباين أحادى الاتجاه بين آراء عينة البحث وفقاً لسنوات الخبرة (أقل من ٥ سنوات ، من ٥ إلي ١٠ سنوات ، أكثر من ١٠ سنوات) في الجدارات البحثية (ن = ٥٩)

المحاور		مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة إحصائية
واقع الجدارات البحثية	جدارة المعرفة الأكاديمية وأولويات البحث العلمي	بين المجموعات	١٦٢,١٤	٢	٨١,٠٧	١٦,٦٩	دال
		داخل المجموعات	٢٧١,٩٩	٥٦	٤,٨٦		
	جدارة التمكين البحثي المنهجي	بين المجموعات	٩٢,٨٦	٢	٤٦,٤٣	١١,٥٤	دال
		داخل المجموعات	٢٢٥,٢٨	٥٦	٤,٠٢		
	الجدارات البحثية التقنية	بين المجموعات	١٢٣,٥٥	٢	٦١,٧٨	٥,١٢	دال
		داخل المجموعات	٦٧٦,٠٧	٥٦	١٢,٠٧		
	جدارة النشر العلمي وفق المعايير الدولية	بين المجموعات	٢٠٨,٣٠	٢	١٠٤,١٥	٩,٢٢	دال
		داخل المجموعات	٦٣٢,٣٨	٥٦	١١,٢٩		
	جدارة البحث متعدد التخصصات	بين المجموعات	١٧٤,٥٠	٢	٨٧,٢٥	١١,٥٣	دال
		داخل المجموعات	٤٢٣,٩١	٥٦	٧,٥٧		
	الجدارات البحثية الأخلاقية	بين المجموعات	١٨٢,٦٥	٢	٩١,٣٣	١٣,٥٣	دال
		داخل المجموعات	٣٧٨,٠٢	٥٦	٦,٧٥		
	الجدارات البحثية الريادية	بين المجموعات	١٩١,٠٨	٢	٩٥,٥٤	١١,٣٥	دال
		داخل المجموعات	٤٧١,٤٩	٥٦	٨,٤٢		
	الدرجة الكلية للمحور	بين المجموعات	٧٦٠٩,٨٥	٢	٣٨٠٧,٩٣	١٨,٠٥	دال
		داخل المجموعات	١١٨٠٦,٣٢	٥٦	٢١٠,٨٣		
أهم التحديات التي تعيق تطوير الجدارات البحثية		بين المجموعات	٨٣٠,٣٧	٢	٤١٥,١٩	١٤,٤٢	دال
		داخل المجموعات	١٦١٢,٥١	٥٦	٢٨,٨٠		

قيمة (ف) الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) = ٣,١٧

يتضح من جدول (١٩) ما يلي:

- توجد فروق دالة إحصائياً بين آراء عينة البحث وفقاً لسنوات الخبرة (أقل من ٥ سنوات ، من ٥ إلي ١٠ سنوات ، أكثر من ١٠ سنوات) في الجدارات البحثية ، مما يستلزم إجراء مقارنات لتحديد اتجاه تلك الفروق وسوف تستخدم الباحثة اختبار شيفية لتحديد اتجاه تلك الفروق .

جدول (٢٠) اختبار شيفية Scheffe بين آراء عينة البحث وفقاً لسنوات الخبرة (أقل من ٥ سنوات ، من ٥ إلي ١٠ سنوات ، أكثر من ١٠ سنوات) في الجدارات البحثية (ن = ٥٩)

الأبعاد		السنوات	العدد	المتوسط	الترتيب	أقل من ٥ سنوات	من ٥ إلي ١٠ سنوات	أكثر من ١٠ سنوات
المحور الأول: واقع الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي	جدارة المعرفة الأكاديمية وأولويات البحث العلمي	أقل من ٥ سنوات	١٨	١٨,٣٩	١		٠,٧٥	*٣,٦١
		من ٥ إلي ١٠ سنوات	١٤	١٩,١٤	٢			*٢,٨٦
		أكثر من ١٠ سنوات	٢٧	٢٢,٠٠	٣			
	جدارة التمكين البحثي المنهجي	أقل من ٥ سنوات	١٨	١٣,٩٤	١		٢,١٣	*٢,٩١
		من ٥ إلي ١٠ سنوات	١٤	١٦,٠٧	٢			٠,٧٨
		أكثر من ١٠ سنوات	٢٧	١٦,٨٥	٣			
	الجدارات البحثية التقنية	أقل من ٥ سنوات	١٨	١٣,٩٤	١		١,٥٦	*٣,٣٥
		من ٥ إلي ١٠ سنوات	١٤	١٥,٥٠	٢			١,٨٠
		أكثر من ١٠ سنوات	٢٧	١٧,٣٠	٣			
	جدارة النشر العلمي وفق المعايير الدولية	أقل من ٥ سنوات	١٨	٦,١٧	١		٢,٤٨	*٤,٣٩
		من ٥ إلي ١٠ سنوات	١٤	٨,٦٤	٢			١,٩١
		أكثر من ١٠ سنوات	٢٧	١٠,٥٦	٣			
	جدارة البحث متعدد التخصصات	أقل من ٥ سنوات	١٨	٨,١٧	١		١,٨٣	*٣,٩٨
		من ٥ إلي ١٠ سنوات	١٤	١٠,٠٠	٢			٢,١٥
		أكثر من ١٠ سنوات	٢٧	١٢,١٥	٣			
	الجدارات البحثية الأخلاقية	أقل من ٥ سنوات	١٨	٢١,١٧	١		*٣,١٢	*٤,٠٦
		من ٥ إلي ١٠ سنوات	١٤	٢٤,٢٩	٢			٠,٩٤
		أكثر من ١٠ سنوات	٢٧	٢٥,٢٢	٣			
	الجدارات البحثية الريادية	أقل من ٥ سنوات	١٨	٧,٧٢	١		١,٩٢	*٤,١٧
		من ٥ إلي ١٠ سنوات	١٤	٩,٦٤	٢			٢,٢٥
		أكثر من ١٠ سنوات	٢٧	١١,٨٩	٣			
	الدرجة الكلية للمحور	أقل من ٥ سنوات	١٨	٨٩,٥٠	١		*١٣,٧٩	*٢٦,٤٦
		من ٥ إلي ١٠ سنوات	١٤	١٠٣,٢٩	٢			*١٢,٦٨
		أكثر من ١٠ سنوات	٢٧	١١٥,٩٦	٣			
المحور الثاني : أهم التحديات التي تعيق تطوير الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي		أقل من ٥ سنوات	١٨	٤٦,٧٢	١		*٧,١٣	*٨,٥٤
		من ٥ إلي ١٠ سنوات	١٤	٥٣,٨٦	٢			١,٤٠
		أكثر من ١٠ سنوات	٢٧	٥٥,٢٦	٣			

وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠،٠٥)

يتضح من جدول (٢٠) ما يلي:

–توجد فروق دالة إحصائياً بين ذوي سنوات الخبرة أقل من ٥ سنوات وذوي سنوات الخبرة من ٥ إلي ١٠ سنوات في (الجدارات البحثية الأخلاقية، الدرجة الكلية للمحور الأول، الدرجة الكلية للمحور الثاني) وفي اتجاه ذوي سنوات الخبرة من ٥ إلي ١٠ سنوات بينما توجد فروق غير دالة إحصائياً في (جدارة المعرفة الأكاديمية وأولويات البحث العلمي، جدارة التمكين البحثي المنهجي، الجدارات البحثية التقنية، جدارة النشر العلمي وفق المعايير الدولية، جدارة البحث متعدد التخصصات، الجدارات البحثية الريادية)، كما توجد فروق دالة إحصائياً بين ذوي سنوات الخبرة أقل من ٥ سنوات وذوي سنوات الخبرة أكثر من ١٠ سنوات في جميع الأبعاد والمحاور وفي اتجاه ذوي سنوات الخبرة أكثر من ١٠ سنوات، كما توجد فروق دالة إحصائياً بين ذوي سنوات الخبرة من ٥ إلي ١٠ سنوات وذوي سنوات الخبرة أكثر من ١٠ سنوات في (جدارة المعرفة الأكاديمية وأولويات البحث العلمي، الدرجة الكلية للمحور الأول) وفي اتجاه ذوي سنوات الخبرة أكثر من ١٠ سنوات بينما توجد فروق غير دالة إحصائياً في (جدارة التمكين البحثي المنهجي، الجدارات البحثية التقنية، جدارة النشر العلمي وفق المعايير الدولية، جدارة البحث متعدد التخصصات، الجدارات البحثية الأخلاقية، الجدارات البحثية الريادية، الدرجة الكلية للمحور الثاني) .

يمكن تفسير تفوّق أفراد العينة من ذوي الخبرة الأطول، ولا سيّما من تجاوزت خبرتهم ١٠ سنوات، في مستوى الجدارات البحثية إلي تراكم الخبرات البحثية والمهنية الناتجة عن سنوات طويلة من العمل الأكاديمي يُمكّنهم من الانخراط بشكل أوسع في أنشطة النشر العلمي، والمشاركة في فرق بحثية، والإشراف على الرسائل العلمية، مما يسهم بشكل مباشر في تنمية مختلف الجدارات البحثية، كما أن زيادة سنوات الخبرة تتيح فرصاً أكبر لحضور برامج التدريب والتطوير المهني المتخصصة،وهو ما ينعكس إيجاباً على كفاءة الأداء البحثي، هذا بالإضافة إلى أن الاطلاع المستمر على التوجهات البحثية الحديثة ومعرفة أولويات البحث العلمي يزداد عمقاً لدى ذوي الخبرة الأطول، ما يُمكّنهم من مواكبة مستجدات تخصصاتهم العلمية، ومن الجدير بالذكر أن الاحتكاك المباشر بمشكلات البحث ومتطلباته بمرور الزمن يُكسبهم قدرة

أكبر على التعامل مع التحديات الأخلاقية والمنهجية والتقنية التي قد تواجههم، مما يعزز من التزامهم بالمعايير البحثية الدولية، كذلكغالباً ما يتولى أصحاب الخبرة الأعلى أدواراً قيادية داخل المؤسسة الأكاديمية مثل رئاسة الأقسام أو عضوية لجان علمية وترقيات وهذا يستلزم امتلاكهم لمستوى متقدّم من الجدارات البحثية، وبناءً على ما سبق، فإن النتائج الإحصائية التي أظهرت فروقاً دالة لصالح أصحاب الخبرة الطويلة تُعد منطقية، وتعكس تأثير التدرّج الوظيفي والزمني في تطور الكفاءة البحثية.

التصور المقترح:

يستعرض هذا الجزء التصور المقترح للبحث وهذا للإجابة عن السؤال السابع للبحث الحالي والذي ينص علي: **ما التصور المقترح لتطوير الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا في ضوء التوجهات البحثية المعاصرة؟** ويتم تفصيل هذا التصور وبيان عناصره ومحاوره على النحو التالي:

(أ) أسس بناء التصور المقترح (فلسفة التصور المقترح):

تنطلق فلسفة التصور المقترح من إيمان عميق بأن تعزيز الأداء البحثي في مؤسسات التعليم العالي عمومًا، وكليات التربية للطفولة المبكرة على وجه الخصوص، لم يعد خيارًا مؤسسيًا يمكن تجاهله، بل أصبح ضرورة وطنية واستراتيجية تفرضها المتغيرات المتسارعة في مجالات المعرفة والتكنولوجيا والاقتصاد والتنمية، والتي تتطلب وجود كوادر بحثية قادرة على التكيف، والابتكار، والإسهام الفعّال في تحقيق أولويات المرحلة.

أولاً: الأسس النظرية

- يقوم التصور المقترح على الأسس النظرية لمفهوم الجدارات البحثية، باعتبارهامجموعة متكاملة من المعارف والمهارات والقيم التي ينبغي أن يمتلكها عضو هيئة التدريس، وتُسهم في إنتاج أبحاث علمية تتسم بالجودة والأصالة والقابلية للتطبيق المجتمعي.
- كما يستند إلى مفهوم التميز في الأداء البحثي، بوصفه مؤشرًا نوعيًا يعكس فاعلية الإنتاج العلمي في حل قضايا المجتمع، والانخراط في البحث التشاركي، والتمكن من النشر الدولي، والتأثير في التصنيفات العالمية للجامعات.

- يتكامل التصور مع ما تطرحه التوجهات البحثية العالمية المعاصرة من دعوة لتوظيف التحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والبحوث متعددة التخصصات، والتدويل، وربط البحث العلمي بريادة الأعمال والابتكار، وجميعها تتطلب نماذج جديدة من الجدارات البحثية المتطورة لدي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم.
- كما يستلهم التصور مضامين التوجهات البحثية القومية المصرية، التي تجسّدها رؤية مصر ٢٠٣٠، والاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠، والاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، إلى جانب معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، والتي شددت جميعها على بناء قدرات بحثية تنافسية قادرة على خدمة التنمية المستدامة وتعزيز الريادة البحثية للجامعات.
- قناعة بأن مكانة الجامعات وسمعتها المؤسسية لا تتحقق إلا من خلال كفاءة الكوادر الأكاديمية، وقدرتهم على الإنتاج العلمي المتميز، والمشاركة في بحوث تطبيقية، والتدويل، والنشر في المجلات العالمية، والتفاعل مع قضايا المجتمع المحلي.

ثانيا: الأسس المستندة إلى نتائج البحث الحالي والدراسات السابقة

- ضعف كفاءة منظومة البحث العلمي داخل بعض الجامعات المصرية، وما يحيط بها من معوقات هيكلية ومؤسسية حالت دون تحقيق التميز البحثي المنشود، مما أفرز الحاجة إلى إحداث حراك بحثي إيجابي يواكب التوجهات العالمية.
- انبثق التصور عن الاحتياجات الفعلية التي أظهرتها نتائج البحث الحالي، والتي كشفت عن وجود قصور واضح في مستوى الجدارات البحثية لدى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة – جامعة المنيا، خاصة في مجالات النشر الدولي، والبحث البيني، وربط الأداء البحثي بالقطاعات الصناعية والمجتمعية.
- كما تؤكد نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة الحاجة إلى تطوير برامج تدريبية ممنهجة لتأهيل الكوادر الأكاديمية بما يتماشى مع التوجهات البحثية المحلية و العالمية.

ثالثا: الأسس المؤسسية والتخصصية المرتبطة بطبيعة الكلية

- احتياج الجامعات المصرية – ومنها جامعة المنيا – إلى تطوير أدائها البحثي بشكل شامل، بما يسهم في التغلب على نقاط الضعف والتهديدات التي تعيق التنافسية العلمية، وتؤثر على تصنيفها ومكانتها الأكاديمية.
- سعي جامعة المنيا إلى تعزيز موقعها في التصنيفات العالمية للجامعات، حيث أصبح الأداء البحثي أحد أهم المؤشرات الحاسمة في تلك التصنيفات، وهو ما يتطلب الاستثمار في تطوير جدارات أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم البحثية، بوصفهم المحرك الأساسي للمنظومة الأكاديمية والبحثية.
- تنبع أهمية التصور من الطابع التخصصي لكلية التربية للطفولة المبكرة، باعتبارها جهة معنية بإعداد وتأهيل كوادر علمية في مجال حساس ومؤثر، هو الطفولة المبكرة، والذي يتطلب توجهًا بحثيًا نوعيًا يعكس خصوصية القضايا التربوية والنفسية والاجتماعية لهذه الفئة.
- ما أكدته التقارير المؤسسية وتقويمات الجودة (مثل تقرير زيارة الاعتماد لكلية التربية للطفولة المبكرة – جامعة المنيا ، تقرير المراجعة الخارجية وفقا لمعايير الاعتماد) من وجود فجوات في أداء الكلية البحثي، وضعف المخرجات الدولية، وغياب وحدات فاعلة لدعم وتسويق البحث العلمي، إلى جانب ضعف المساهمة في مشروعات ممولة أو بحوث تطبيقية مؤثرة.

(ب) أهداف التصور المقترح

- يتمثل الهدف الأساسي من التصور المقترح في تطوير الجدارات البحثية اللازمة لتعزيز التميز في الأداء البحثي لدى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية التربية للطفولة المبكرة، وذلك في ضوء التوجهات البحثية المعاصرة، وهذا بدوره يُعزز من قدرة الكلية على أداء دورها البحثي والتنموي بفاعلية.
- تقديم نموذج استرشادي متكامل يُسهم في دعم صُنّاع القرار والمسؤولين عن إدارة كليات التربية للطفولة المبكرة في جمهورية مصر العربية بوجه عام، ومحافظة المنيا بوجه خاص، بهدف بناء وتطوير الجدارات البحثية لدى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، بما يعزز من

قدرتهم على تحقيق التميز في الأداء البحثي، ويدعم توجه الكليات نحو الريادة البحثية والتأثير المجتمعي.

- اقتراح مجموعة من الآليات والإجراءات والمتطلبات العملية التي تُسهم في تطوير الجدارات البحثية بما يعزز من فاعلية الأداء البحثي وتميزه.
- طرح رؤى تطبيقية وحلول واقعية قابلة للتنفيذ تساعد في التغلب على المعوقات والتحديات المحتملة التي قد تواجه تفعيل التصور المقترح، في إطار من التوافق مع الاتجاهات المؤسسية والوطنية والعالمية الداعمة للبحث العلمي.

(ج) عناصر ومحاور التصور المقترح وآليات تنفيذه (ملامحه العامة)

يرتكز التصور المقترح على مجموعة متكاملة من العناصر والمحاور والآليات التطبيقية التي تمثل ملامحه الأساسية، ويمكن عرضها على النحو التالي:

المحور الأول – متطلبات تطوير الجدارات البحثية لدي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم :

1- مقترحات إجرائية لتطوير جدارة المعرفة الأكاديمية وأولويات البحث العلمي لدي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم:

- **الإلمام العميق والمحدث بالمعرفة الأكاديمية في مجال التخصص لإجراء بحوث علمية ذات جودة عالية** ولتحقيق ذلك، يُقترح تفعيل مجموعة من الإجراءات المتكاملة، من أبرزها تنظيم دورات تدريبية تخصصية بشكل دوري، تُشرف عليها الكلية أو الجامعة بالتعاون مع مراكز بحثية محلية ودولية، على أن تركز هذه الدورات على المستجدات العلمية في مجال الطفولة المبكرة، وأولويات البحث الراهنة المرتبطة بالتنمية المستدامة واحتياجات المجتمع، كما يُوصى بإنشاء مكتبة رقمية بحثية متخصصة تضم قواعد بيانات علمية محكمة ومصادر معرفية حديثة، تتيح للباحثين الوصول المستمر إلى الأدبيات العالمية، وفي السياق ذاته، يُعد تشجيع أعضاء هيئة التدريس على حضور المؤتمرات العلمية المحلية والدولية ضرورة ملحّة، ويمكن دعم ذلك من خلال تقديم حوافز مالية وربط المشاركة البحثية بالتقويم السنوي للأداء الأكاديمي، كذلك، يُقترح تشكيل فرق بحثية متخصصة داخل الكلية تُعنى بمراجعة الأدبيات العلمية الحديثة، وتنظيم حلقات نقاشية منتظمة (سيمينارات علمية) لتبادل الرؤى حول التوجهات الجديدة، وربط الإنتاج البحثي بقضايا المجتمع وأولوياته التنموية، وأخيرًا، يُوصى بإعداد دليل

إرشادي بحثي للأقسام العلمية يتضمن خطة بحثية واضحة، تحدد التوجهات ذات الأولوية، والمجالات البحثية الناشئة، والمجلات العلمية الموصي بالنشر فيها، بما يسهم في توجيه البحوث نحو مسارات مؤثرة وفعّالة.

- **امتلاك مرونة فكرية في التعامل مع القضايا البحثية المعقدة، واستيعاب التحولات المنهجية والفكرية** ولتحقيق ذلك، يُقترح تنفيذ مجموعة من الإجراءات المتكاملة، تشمل تنظيم ورش عمل تخصصية مكثفة حول التحولات المنهجية الحديثة، وتدريب أعضاء هيئة التدريس على تحليل القضايا التربوية المعقدة وتقديم معالجات بحثية مرنة ومتعددة الزوايا، ويُقترح أيضًا تفعيل السيمينارات بشكل دوري يعرض من خلاله مشكلات بحثية ذات طابع مفتوح، بهدف تنمية الحس النقدي وتبادل الخبرات بين الباحثين.
- **المتابعة المستمرة للتطورات العلمية والبحثية في مجال التخصص لتوجيه البحوث نحو الأولويات الوطنية،** ويتحقق ذلك من خلال إعداد خريطة بحثية وطنية موجهة، تُستند إلى وثائق رسمية مثل رؤية مصر ٢٠٣٠، والاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ويتم توزيعها على الأقسام العلمية لتكون مرشدًا استرشاديًا في توجيه موضوعات البحوث نحو القضايا ذات الصلة بالتنمية، كما يُقترح تصميم دليل سنوي للاتجاهات البحثية المعاصرة في الطفولة المبكرة، يصدر عن لجنة البحث العلمي بالكلية، ويُحدث بانتظام ليشمل أبرز الاتجاهات العالمية والفجوات البحثية القائمة، وفي السياق ذاته، تُنظّم ملتقيات بحثية فصلية داخل الكلية، يتم خلالها عرض الدراسات الحديثة ومناقشتها في ضوء السياق الوطني واحتياجات المجتمع المحلي، ولضمان توفر مصادر معرفية متجددة، يُوصى بإنشاء بوابة إلكترونية بحثية داخل الكلية تتيح الوصول إلى قواعد البيانات والمحركات البحثية العالمية، ويُكلف أعضاء هيئة التدريس بالرجوع إليها بصفة دورية لتغذية مقترحاتهم البحثية بالمستجدات، كما يُوصى بعقد بروتوكولات تعاون فعالة مع مؤسسات وطنية كوزارة التربية والتعليم، ووزارة التضامن الاجتماعي، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، بما يسهم في تبادل البيانات وبناء موضوعات بحثية تطبيقية ذات أولوية، ولتعزيز التنافسية والارتباط بمسارات الدولة التنموية، تُقترح آلية تحفيزية داخلية لتشجيع الباحثين على تقديم بحوث تخدم الأولويات القومية، من خلال تقديم دعم مالي أو جوائز بحثية مرتبطة بأثر البحث في خدمة قضايا المجتمع.

- **الاطلاع المنتظم على البحوث و الأدبيات العالمية الحديثة لمواكبة المستجدات وتحديد الفجوات البحثية** ولتحقيق ذلك، يُقترح تفعيل الاشتراك المؤسسي في قواعد البيانات العلمية المحكّمة مثل (Scopus، Web of Science، ERIC)، وتوفير التدريب المستمر على استخدامها، مع إنشاء وحدة أو منصة إلكترونية داخل الكلية تختص بتجميع أحدث الأبحاث والمراجعات العلمية ذات الصلة، وتصنيفها وفق المحاور البحثية المعتمدة في التخصص، كما يُوصى بتنظيم ورش دورية لطرح الأسئلة البحثية الجديدة من واقع الدراسات المنشورة، هذا بالإضافة إلى تخصيص وقت أسبوعي داخل الجداول الرسمية لأعضاء هيئة التدريس يُعنى بالقراءة العلمية والمتابعة المنهجية لما يُنشر في المجلات العالمية، وربطه بخطط البحث في الكلية، بما يسهم في توجيه الجهود البحثية نحو إسهامات علمية أصيلة ذات تأثير وطني وعالمي.
- **القدرة على تقديم استشارات بحثية قائمة على المعرفة لخدمة قضايا المجتمع المحلي** ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء وحدة استشارية بحثية داخل الكلية تُعنى بتقديم خدمات علمية للجهات المعنية بالطفولة المبكرة، وذلك وفق آليات مؤسسية منظمة، كما يُوصى بإدراج بند "الاستشارات المجتمعية" ضمن معايير تقييم الأداء البحثي السنوي لأعضاء هيئة التدريس، وتحفيز المشاركة في لجان علمية استشارية على المستوى المحلي، كذلك، يُقترح عقد ملتقيات بحثية تطبيقية تجمع بين الباحثين وممثلي المجتمع المحلي لمناقشة القضايا ذات الأولوية، وبناء شراكات قائمة على تبادل الخبرات.
- **اختيار موضوعات بحثية تعكس احتياجات المجتمع وتتواءم مع التوجهات الوطنية** ويُقترح إعداد دليل بحثي سنوي في الكلية يُحدّد فيه أبرز الأولويات البحثية على المستوى القومي والمحلي، استنادًا إلى مراجعة الأدبيات الوطنية وتقارير المؤسسات ذات العلاقة، كالمجلس القومي للطفولة والأمومة، ووزارة التربية والتعليم، وغيرها، وتعزيز التواصل المؤسسي مع الأطراف المجتمعية المختلفة لرصد القضايا الملحّة التي تتطلب دراسة علمية، مما يُسهم في توليد موضوعات بحثية تطبيقية ذات أثر.
- **توجيه الجهود نحو الأبحاث التطبيقية ذات الأثر المباشر على المجتمع، مع تقليل الاعتماد على الأبحاث النظرية البحتة**، ولتحقيق ذلك يُوصى بإعادة هيكلة الأولويات البحثية في الكلية

بحيث تُمنح الأفضلية للموضوعات ذات الطابع التطبيقي، وربطها مباشرة بمشكلات المجتمع المحلي في مجالات الطفولة، وتغذيتها بالبيانات الميدانية الواقعية، كما يُقترح تخصيص جوائز ودعم تمويلي داخلي للبحوث التطبيقية، وتضمين معيار "الأثر المجتمعي للبحث" ضمن أدوات تقييم مشروعات البحوث وأطروحات الدراسات العليا، ويُوصى أيضًا بتنظيم معارض وملتقيات بحثية تطبيقية لعرض نتائج الأبحاث القابلة للتنفيذ، وتعزيز تسويقها إلى الجهات المستفيدة، وبهذا يتحول البحث العلمي إلى أداة عملية فاعلة تُسهم في إحداث تغيير حقيقي وتحقيق التنمية المستدامة.

- **إنتاج المعرفة المبتكرة التي تواكب احتياجات التخصص وتسهم في تطويره** ولتحقيق ذلك، تُوصى الكلية بتوفير بيئة بحثية مُحفزة على الابتكار، من خلال تفعيل الحاضنات البحثية داخل الكلية لتبني الأفكار الجديدة وتحويلها إلى منتجات معرفية قابلة للتطبيق، إلى جانب تخصيص جوائز سنوية للبحوث المبتكرة التي تسهم في تطوير ممارسات الطفولة المبكرة، ويُوصى أيضًا بتشجيع الباحثين على استخدام التقنيات الحديثة وأدوات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، لتوليد معرفة قائمة على أدلة دقيقة، تعكس واقع الميدان وتستشرف مستقبله، ومن خلال هذه الآليات، يتحول البحث العلمي إلى قوة تجديدية، تُسهم بفاعلية في تطوير تخصص الطفولة المبكرة وتعميق أثره المجتمعي والأكاديمي.
- **المشاركة في المجتمعات العلمية والمهنية لمناقشة القضايا البحثية وتبادل الخبرات** ومن هذا المنطلق، يُوصى بتشجيع أعضاء هيئة التدريس على الالتحاق بعضوية الجمعيات والاتحادات العلمية المتخصصة في مجالات الطفولة المبكرة، والمشاركة النشطة في مؤتمراتها وندواتها، سواء بالحضور أو العرض العلمي، كما يُقترح تفعيل سياسة الإعارات العلمية القصيرة أو برامج التبادل الأكاديمي مع جامعات دولية مرموقة، بما يُسهم في إثراء التجارب البحثية وتبادل المعرفة، ويمكن للكلية أيضًا تخصيص دعم تحفيزي للمشاركة في المحافل العلمية، وإنشاء قاعدة بيانات خاصة بعضوية أعضاء هيئة التدريس في الهيئات البحثية الدولية، بما يُعزز من التواجد البحثي العالمي، ويفتح المجال أمام فرص التعاون والشراكات المستقبلية.

2- مقترحات إجرائية لتطوير جدارة التمكين البحثي المنهجي لدي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم:

- **اختيار المنهج البحثي المناسب لطبيعة المشكلة بهدف تحقيق معالجة دقيقة للقضية البحثية،** وذلك من خلال برامج تدريبية متخصصة تركز على التحليل النقدي للبحوث المنشورة، وتقييم مدى توافق المنهج المستخدم مع أهداف البحث، كما يُوصى بإدراج ورش عمل بعنوان "المنهج المناسب"من خلال السيمينارات العلمية، يتم فيها تدريب الباحثين على كيفية المفاضلة بين المناهج في ضوء طبيعة المشكلة البحثية، ويمكن للكلية أن تُخصص لجنة علمية استشارية داخل أقسامها لتقديم دعم فني ومراجعة أولية لتصاميم البحوث الجديدة، بما يضمن سلامة البناء المنهجي منذ المراحل الأولى، كذلك، يُقترح إدراج معيار "الملاءمة المنهجية" ضمن أدوات تقييم خطط البحوث ومشروعات التخرج، بحيث يُنمى لدى الباحث الناشئ الحس النقدي تجاه اختياراته المنهجية، ويصبح قادرًا على توظيف الأدوات والإجراءات بمرونة ودقة .
- **تصميم أدوات البحث وفق معايير علمية تضمن دقة البيانات وملاءمتها لأهداف البحث،**و لتحقيق ذلك، يُوصى بتدريب أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم على مهارات بناء أدوات القياس النوعية والكمية، من خلال ورش تطبيقية تركّز على تقنيات إعداد الاستبيانات والمقابلات والملاحظات وقوائم الرصد، مع مراجعة دراسات سابقة كنماذج مرجعية، كما ينبغي تفعيل وحدات الدعم البحثي داخل الكلية لتقديم الاستشارات المنهجية الخاصة بتقنين الأدوات، وإخضاعها للتحكيم العلمي من خبراء متخصصين قبل استخدامها ميدانيًا، ويمكن أيضًا توفير نماذج إلكترونية لأدوات قياس جاهزة ومعتمدة دوليًا، تُتاح على بوابة إلكترونية بحثية، مع توفير دليل إرشادي لاختيار الأداة الأنسب حسب نوع البحث، كما يُقترح ربط تدريب المعيدين والمدرسين المساعدين على تقنيات تصميم الأدوات ببرامج إعداد الباحث الأكاديمي، بهدف غرس ثقافة الدقة المنهجية منذ المراحل الأولى في المسار البحثي، بما يعزز جودة الإنتاج العلمي ومصداقية نتائجه.
- **تنظيم بنية البحث وتسلسل أفكاره بشكل منطقي لبناء تصور شامل ومتماسك للموضوع،** ويتطلب هذا التنظيم وعيًا بالعلاقة التفاعلية بين مكونات البحث (الإطار النظري، الدراسات

السابقة، المنهج، النتائج، التوصيات)، إضافة إلى الالتزام بقواعد الكتابة الأكاديمية، والانتقال المنطقي بين الفقرات والمحاور، ولتعزيز هذه الجدارة لدى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، يُوصى بتنظيم ورش تدريبية تطبيقية بعنوان "الهيكلة الأكاديمية الفعالة للبحث العلمي"، تُركّز على كيفية إعداد الخطط التفصيلية للبحث، وربط عناصره وفق تسلسل منطقي، مع عرض نماذج بحثية متميزة لتحليل بنيتها التنظيمية، كما يمكن إنشاء وحدة للمراجعة العلمية في الكلية تُقدم خدمات استشارية في ترتيب المحتوى وتدقيق الصياغة المنهجية، إلى جانب تشجيع الباحثين على عرض بنية البحث الخاصة بهم في حلقات نقاش داخلية (سيمينارات) للحصول على تغذية راجعة علمية تدعم تحسين جودة البناء المعرفي للبحث.

- **الاستعانة بالبرامج والتقنيات الإحصائية الحديثة في تحليل البيانات لضمان دقة النتائج وسهولة تفسيرها**، ومن هنا، تبرز الحاجة إلى تمكين أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم من استخدام برامج تحليل البيانات المتقدمة مثل **SPSS**، **AMOS**، **R**، **NVivo**، و**SmartPLS**، والتي تتيح إجراء اختبارات إحصائية دقيقة، وتحليل العلاقات المعقدة بين المتغيرات، ومعالجة البيانات الكمية والنوعية بكفاءة عالية، ويُوصى بتوفير هذه البرامج في معامل الأحصاء داخل الكلية، مع تنظيم دورات تدريبية متخصصة على استخدامها تطبيقيًا، إضافة إلى توفير أدلة إرشادية وأمثلة واقعية على توظيفها في أبحاث الطفولة المبكرة، كما يُقترح دمج استخدام هذه البرمجيات في مقررات البحث العلمي وبرامج الدراسات العليا، وتقديم دعم فني مباشر للباحثين عبر وحدة القياس التابعة للكلية، مما يعزز من جودة التحليل، وسهولة تفسير النتائج، ودقة استخلاص التوصيات العلمية التي تسهم في صنع القرار وتحقيق الأثر المجتمعي.
- **تحليل البيانات وتفسيرها للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وموثوقة**، ولتحقيق ذلك، ينبغي تمكين أعضاء هيئة التدريس من استخدام البرامج الإحصائية أو النوعية الملائمة مثل SPSS أو NVivo، مع تدريبهم على تفسير النتائج وفق السياق النظري والمنهجي للدراسة، وربطها بأدبيات البحث السابقة، كما يجب أن تتضمن هذه المرحلة مقارنة النتائج بالدراسات

المشابهة، وتوضيح أوجه الاتفاق والاختلاف، مما يعزز من مصداقية البحث ويوضح مدى أصالة إسهاماته.

- **توثيق النتائج في سياق علمي ومنهجي سليم لضمان مصداقية المخرجات البحثية وجودتها**، ولتحقيق هذا المستوى من الجودة، تقديم النتائج مدعومة بالجداول والأشكال البيانية المناسبة، مع شرحها بلغة علمية خالية من التحيز، كما ينبغي ربط النتائج بالسياق النظري والإطار المفاهيمي للبحث، ومقارنتها بنتائج دراسات سابقة لإبراز أوجه الاتفاق والاختلاف، وتفسيرها في ضوء المتغيرات والسياقات المتاحة،ويُوصى أيضًا باتباع أدلة النشر المعتمدة والتنسيق وفقًا لمتطلبات المجلات العلمية المحكمة، والالتزام بمعايير التوثيق العالمية مثل APA أو MLA، مما يرفع من فرص قبول البحث .

3- مقترحات إجرائية لتطوير الجدارات البحثية التقنية لدي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم:

- **الاستخدام الفعّال لقواعد البيانات العالمية ومحركات البحث الأكاديمية، مثل Scopus وJSTOR/،Google Scholar لاستخلاص الأدبيات الحديثة ومواكبة التوجهات البحثية**، ولتحقيق ذلك، ينبغي توفر عدد من المتطلبات، أبرزها: الإلمام بمنهجيات البحث العلمي، وإجادة استخدام تقنيات البحث المتقدم في قواعد البيانات، إضافة إلى توفر اشتراك أكاديمي فعّال يضمن الوصول إلى المصادر الحديثة، كما يُعدّ إتقان اللغة الإنجليزية الأكاديمية واستخدام برامج إدارة المراجع مثل Mendeley و Zotero من العوامل المساعدة على تنظيم العملية البحثية، ومن المقترحات التي تسهم في تفعيل هذا الاستخدام، عقد ورش تدريبية منتظمة لتطوير مهارات البحث، وإعداد أدلة إرشادية مبسطة للاستخدام الأمثل للمنصات، وتفعيل خاصية التنبيهات في قواعد البيانات لمتابعة آخر ما يُنشر في مجال التخصص، كذلك، يُنصح بتحليل الفجوات البحثية من خلال أدوات التحليل الببليومتري، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على النشر في مجلات علمية مصنّفة ضمن قواعد مثل Scopus، والعمل ضمن فرق بحثية تعاونية لتبادل الخبرات وتعزيز جودة البحوث.

- **الاستخدام الكفء للبرامج الإلكترونية المتخصصة في تحليل البيانات الكمية والنوعية، مثل SPSS وNVivo، بدقة واحترافية**، ولضمان الاستفادة القصوى من هذه الأدوات من قِبل أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، يُقترح تنفيذ عدد من الإجراءات العملية، من أبرزها: عقد ورش تدريبية تطبيقية متخصصة تركز على المهارات المتقدمة في استخدام برامج التحليل، كما يُوصى بتكامل هذه الأدوات ضمن مشاريع التخرج، والرسائل العلمية، وخطط البحوث الجارية لتشجيع التطبيق المباشر، ويمكن دعم ذلك بإنشاء دليل إلكتروني داخلي يوضح خطوات التحليل لكل برنامج، مدعومًا بأمثلة عملية ومقاطع تعليمية، بالإضافة إلى ذلك، يُفضّل تشكيل مجموعات دعم فني داخل الأقسام الأكاديمية لمساعدة الباحثين في تجاوز التحديات الفنية وتبادل المعرفة، كما أن تحفيز أعضاء هيئة التدريس على توثيق تجاربهم البحثية باستخدام هذه البرامج، وعرضها في اللقاءات العلمية أو النشرات الداخلية، يسهم في بناء ثقافة مؤسسية قائمة على التحليل المنهجي واستخدام الأدوات البحثية الحديثة.
- **إدارة المراجع وتنظيم الاستشهادات والمصادر باستخدام أدوات إلكترونية مثل EndNote و Zotero لضمان الدقة في التوثيق العلمي**، ولتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الأدوات، يُقترح اعتماد مجموعة من الإجراءات العملية، من أبرزها: تنظيم ورش عمل تطبيقية لتعريف الباحثين بآليات استخدام برامج إدارة المراجع في مختلف أنماط التوثيق، وتقديم تدريب عملي على كيفية إدخال المصادر، وتصنيفها، واستدعائها داخل النصوص البحثية بطريقة تلقائية، كما يُوصى بإدماج هذه المهارات ضمن برامج التأهيل الأكاديمي للهيئة المعاونة الجدد، وتوفير أدلة إرشادية إلكترونية باللغة العربية والإنجليزية توضح خطوات الاستخدام خطوة بخطوة، بالإضافة إلى ذلك، يمكن إنشاء مكتبات مرجعية مشتركة على المنصات السحابية لتيسير العمل الجماعي بين الباحثين، وتعزيز مبدأ الشفافية والتكامل في إعداد البحوث، ويُستحسن تشجيع أعضاء الهيئة على مراجعة التوثيق بدقة قبل إرسال البحوث للنشر، والاطلاع المستمر على تحديثات أنماط التوثيق المستخدمة في المجلات العلمية، بما يعزز جودة الإنتاج العلمي ويقلل من أخطاء الاقتباس والاستشهاد.

- **الالتزام التام بأمن البيانات وحماية الخصوصية ومنع فقدان المعلومات – عبر أدوات مثل OneDrive / Google Drive**، ولتحقيق مستوى عالٍ من حماية البيانات الأكاديمية والبحثية، يُوصى باستخدام أدوات موثوقة لحفظ المعلومات، مثل Google Drive و OneDrive، لما توفره من ميزات فعّالة، تشمل النسخ الاحتياطي التلقائي الذي يُسجّل التعديلات تلقائيًا ويحفظ الإصدارات السابقة من الملفات، مما يتيح استعادتها في حال الحذف أو التعديل غير المقصود، كما تتمتع هذه الأدوات بخاصية تشفير البيانات أثناء النقل والتخزين، لحمايتها من أي محاولة اختراق، ومن الميزات المهمة أيضًا إمكانية التحكم في صلاحيات الوصول، حيث يمكن لصاحب الملف تحديد من يستطيع الاطلاع أو التعديل، مما يقلل من مخاطر التسريب أو الاستخدام غير المصرّح به، ويُستحسن أيضًا تفعيل المصادقة الثنائية (Two-Factor Authentication)، وهي طبقة أمان إضافية تتطلب إدخال رمز تحقق يُرسل إلى الهاتف أو البريد الإلكتروني عند تسجيل الدخول، مما يصعّب اختراق الحسابات، ومن الإجراءات الوقائية المهمة أيضًا تحديث كلمات المرور بشكل دوري، واختيار كلمات مرور قوية تحتوي على مزيج من الأحرف والأرقام والرموز، وعلى مستوى التوعية، يُوصى بتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم حول مفاهيم الأمن السيبراني، وإجراءات حماية البيانات، وكيفية إدارة الملفات الحساسة على السحابة أو داخل أجهزة الحاسوب الشخصية، وينبغي أن تتبنى المؤسسة سياسات داخلية واضحة تحدد مسؤوليات الأفراد تجاه البيانات، وطرق تصنيفها وتخزينها وتداولها، مع مراعاة المعايير الأخلاقية والقانونية الخاصة بحماية الخصوصية،أخيرًا، يُعدّ الاحتفاظ بنسخ احتياطية منتظمة على أكثر من منصة (مثل قرص خارجي مشفّر أو خدمات تخزين سحابي إضافية) خطوة حاسمة لضمان استمرارية الوصول إلى الملفات في حال تعرّض الأجهزة للعطل أو فقدان البيانات نتيجة لهجمات إلكترونية أو أعطال تقنية مفاجئة، ويُفضَّل جدولة هذه النسخ تلقائيًا والتأكد من اختبارها دوريًا لضمان فعاليتها.
- **توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي لتحسين جودة الأداء البحثي**،حيث تتيح هذه الأدوات لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم دعم العملية البحثية منذ المراحل الأولى، فعلى سبيل

المثال، يمكن استخدام أدوات مثل ChatGPT أو Elicit لتوليد أفكار بحثية أولية وتحديد الفجوات البحثية بناءً على تحليل آلاف الأبحاث المنشورة، كما تُستخدم منصات مثل Scite.ai و Connected Papers لاستكشاف الشبكات المعرفية والعلاقات بين الدراسات، وفي تحليل البيانات، يمكن الاعتماد على برامج متخصصة مثل NVivo للبيانات النوعية أو SPSS و R للبيانات الكمية، المدعومة بخوارزميات ذكاء اصطناعي قادرة على الكشف عن الأنماط والعلاقات المعقدة، أما في مجال الكتابة، فتسهم أدوات مثل Grammarly و Writefull في تحسين الأسلوب الأكاديمي وصياغة النتائج بلغة دقيقة خالية من الأخطاء، كما تُستخدم أدوات مثل Zotero و EndNote في تنظيم المراجع والاقتباسات بشكل دقيق ومتناسق، بينما تسهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الانتحال وضمان أصالة النصوص، ومع ذلك، لا بد من التأكيد على أهمية استخدام هذه الأدوات بشكل واعٍ ومتكامل، بحيث تظل مساعدة للباحث لا بديلة عن دوره في التحليل النقدي واتخاذ القرار البحثي، مع الالتزام الكامل بالمعايير الأخلاقية والأكاديمية، ويتم ذلك من خلال تنظيم ورش عمل تدريبية ودورات تأهيلية متخصصة للتعريف بأبرز أدوات الذكاء الاصطناعي في مجالات البحث والتحليل والكتابة، مع التركيز على التطبيقات العملية في التخصصات المختلفة، كما يُقترح إدراج محاور تدريبية حول الذكاء الاصطناعي ضمن برامج إعداد أعضاء هيئة التدريس الجدد أو برامج تطوير المهارات البحثية، ومن المهم أيضًا توفير تراخيص مؤسسية لأهم الأدوات المدفوعة، أو على الأقل ترشيح أدوات مجانية وفعّالة يمكن استخدامها في مراحل مختلفة من البحث، ويُستحسن تشكيل فرق دعم فني وبحثي داخل الأقسام الأكاديمية لمساعدة الباحثين في اختيار الأدوات المناسبة، ومتابعة تحديثاتها، وتبادل الخبرات في استخدامها، بالإضافة إلى ذلك، يمكن إنشاء مكتبة إلكترونية داخلية تضم شروحات، فيديوهات توضيحية، ودراسات حالة حول استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي، ولضمان الاستخدام المسؤول، يُوصى بإعداد دليل سياسات مؤسسي يُنظّم آلية الاستفادة من هذه الأدوات ضمن الإطار الأخلاقي والمنهجي، ويُحدّد حدود استخدامها للحفاظ على أصالة العمل الأكاديمي وجودته.

- **استخدام أدوات كشف الانتحال العلمي لضمان أصالة الأعمال البحثية وسلامتها**، تُمكّن هذه الأدوات، مثل Turnitin وiThenticate، أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم من التحقق من نسب التشابه في النصوص البحثية بدقة عالية، من خلال مقارنة المحتوى مع ملايين الوثائق والمقالات والرسائل الجامعية المخزّنة في قواعد بيانات ضخمة، ويسهم ذلك في الكشف المبكر عن أي اقتباس غير موثق أو تكرار غير مشروع، مما يسمح للباحث بإجراء التعديلات اللازمة قبل التقديم للنشر أو التقييم، كما توفر هذه الأدوات تقارير مفصلة توضّح مصادر التشابه ونسب الاقتباس، ما يُساعد الباحث في إعادة صياغة الأفكار وتحسين أسلوب الكتابة، ومن المقترحات الفعالة لتفعيل هذه الأدوات، إدراجها ضمن مراحل إعداد البحوث الجامعية، وتدريب الباحثين على قراءتها وتفسير نتائجها، إلى جانب تضمين استخدامها كأحد متطلبات التقييم الداخلي للرسائل العلمية، ويُوصى بضرورة دمج ثقافة الأمانة العلمية في السياسات الأكاديمية وتعزيز الوعي بأخلاقيات البحث، لضمان أن تكون هذه الأدوات وسيلة للتطوير والجودة، لا مجرد أداة رقابية.
- **بناء حضور رقمي احترافي من خلال إنشاء ملفات تعريف على منصات بحثية مثل ResearchGate** ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء ملفات تعريف مهنية على منصات بحثية مرموقة مثل Google Scholar، ResearchGate، وORCID، حيث تتيح هذه المنصات للباحثين عرض إنتاجهم العلمي، ومشاركة الأبحاث مع مجتمع علمي واسع، والتفاعل مع زملاء التخصص من مختلف أنحاء العالم، كما تمكّن هذه الملفات الرقمية من تتبع مؤشرات الاستشهاد والتحميل، وتُظهر مدى تأثير الباحث في مجاله، مما يدعم فرص التعاون البحثي ويعزّز السيرة الذاتية الأكاديمية، ولضمان فعالية هذا الحضور، يُوصى بتحديث البيانات الشخصية بشكل دوري، وتحميل النصوص الكاملة أو الملخصات للأبحاث المنشورة، وربط الحسابات الأكاديمية ببعضها البعض للحصول على أكبر قدر من التكامل والانتشار، كذلك، يُستحسن أن يلتزم الباحث بأسلوب عرض احترافي للملف الشخصي، يشمل صورة رسمية وسيرة ذاتية مختصرة بلغة علمية، إلى جانب استخدام الكلمات المفتاحية المناسبة التي تسهّل العثور على الأبحاث، ومن المفيد أيضًا المشاركة

في النقاشات العلمية على هذه المنصات والتفاعل مع تعليقات الباحثين الآخرين، ما يسهم في بناء شبكة مهنية فعّالة تعزز من مكانة الباحث الرقمية والعلمية في آن واحد.

- **الحضور المنتظم للمؤتمرات والندوات العلمية، خاصة الافتراضية منها، لتعزيز التحديث المعرفي والتفاعل مع الاتجاهات البحثية الحديثة**، إذ تتيح هذه الفعاليات للباحثين فرصة الاطلاع على أحدث ما توصلت إليه الدراسات في مجالات تخصصهم، ومناقشة الأفكار مع خبراء وباحثين من مؤسسات أكاديمية مختلفة على المستويين المحلي والدولي، كما تُعتبر المؤتمرات منصة مهمة لبناء العلاقات الأكاديمية وتوسيع شبكات التعاون البحثي، فضلًا عن دورها في صقل مهارات العرض والمناقشة العلمية، وتتميّز المؤتمرات الافتراضية بسهولة الوصول وقلة التكاليف، مما يجعلها خيارًا مثاليًا لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، خاصة ممن لا تسمح لهم ظروفهم بالمشاركة الحضورية، ولتحقيق أقصى استفادة، يُوصى بالتخطيط المسبق لحضور هذه الفعاليات، واختيار ما يتوافق مع التخصص البحثي الدقيق، والمشاركة الفاعلة من خلال طرح الأسئلة أو تقديم عروض بحثية عند الإمكان، كما يُنصح بتوثيق المخرجات المعرفية المستفادة من كل فعالية، ودمجها ضمن المشاريع البحثية أو خطط التدريس، لضمان انتقال الأثر إلى العمل الأكاديمي الفعلي.

4- <u>مقترحات إجرائية لتطوير جدارة النشر العلمي وفق المعايير الدولية لدي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم:</u>

- **اختيار الدوريات العلمية المصنفة والمفهرسة عالميًا، والتي تتوافق مع مجال التخصص**، فالنشر في مجلات محكّمة معترف بها ضمن قواعد بيانات عالمية مثل Scopus أو Web of Science، يُسهم في تعزيز موثوقية البحوث وانتشارها على نطاق واسع، ومن المهم أن يحرص الباحث على اختيار الدوريات التي تتوافق بدقة مع مجال تخصصه، من حيث الموضوع والمنهجية والفئة المستهدفة من القراء، لضمان قبول البحث وتوسيع دائرة تأثيره العلمي، كما يُوصى بالاطلاع على معامل التأثير للمجلات (Impact Factor) ومؤشرات الجودة الأخرى مثل CiteScore و SJR قبل اتخاذ قرار النشر، بالإضافة إلى مراجعة شروط النشر، ونظام التحكيم، وفترة الانتظار للنشر، ويُفضَّل كذلك تجنّب المجلات الوهمية أو غير المفهرسة، التي قد تُعرض

الباحث لفقدان المصداقية الأكاديمية، ولتحقيق نتائج فعالة، يُستحسن أن يعتمد الباحثون على قواعد بيانات موثوقة في تحديد المجلات، وأن يستعينوا بتوصيات المشرفين أو زملاء المجال، مع توثيق سجل النشر في ملفاتهم الرقمية مثل Google Scholar و ORCID، بما يعكس مسارهم الأكاديمي بشكل منظم واحترافي.

- **التأكد من وجود الرقم الدولي المعياري (ISSN) لأي مجلة دولية يُنشر بها كمؤشر على موثوقيتها وجودتها**، لما لهذا الرقم من أهمية في التحقق من موثوقية المجلة وجودتها. فالرقم الدولي (ISSN) هو رمز تعريفي فريد يُمنح للمجلات المعترف بها رسميًا على الصعيد الدولي، ويُستخدم في فهرستها ضمن قواعد البيانات والمكتبات الأكاديمية الكبرى، وغياب هذا الرقم أو وجود رقم غير موثق يُعدّ مؤشرًا سلبيًا يُثير الشكوك حول مصداقية المجلة، وقد يُعرض الباحث لمشكلات تتعلق بسمعة النشر أو رفض الاعتراف به في التقييمات الأكاديمية، لذلك، يُوصى بأن يتحقق الباحث من رقم الـ ISSN عبر **المنصة الرسمية للمركز الدولي لتسجيل الدوريات (https://portal.issn.org/)**، مع التأكد من تطابقه مع عنوان المجلة وتفاصيلها الأساسية، كما يُفضل التحقق مما إذا كانت المجلة مدرجة في قواعد بيانات عالمية موثوقة مثل Scopus أو Web of Science، ما يُعزّز من شرعيتها واحترافيتها.
- **النشر في مجلات ذات معامل تأثير مرتفع لرفع القيمة العلمية للبحث**، ويُوصى بأن يحرص الباحثون على استهداف المجلات ذات معامل التأثير العالي والتابعة لقواعد بيانات موثوقة مثل Web of Science أو Scopus، وذلك بعد التأكد من مدى توافق تخصصاتهم البحثية مع مجال المجلة، كما أن النشر في هذه المجلات يُسهم في تعزيز فرص التعاون الدولي، ويزيد من احتمالية الاستشهاد بالبحث، مما ينعكس إيجابيًا على المؤشرات الأكاديمية الفردية والمؤسسية، ومن المفيد قبل التقديم مراجعة دليل النشر الخاص بالمجلة، ومتطلباتها التحريرية، وفترات المراجعة والنشر، لضمان الجاهزية وتحقيق شروط القبول، وفي السياق ذاته، يُستحسن استخدام أدوات مثل Journal Citation Reports (JCR) للتعرّف على أحدث بيانات معامل التأثير

للمجلات وتقييم موثوقيتها، إن اتباع هذا التوجه في النشر يعكس التزامًا بالتميز الأكاديمي ويعزّز من موثوقية البحث وجودته العلمية.

- **التحقق من فهرسة المجلة ضمن قواعد بيانات علمية موثوقة، مثل Scopus أو Web of Scienceكخطوة ضرورية تسبق تقديم البحث،** فالنشر في مجلة غير مفهرسة أو وهمية قد يُفقد البحث قيمته العلمية، ولا يُعترف به ضمن التقييمات الأكاديمية أو ترقيات أعضاء هيئة التدريس، وتُعتبر قواعد البيانات الكبرى مرجعًا موثوقًا في تصنيف المجلات ذات الجودة العالية، حيث تخضع المجلات المدرجة فيها لمعايير دقيقة تتعلق بالتحكيم العلمي، والأصالة، والاستمرارية، والنزاهة الأكاديمية، لذلك، يُوصى بأن يتحقق الباحث من وجود المجلة ضمن قاعدة البيانات عبر المواقع الرسمية مثل Scopus Preview أو Master Journal List الخاصة بـ Web of Science، مع التأكد من تطابق عنوان المجلة ورقمها الدولي المعياري (ISSN) مع ما هو منشور رسميًا، كما يُفضّل الرجوع إلى قوائم المجلات المعتمدة لدى الجامعات والمؤسسات العلمية لضمان مطابقة المجلة لمتطلبات النشر العلمي المؤسسي.
- **الالتزام بفحص نسبة الاقتباس قبل التقديم كمتطلب يزيد من فرص قبول البحث،** فمعظم المجلات ذات التصنيف العالي تشترط نسبة اقتباس محددة لا يجوز تجاوزها، وغالبًا ما تعتمد على أدوات متقدمة مثل Turnitin أو iThenticate لفحص التشابه النصي والتحقق من خلو البحث من الانتحال أو الاقتباس غير الموثق، ومن هنا، ينبغي على الباحث إجراء الفحص المسبق باستخدام هذه الأدوات، ومراجعة تقرير التشابه بدقة، والتأكد من توثيق جميع المصادر وفقًا لأنماط التوثيق المعتمدة، كما يُستحسن إعادة صياغة الفقرات التي ترتفع فيها نسبة التشابه حتى وإن كانت موثقة، بهدف تحسين جودة الأسلوب وضمان الأصالة اللغوية والفكرية للنص.
- **الالتزام بمعايير النشر وشروط المجلات المفهرسة ضمان لجودة العرض وزيادة فرص القبول،** فكل مجلة علمية مفهرسة ضمن قواعد بيانات معتمدة مثل Scopus أو Web of Science تضع دليلًا تفصيليًا يوضح معايير النشر الخاصة بها، سواء من حيث بنية البحث، أو نمط التوثيق، أو عدد الكلمات، أو طريقة تقديم الجداول والأشكال، أو

متطلبات الملخص والكلمات المفتاحية، وإهمال هذه المتطلبات غالبًا ما يؤدي إلى رفض البحث شكليًا قبل دخوله مرحلة التحكيم العلمي؛ لذا يُوصى بأن يطّلع الباحث بدقة على "دليل المؤلفين" (Instructions for Authors) الخاص بالمجلة المستهدفة، وأن يُعدّ بحثه وفقًا لها منذ البداية، بما في ذلك استخدام النموذج أو القالب الرسمي إن وُجد، كما يُستحسن الالتزام بأسلوب الكتابة الأكاديمية المتّبع في المجلة، وتجنّب الحشو اللغوي أو الترجمة الحرفية، مما يعزز وضوح العرض.

٥- مقترحات إجرائية لتطوير جدارة البحث متعدد التخصصات لدي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم:

- **الإلمام الواعي بأساسيات ومفاهيم التخصصات المختلفة ذات الصلة لفهم السياقين النظري والمنهجي للبحث البيني،** فالباحث في هذا النوع من الدراسات مطالب بفهم الإشكاليات والمفاهيم التي تنتمي إلى مجالات متعددة، والتعامل معها برؤية تحليلية شمولية تضمن التناسق المنهجي والاتساق النظري بين مكونات البحث، ويتطلب ذلك بناء قاعدة معرفية راسخة في التخصصات المرتبطة بالموضوع البحثي، من خلال القراءة المكثفة، وحضور الندوات المتخصصة، والاطلاع على أدبيات متنوعة تغطي الأبعاد المختلفة للمشكلة قيد البحث، كما يُوصى بتبني منهج نقدي يربط بين النظريات والمناهج من مختلف الحقول العلمية، وتطوير مهارات الربط والتكامل بين المفاهيم والمقاربات المتعددة.
- **الإلمام المتعمق بالمناهج البحثية والأدوات المتنوعة والقدرة على توظيفها بشكل تكاملي في سياق البحث البيني،** وذلك من خلال تنظيم ورش عمل متقدمة تتناول الفروق الجوهرية بين المناهج، وآليات استخدام أدواتها بفعالية في البحوث البينية، كما يُستحسن إدراج مقررات تدريبية متخصصة في برامج الدراسات العليا تُعنى بتصميم البحوث البينية ومهارات الدمج المنهجي، إلى جانب إعداد أدلة إرشادية توضح خطوات اختيار المنهج المناسب لكل نوع من أنواع الأسئلة البحثية، ويسهم تشكيل فرق بحثية متعددة التخصصات في تعزيز تبادل الخبرات المنهجية، وتوفير بيئة حقيقية للتدريب العملي على التكامل بين المناهج، ويتطلب تفعيل هذه المقترحات توفير دعم مؤسسي وتشجيع ثقافة البحث التكاملي،

إضافة إلى تمكين الباحثين من الوصول إلى مصادر معرفية وبيئات بحثية تتيح لهم ممارسة الدمج المنهجي بوعي وكفاءة.

- **العمل الفعّال ضمن فرق بحثية متعددة التخصصات والثقافات، بما يعكس الانفتاح والتكامل الأكاديمي**، ويمكن بناء هذه الفرق من خلال آليات مؤسسية منظمة تبدأ بإنشاء وحدة أو لجنة داخل الكلية أو مركز البحوث تُعنى بإدارة البحث التشاركي، تتولى مسؤولية التنسيق بين الباحثين من مختلف الأقسام، وتحديد أولويات بحثية ذات طبيعة بينية أو مجتمعية، ويُفضل أن يتم تشكيل الفرق وفق معايير علمية تأخذ في الاعتبار تنوع التخصصات والخلفيات الثقافية والخبرات البحثية، مع تعيين منسق أكاديمي لكل فريق تكون مهمته تنظيم الاجتماعات، وضمان وضوح المهام، وتحقيق التكامل بين الأعضاء، أما من حيث مهام الفرق البحثية، فتشمل: تطوير مشروعات بحثية مشتركة، واقتراح موضوعات تخدم أهداف التنمية المستدامة أو القضايا البحثية المتداخلة، وتصميم دراسات ميدانية متعددة الزوايا، بالإضافة إلى إعداد أوراق للنشر في مجلات دولية، وتنظيم فعاليات علمية مشتركة (ندوات، حلقات نقاش، ورش عمل)، ولتفعيل هذه الفرق داخل المؤسسة، يُوصى باتباع عدد من الإجراءات، أبرزها:إدراج العمل البحثي التعاوني ضمن معايير الترقية والتقييم الأكاديمي، وتوفير تمويل داخلي مخصص للمشروعات متعددة التخصصات، وعقد ملتقيات دورية للتعريف بالمشروعات القائمة وفرص الانضمام إليها، وتشجيع النشر المشترك عبر مكافآت تحفيزية أو منح داخلية، وإتاحة منصات إلكترونية داخلية لتسهيل التواصل والتنسيق بين الفرق.
- **التعاون المرن مع فرق بحثية متعددة الجنسيات ومتنوعة المدارس العلمية تجسيدًا للانفتاح الأكاديمي**، ولتفعيل هذا التعاون داخل المؤسسات الأكاديمية، يُوصى بعدد من الإجراءات العملية، من بينها: إنشاء وحدة دعم مخصصة للتعاون البحثي الدولي تتولى التنسيق مع الجامعات والمراكز البحثية الخارجية، وتقديم الدعم الفني والإداري للباحثين في بناء شراكات فاعلة، كما يُستحسن تشجيع أعضاء هيئة التدريس على التقديم لمشروعات تمويل دولية تتطلب تعاونًا عبر الحدود، مثل برامج Horizon Europe و Erasmus+، بالإضافة إلى المشاركة في المؤتمرات الدولية الافتراضية التي تفتح المجال للتواصل مع

باحثين من خلفيات علمية وثقافية مختلفة، ويُعدّ إنشاء ملفات أكاديمية احترافية على منصات مثل ORCID و ResearchGate خطوة مهمة لبناء حضور دولي يعزز فرص الانضمام إلى فرق بحث عالمية، كما أن دعم هذا النوع من التعاون يتطلب إدراجه ضمن الخطط البحثية للمؤسسة، مع تخصيص حوافز واضحة للمشروعات التشاركية العابرة للجنسيات.

- **إدارة المشروعات البينية بكفاءة، من خلال تنسيق الجهود وتحقيق التكامل بين أعضاء الفرق**، ويمكن تفعيل ذلك من خلال تعيين منسق أكاديمي أو مدير مشروع يمتلك خلفية متعددة التخصصات، ويتولى مسؤولية توزيع المهام بإنصاف، وضمان الالتزام بخطط العمل والجدول الزمني، كما يُوصى بوضع هيكل تنظيمي واضح للمشروع يحدد المسؤوليات، ومخرجات كل مرحلة، وآليات اتخاذ القرار، مع تخصيص وقت كافٍ في بداية المشروع لبناء رؤية مشتركة بين أعضاء الفريق حول الأهداف والخطوات التنفيذية، ويُعدّ استخدام أدوات إدارة المشاريع الرقمية مثل Asana، Trello أو Microsoft Teams وسيلة فعالة لتتبع التقدم، ومشاركة الملفات، وتيسير التواصل المستمر بين الفريق، ومن الضروري أيضًا تنظيم اجتماعات دورية لمراجعة ما تم إنجازه ومعالجة التحديات، إلى جانب تشجيع الحوار المفتوح بين الأعضاء لتفادي التضارب المنهجي أو التكرار، ولتعزيز التكامل، ينبغي تحفيز الفريق على تبادل الخبرات المنهجية والمعرفية، ومراعاة الخلفيات التخصصية المختلفة عند اتخاذ القرارات البحثية. إن اعتماد هذه الآليات يُسهم في تحويل المشروع من مجرد تعاون شكلي إلى تجربة بحثية متماسكة وفعّالة تُنتج معرفة أصيلة ذات قيمة علمية عالية.
- **النشر في المجلات الدولية المتخصصة في البحث متعدد التخصصات**، يُوصى بتدريب الباحثين على آليات البحث عن المجلات العلمية متعددة التخصصات من خلال قواعد بيانات موثوقة مثل Scopus و Web of Science، مع توجيههم إلى استخدام منصات تصنيف المجلات مثل SJR و Journal Finder لاختيار المجلات التي تقبل الدراسات التي تمزج بين مناهج وتخصصات متعددة، وتُقيّم على أساس جودة التكامل النظري والمنهجي،وينبغي إدراج وحدات تدريبية في البرامج الأكاديمية تُعنى بصياغة الأبحاث

البينية، كما يُوصى بتشكيل لجان دعم فني داخل الكليات تتولى مراجعة توافق البحوث مع متطلبات هذه المجلات من حيث جودة اللغة الأكاديمية، وضبط التوثيق، وبنية العرض، ويمكن أيضًا تحفيز الباحثين من خلال تخصيص مكافآت مالية أو نقاط إضافية في التقييم الأكاديمي للنشر في هذه المجلات المصنفة عالميًا.

٦- مقترحات إجرائية لتطوير الجدارات البحثية الأخلاقية لدي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم:

-الالتزام الصارم بضوابط البحث العلمي في جميع مراحله – من جمع البيانات وحتى تحليل النتائج وتفسيرها.

-تحمّل المسؤولية الكاملة عن نتائج البحث وتأثيراته الأكاديمية والمجتمعية.

- الالتزام بأخلاقيات النشر العلمي، وتوثيق المصادر بدقة، واحترام حقوق الملكية الفكرية.
- الامتثال للسياسات والأنظمة البحثية المعتمدة من الجهات الأكاديمية القومية والدولية للعمل ضمن أطر مؤسسية منضبطة.
- الاستخدام الأخلاقي والمسؤول لأدوات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية في البحث العلمي.
- الالتزام بالنزاهة البحثية وتجنّب السرقة العلمية أو التحريف أو التلاعب بالبيانات.
- الحصول على الموافقات الأخلاقية قبل تنفيذ أي بحث احترامًا لحقوق المشاركين.
- احترام معايير التأليف العلمي وعدم إدراج أسماء ليس لهم إسهامات حقيقية في البحث.
- الالتزام بالسرية والمحافظة علي خصوصية البيانات البحثية وفقًا للأعراف الأخلاقية والمؤسسية.

ولتفعيل الجدارات البحثية الأخلاقية لدى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، لا بد من تبني مجموعة من الإجراءات المؤسسية والتدريبية التي تضمن ترسيخ هذه القيم والممارسات في جميع مراحل البحث العلمي، أولى هذه الإجراءات تتمثل في إدراج مقررات إلزامية حول أخلاقيات البحث العلمي وأمانة النشر ضمن برامج الدراسات العليا، تتناول قضايا مثل التوثيق، النزاهة، الملكية الفكرية، والسرقات العلمية، مع التركيز على الممارسات المتوقعة في البيئات الأكاديمية الوطنية والدولية، كما يُوصى بإنشاء لجان داخلية للأخلاقيات البحثية على مستوى

الكليات تتولى مراجعة طلبات الموافقات الأخلاقية، وضمان الالتزام بحقوق المشاركين في الدراسات الميدانية، ومن الضروري توفير دورات تدريبية منتظمة لأعضاء هيئة التدريس حول سياسات النزاهة العلمية، وكيفية التعامل مع أدوات الذكاء الاصطناعي بطريقة أخلاقية، بما يشمل الاستخدام المسؤول للبرمجيات المساعدة في التحليل والكتابة دون الإخلال بأصالة العمل، كذلك، يُستحسن تفعيل نظام داخلي لمراجعة البحوث قبل النشر، يركّز على الكشف عن نسبة التشابه، سلامة البيانات، والامتثال لسياسات الجهات الممولة أو الناشرة، ولضمان المسؤولية الفردية والجماعية، يجب تضمين وثيقة تعهد بحثي تُوقَّع من جميع أعضاء الفريق البحثي، تتضمن التزامات واضحة بشأن المسؤولية عن النتائج، والامتثال للأنظمة، واحترام التسلسل التأليفي العادل، كما يُنصح بتطبيق آليات لمراقبة خصوصية البيانات، وتحديد مستويات الصلاحية والوصول، بما يتوافق مع اللوائح المؤسسية ومعايير حماية البيانات، وأخيرًا، ينبغي أن تُدرَج هذه المعايير ضمن نظام التقييم الأكاديمي، بحيث تكون النزاهة والالتزام الأخلاقي معيارًا أساسيًا في الترقية، والمنح، والجوائز البحثية، مما يعزز من ثقافة المسؤولية والاحترام في البيئة الأكاديمية.

8- <u>مقترحات إجرائية لتطوير الجدارات البحثية الريادية لدي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم:</u>

- **ابتكار أفكار بحثية أصيلة ومتميزة ترتكز على التخصص العلمي لتوليد حلول مبتكرة للتحديات المعاصرة**، ويبدأ هذا التفعيل بتشجيع الباحثين على تحليل الأدبيات العلمية تحليلًا نقديًا للكشف عن الفجوات المعرفية التي لم تُتناول بعد أو التي ما زالت تحتاج إلى معالجة بطرائق مختلفة، كما يُوصى بتفعيل برامج تدريبية لتوليد الأفكار البحثية الإبداعية، يتم من خلالها توجيه الباحثين لاستخدام أدوات العصف الذهني، وخرائط المفاهيم، والتحليل الببليومتري، إلى جانب استخدام الذكاء الاصطناعي في رصد الاتجاهات البحثية الصاعدة عالميًا، ومن المقترحات المهمة أيضًا إنشاء حاضنات بحثية داخل الأقسام الأكاديمية، تهدف إلى تحويل المشكلات المجتمعية والقطاعية إلى مشاريع بحثية قابلة للتنفيذ، من خلال ورش عمل تشاركية بين الباحثين والممارسين في الميدان، ويُستحسن دعم هذه المبادرات من خلال تخصيص تمويل داخلي للمشروعات البحثية الابتكارية، مع ربط الدعم بمدى أصالة الفكرة

وجدواها المجتمعية أو التنموية، كما يمكن للمؤسسات تفعيل منافسات دورية لأفضل فكرة بحثية مبتكرة، تتيح الفرصة للباحثين للمشاركة وعرض أطروحاتهم أمام لجان تحكيم متعددة التخصصات، وأخيرًا، من الضروري تضمين هذه الجدارات البحثية ضمن نظام التقييم الأكاديمي، بحيث يُكافأ الباحث الذي يطرح مشروعات أصيلة ومؤثرة علميًا ومجتمعيًا.

- **الربط بين القضايا البحثية والاحتياجات الفعلية لسوق العمل، وتحويلها إلى فرص بحثية ذات أثر واقعي ملموس،** ويمكن تفعيل هذا التوجّه من خلال آليات مؤسسية وتنظيمية واضحة في مقدمتها، يُوصى بإنشاء وحدات متخصصة لتحليل سوق العمل داخل الكليات، تعمل على رصد التغيرات القطاعية، وتحديد الأولويات البحثية التي تعكس متطلبات المهن والصناعات الناشئة،كما يمكن تعزيز التكامل بين الجامعة وسوق العمل من خلال عقد شراكات استراتيجية مع مؤسسات القطاعين العام والخاص، تتيح تبادل الخبرات، واقتراح موضوعات بحثية واقعية تستجيب لتحديات السوق، مع تحويل نتائج البحوث إلى حلول قابلة للتطبيق، ولتحقيق ذلك عمليًا، يُستحسن دمج ممثلين من سوق العمل ضمن اللجان العلمية لتقييم مشروعات التخرج أو الرسائل البحثية، لضمان توافقها مع متطلبات الواقع المهني، كما يمكن تضمين مادة "البحث التطبيقي المرتبط بسوق العمل" في البرامج الأكاديمية، وتدريب الطلبة والباحثين على تحويل المشكلات العملية إلى فرص بحثية قابلة للتنفيذ، من خلال دراسات الحالة، والمقابلات المهنية، والتدريب الميداني، ويُفضل كذلك إطلاق مبادرات تنافسية لأفضل مشروع بحثي تطبيقي يخدم سوق العمل المحلي، وتقديم حوافز مالية أو فرص دعم لتنفيذه بالتعاون مع جهة توظيف أو قطاع صناعي.
- **تسويق المخرجات البحثية ونقلها للجهات المعنية لاستقطاب الدعم وتعزيز الاستدامة والسمعة العلمية،** ولتفعيل هذا التوجّه بشكل فعّال، يُوصى بإنشاء وحدة أو مكتب لنقل وتسويق المعرفة داخل الجامعات، تتولى مهمة توثيق النتائج البحثية وتقديمها بصيغ قابلة للتطبيق والتفاوض مع الشركاء المحتملين من القطاعين الحكومي والخاص، كما يُستحسن تطوير أدلة مختصرة أو تقارير تنفيذية موجهة لغير المتخصصين تُظهر الأثر المحتمل للبحث على السياسات أو السوق، مع تسليط الضوء على القيمة المضافة للحلول المقترحة، ويُعدّ تنظيم معارض ومؤتمرات بحثية تطبيقية منصة مهمة لعرض النتائج وربطها باحتياجات

المجتمع والصناعة، كما تُمكّن الباحثين من التواصل المباشر مع الجهات الداعمة والمانحة، بالإضافة إلى ذلك، يُوصى بتوفير برامج تدريبية للباحثين في مجالات التسويق البحثي والتواصل العلمي، لتأهيلهم على كيفية تقديم مشروعاتهم بلغة تنافسية وقادرة على جذب الدعم، ومن الوسائل الفاعلة أيضًا توظيف الوسائط الرقمية والمنصات التفاعلية لنشر مخرجات الأبحاث، مثل إنشاء صفحات للمشروعات على مواقع الجامعات، أو استخدام الشبكات المهنية مثل LinkedIn و ResearchGate لتعزيز الظهور العلمي والتواصل مع صُنّاع القرار.

- **دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في تصميم وتنفيذ المشاريع البحثية لتعزيز جودة الأداء البحثي**، يوصي بإدراج وحدات تدريبية متخصصة ضمن برامج إعداد الباحثين، تُعرّفهم على أدوات الذكاء الاصطناعي الحديثة المستخدمة في توليد الأسئلة البحثية، واستخلاص الأنماط، وتحليل البيانات الضخمة، مثل: ChatGPT، Scite.ai، IBM Watson، NVivo، RapidMiner وغيرها، كما يجب دمج منصات التحليل الكمي والنوعي المدعومة بالذكاء الاصطناعي ضمن مراحل التخطيط والتنفيذ البحثي، بما يُسهم في تسريع المعالجة وتحسين دقة النتائج، ويمكن تفعيل ذلك عمليًا من خلال إعداد أدلة توجيهية لاستخدام الأدوات الرقمية في إعداد الأبحاث، وتصميم ورش تطبيقية تعرّف الباحثين على كيفية اختيار الأداة المناسبة لكل مرحلة بحثية، كما يُوصى بتوفير تراخيص مؤسسية للبرمجيات الذكية المستخدمة في التحليل والتوثيق والكتابة الأكاديمية، إلى جانب دعم فرق العمل البحثية التي تتبنى منهجيات رقمية متقدمة في تنفيذ مشروعاتها، ومن المهم أيضًا إدراج معايير "النضج الرقمي" في تقييم المقترحات البحثية والرسائل العلمية، بما يشجع على تبني التقنيات الحديثة كأداة لتحسين جودة العمل العلمي.
- **المشاركة في المسابقات وحاضنات الابتكار لتحويل الأفكار البحثية إلى نماذج قابلة للتطبيق**، ويوصي بتشجيع الباحثين وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم على الانخراط في برامج الابتكار والمسابقات المحلية والدولية التي تتيح فرصة عرض الأبحاث أمام لجان تقييم متعددة التخصصات، وربطها باحتياجات السوق والمجتمع، كما يمكن للمؤسسات التعليمية إنشاء حاضنات بحثية داخل الكليات تتبنى الأفكار الواعدة، وتوفر لها الدعم الفني والإداري

والإرشادي لتحويلها إلى منتجات أو خدمات ذات جدوى،ويُستحسن أن تتكامل هذه المبادرات مع شراكات استراتيجية مع مؤسسات الصناعة وريادة الأعمال، بما يسمح بربط مخرجات البحث بمسارات التمويل، والتطوير، والتسويق، ولتعزيز هذا التوجه، يمكن تصميم برامج تدريبية في الابتكار وريادة الأعمال البحثية، تُزوّد الباحثين بالمهارات اللازمة لتحويل الأفكار إلى نماذج أولية، وكتابة خطط عمل، وتقديم العروض التنافسية، كما يُوصى بإدراج المشاركة في هذه البرامج ضمن معايير التقييم الأكاديمي، وتحفيزها من خلال جوائز أو منح داخلية للأبحاث القابلة للتطبيق.

- **المشاركة في مشاريع دولية ممولة لتحقيق تميز بحثي مستدام ومؤثر**، يُوصى بإنشاء وحدة متخصصة لدعم المشاريع الدولية تتولى مهام رصد فرص التمويل الخارجية من جهات مانحة مثل Horizon Europe، و Erasmus+، و DAAD، و UNESCO، وغيرها، مع تقديم الدعم الفني للباحثين في إعداد مقترحات تنافسية وملفات التقديم، كما ينبغي تنظيم ورش عمل تعريفية ودورات تدريبية لبناء قدرات أعضاء هيئة التدريس والباحثين في كتابة المشاريع الدولية، وتكوين فرق بحثية متعددة التخصصات والجنسيات تمتلك الكفاءة التعاونية والتواصل الاحترافي، ويمكن للمؤسسة أيضًا تطوير قاعدة بيانات داخلية للمشاريع السابقة والشركاء الدوليين، بهدف تسهيل الربط والتواصل مع جهات تمويل جديدة، كما يُستحسن توفير حوافز أكاديمية وإدارية للمشاركين في هذه المشاريع، مثل تخفيض الأعباء التدريسية أو منح نقاط في الترقية الأكاديمية.

المحور الثاني– متطلبات تحقيق التميز في الأداء البحثي لدي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم :

- **المساهمة في حل القضايا المجتمعية أحد المسارات المحورية لتعزيز جودة الأداء البحثي**، حيث تعكس قدرة الباحث على توظيف أدوات البحث العلمي لخدمة أولويات التنمية الوطنية وتقديم حلول عملية قابلة للتطبيق. ولتفعيل هذا التوجه:
  - يُوصى بربط موضوعات الأبحاث بقضايا مجتمعية واقعية .
  - تشجيع أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم على تطوير دراسات تستجيب لاحتياجات المجتمع.

- التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاعين الحكومي والخاص في تعزيز موثوقية الأبحاث وربطها بسياقات حقيقية، وهو ما يُكسب البحث قيمة تطبيقية ترفع من أثره الأكاديمي والمجتمعي.
- تنظيم منتديات علمية مجتمعية دورية تجمع الباحثين بصنّاع القرار لمناقشة الأولويات الوطنية وتوجيه البحوث نحو حلول فعّالة.
- من الضروري تحديث الخطة البحثية للجامعة وجميع كلياتها بشكل دوري بما يتماشى مع المتغيرات المحلية والعالمية، لضمان مواءمة الأبحاث مع أولويات التنمية.

تنعكس هذه الجهود بشكل مباشر على الأداء البحثي من خلال تعزيز الأثر الواقعي للبحوث، وزيادة الاستشهادات العلمية الناتجة عن ارتباط البحث بقضايا حيّة، وفتح فرص للتمويل والشراكات المجتمعية، ولضمان استدامة هذا التوجه، يُوصى بتوفير آليات دعم وتمويل لمشروعات الأثر المجتمعي، وتضمين هذا البُعد في معايير تقييم الأداء العلمي والترقيات، إلى جانب تفعيل وحدات البحوث المجتمعية داخل الكليات لتكون منصة تنسيق فعّالة تربط بين الجامعة والمجتمع، وتُحوّل البحث إلى قوة دفع تنموية مؤثرة.

- **تدويل البحث العلمي كأحد المؤشرات الأساسية لتحقيق التميز والاعتراف الأكاديمي على المستوى العالمي،** حيث يُسهم في توسيع آفاق التعاون البحثي، وتبادل الخبرات، وزيادة فرص النشر والتمويل المشترك، ولتفعيل هذا التوجه:

- يُوصى بتحفيز أعضاء هيئة التدريس والباحثين على المشاركة في مشاريع بحثية دولية ممولة مثل Horizon Europe وغيرها، لما لها من أثر كبير في تعزيز جودة البحث ومخرجاته.
- كما ينبغي إنشاء وحدة مؤسسية داخل الجامعة تُعنى بدعم التعاون البحثي الدولي، تتولى مهام التنسيق، والمتابعة، وتقديم الدعم الفني في إعداد المقترحات، والتواصل مع الشركاء العالميين.
- توقيع اتفاقيات تعاون علمي مع جامعات ومراكز أبحاث دولية مرموقة، تسهم في بناء شراكات استراتيجية مستدامة.

- استقطاب باحثين دوليين ذوي خبرة وتميّز علمي لتبادل الخبرات والمعارف مع أعضاء هيئة التدريس. وفي السياق ذاته، يجب تحفيز العمل البحثي الجماعي من خلال تقديم جوائز تنافسية تُعطى الأولوية فيها للبحوث التشاركية متعددة التخصصات.

ولتفعيل هذه المقترحات، لا بد من تخصيص تمويل داخلي لدعم مشاركة الباحثين في المشاريع والمؤتمرات الدولية، خاصة تلك التي تتطلب تفرغًا جزئيًا أو زيارات علمية قصيرة، كما يُستحسن تنظيم ورش تدريبية مكثفة لبناء قدرات الباحثين في إعداد المقترحات التنافسية للجهات المانحة الدولية، مع توفير أدلة توجيهية لأهم البرامج وآليات التقديم، وأخيرًا، يجب إدراج حوافز أكاديمية ومالية للمشاركة الفعّالة في الأبحاث الدولية المشتركة، سواء من خلال النشر المشترك أو التنسيق البحثي، بما يعزز من تصنيف المؤسسة ويُسهم في رفع مستوى الأداء البحثي المؤسسي والفردي.

- **النشر الدولي في المجلات العلمية المفهرسة أحد الركائز الأساسية للتميز البحثي والارتقاء بالتصنيف الأكاديمي للمؤسسات**، ولتعزيز هذا المسار:

- يُوصى بعقد ورش تدريبية منتظمة في مهارات الكتابة الأكاديمية باللغة الإنجليزية، تُمكّن الباحثين من إعداد مقالات متوافقة مع معايير النشر العالمية.
- كما يُستحسن إنشاء وحدة دعم فني لتحرير ومراجعة الأبحاث داخل الكليات، تتولى المساعدة في ضبط اللغة الأكاديمية، وجودة العرض، وتنسيق المراجع بما يتوافق مع اشتراطات المجلات المفهرسة.
- وفي الإطار ذاته، ينبغي توفير قاعدة بيانات محدثة للمجلات المعتمدة في Scopus وWeb of Science، تكون مرجعًا للباحثين في اختيار أوعية النشر الموثوقة، وتفادي المجلات الوهمية أو غير المفهرسة.
- ولتحفيز الباحثين على النشر الدولي، لا بد من توفير دعم مالي يغطي رسوم النشر في المجلات المصنفة ضمن الربع الأول والثاني (Q١، Q٢).
- كما يُوصى بربط النشر الدولي بـ حوافز أكاديمية واضحة، سواء من خلال نقاط إضافية في التقييم والترقيات، أو فرص الحصول على تمويل داخلي للمشاريع المستقبلية.

- إدراج النشر في المجلات الدولية ضمن معايير الترقية والتقييم المؤسسي، بما يرسّخ ثقافة البحث عالي الجودة، ويعزز من قدرة الجامعة على المنافسة في التصنيفات العالمية.
- توفير بنية تحتية متكاملة تدعم الكفاءة البحثية والإنتاج العلمي النوعي، ويأتي في مقدمة ذلك وفي هذا السياق، يُوصى بتوفير شبكات إلكترونية موثوقة وواسعة الانتشار تُمكّن الباحثين وأعضاء هيئة التدريس من الوصول إلى قواعد البيانات العالمية والمجلات العلمية لاستخدامها في النشر الإلكتروني والبحث العلمي.

➢ **تحسين التصنيف العالمي والمحلي للجامعات هدفًا استراتيجيًا يُعزز من مكانة المؤسسة الأكاديمية ويزيد من قدرتها على استقطاب الشراكات والتمويل والدراسات العليا المتميزة،** ولتحقيق ذلك:

- يُوصى بتطوير خطة مؤسسية شاملة تستهدف تحسين مؤشرات التصنيف المعتمدة، مثل: حجم النشر العلمي، عدد الاستشهادات، الشراكات البحثية الدولية، جودة التوظيف الأكاديمي، والانخراط المجتمعي. ويتطلب الأمر أيضًا تشكيل لجنة تصنيف جامعي دائمة تُعنى بتحليل الأداء المؤسسي، وتحديد الفجوات القائمة، واقتراح التدخلات المناسبة لتحسين المؤشرات ذات الأولوية.
- يُستحسن تعزيز جهود النشر في مجلات ذات معامل تأثير مرتفع Q٢Q/١، ودعم الباحثين في التوجه نحو الأوعية العلمية المصنّفة عالميًا، وهو ما ينعكس إيجابًا على المؤشرات المرتبطة بالبحث العلمي والتأثير العالمي.
- رصد ميزانية سنوية مخصصة لدعم التصنيف الجامعي، تُوجه لتمويل الأبحاث، المشاركة الدولية، وتطوير قواعد البيانات.
- ومن الخطوات المؤسسية المهمة أيضًا إنشاء قاعدة بيانات موحدة لتتبع الأداء البحثي والتصنيفي، تُمكّن الجهات المعنية من المتابعة الدقيقة والتحليل المستمر.
- كما ينبغي تحفيز الأقسام الأكاديمية التي تُحقق تحسّنًا ملحوظًا في المؤشرات من خلال تخصيص دعم إضافي أو مكافآت تحفيزية، بما يعزّز روح التنافس والتميّز داخل المؤسسة.

- **تعزيز العلاقة بين الأداء البحثي والقطاع الصناعي أحد المحاور الحيوية للارتقاء بجودة البحث العلمي وتحقيق أثر اقتصادي ملموس**، ولتفعيل هذا التكامل:

- يُوصى بتطوير شراكات استراتيجية مع القطاعات الصناعية والإنتاجية بهدف رصد التحديات الفعلية وتحويلها إلى مشروعات بحثية تطبيقية ذات جدوى.
- كما يمكن دعم إنشاء حاضنات بحثية صناعية داخل الكليات العلمية والتقنية تُعنى باحتضان المشروعات ذات المخرجات القابلة للتصنيع أو التسويق، وتقديم الدعم اللوجستي والتقني لها.
- إشراك ممثلي الصناعة في تقييم الأبحاث التطبيقية ومشروعات التخرج خطوة مهمة لضمان مواءمتها مع احتياجات السوق وتعزيز قابليتها للتنفيذ.
- تأسيس مكتب أو وحدة لنقل التكنولوجيا والتعاون مع الصناعة تتولى التنسيق بين الباحثين والقطاع الصناعي، وتسهيل إجراءات تحويل النتائج البحثية إلى منتجات أو حلول قابلة للتسويق.
- توفير حوافز مالية وتمويل تنافسي للأبحاث ذات العائد الاقتصادي أو الصناعي، بهدف تشجيع الباحثين على تبني مشروعات ذات قيمة سوقية.
- بإدراج معيار "القيمة التطبيقية" ضمن تقييم البحوث والرسائل الجامعية، ليصبح الابتكار الصناعي والجدوى الاقتصادية جزءًا أصيلًا من منظومة البحث العلمي داخل الجامعات، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة ويعزّز من مكانة المؤسسة في بيئة الابتكار الوطنية.
- توفير كوادر بشرية مدرّبة ومؤهلة ذات كفاءة عالية في مجالات التسويق البحثي والعلاقات العامة، بما يضمن إيصال نتائج الأبحاث إلى الجهات المستفيدة، كما ينبغي العمل على تهيئة بيئة أكاديمية مشجعة على الابتكار والإبداع، قادرة على إنتاج المعرفة وتسويقها بفاعلية.

إن تطوير أنماط الجدارات البحثية لدى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم يُشكّل الأساس الجوهري لتحقيق التميز في الأداء البحثي، إذ تُعدّ كل جدارة من هذه الجدارات عنصرًا فاعلًا يُسهم في تعزيز مجالات التقييم البحثي المختلفة، فجدارة المعرفة الأكاديمية وأولويات

البحث العلمي تُمكّن الباحث من اختيار موضوعات تتصل بالقضايا المجتمعية، مما يعزز البُعد التطبيقي للبحث ويدعم دوره في التنمية المحلية، أما جدارة التمكين البحثي المنهجي، فهي ركيزة لإنتاج أبحاث متماسكة علميًا، ما ينعكس على جودة النشر الدولي وفرص القبول في المجلات المفهرسة، وبالمثل، فإن جدارة النشر العلمي وفق المعايير الدولية تفتح الباب أمام تحسين التصنيف المؤسسي ورفع معدلات الاستشهاد، بينما تُسهم جدارة البحث متعدد التخصصات في دعم التعاون البحثي، وتدويل الإنتاج العلمي عبر شبكات بحثية متنوعة، في المقابل، تُعد الجدارات الرقمية محركًا رئيسًا لتحسين الأداء البحثي الرقمي، من خلال توظيف أدوات التحليل، والنشر الإلكتروني، واستخدام قواعد البيانات العالمية، بما يعزز من كفاءة الأداء وسرعة الوصول إلى نتائج موثوقة، وتؤسس الجدارات الأخلاقية لمنظومة بحثية نزيهة ومسؤولة، ترفع من مصداقية العمل البحثي أمام المجتمع العلمي، كما تُعزز الجدارات الريادية قدرة الباحث على تحويل مخرجاته إلى مشاريع قابلة للتسويق أو الحلول الصناعية، ما يُسهم في ربط البحث بالصناعة والاقتصاد المعرفي.

وبذلك، فإن بناء منظومة متكاملة من الجدارات البحثية لا ينعكس فقط على تحقيق التميز في الأداء الفردي، بل يُعد أيضًا مدخلًا أساسيًا لتحسين مؤشرات الأداء المؤسسي في مجالات مثل: المساهمة في حل القضايا المجتمعية، تدويل البحث العلمي، النشر الدولي، التصنيفات الجامعية، وربط البحث بالصناعة؛ لذا، فإن دمج هذه الجدارات ضمن برامج التطوير المهني، وآليات التقييم، والتخطيط الاستراتيجي البحثي، يُعد خطوة محورية نحو تعزيز الريادة البحثية للمؤسسات الأكاديمية.

(د) متطلبات تنفيذ التصور المقترح :

- تخصيص ميزانية سنوية مستقلة لدعم البحث العلمي.
- تمويل تكاليف النشر الدولي في مجلات مصنفة.
- تقديم حوافز مالية تشجيعية للباحثين المتميزين في النشر، التعاون الدولي، أو الأبحاث التطبيقية المرتبطة بالصناعة والمجتمع.
- إعداد خطة استراتيجية لتنمية الجدارات البحثية مرتبطة بمؤشرات قياس الأداء البحثي الوطني والدولي.

- توفير برامج تدريبية مهنية مستمرة، تشمل مهارات النشر، التعاون الدولي، الكتابة الأكاديمية، وأخلاقيات البحث.
- تحفيز العمل الجماعي من خلال دعم تكوين فرق بحثية متعددة التخصصات وداخلية/خارجية.
- اعتماد نظم تقييم دورية لقياس مستوى تملك الجدارات لدى أعضاء هيئة التدريس، وربطها بالترقيات.
- إتاحة أدوات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وتوليد الأفكار البحثية (مثل Scite، Dimensions، ChatGPT.
- ربط الباحثين بمنظومات المكتبات الرقمية العالمية (Elsevier, Springer, JSTOR, وتسهيل الدخول الموحد إليها.
- توفير بيئة رقمية آمنة للنشر الإلكتروني وتبادل البيانات البحثية وفق المعايير الدولية للأمن السيبراني
- تحديث السياسات الداخلية للبحث العلمي لتشمل معايير تطوير الجدارات وربطها بالأداء.
- إصدار لائحة موحّدة لأخلاقيات البحث العلمي والتعامل مع الانتحال والملكية الفكرية.
- وضع آليات قانونية واضحة للتعاون مع مؤسسات بحثية وصناعية دولية وفق اتفاقيات معترف بها.
- نشر ثقافة التميز والابتكار البحثي من خلال المؤتمرات والمسابقات والجوائز المؤسسية.
- دعم السياسات الداعمة لتقليل الأعباء التدريسية والإدارية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بما يسمح بالتفرغ البحثي.
- توسيع فرص التعاون مع مراكز بحث دولية مرموقة بما يعزز التدويل والتصنيف.
- تأسيس مراكز بحثية متخصصة ووحدات دعم (مثل: وحدة دعم النشر، وحدة الابتكار البحثي، وحدة أخلاقيات البحث).
- توقيع اتفاقيات تعاون علمي مع جامعات ومراكز بحثية دولية لدعم التدويل.
- تفعيل الربط بين البحث العلمي وسوق العمل من خلال شراكات مع الصناعة والقطاعات الخدمية.

(هـ) الجهات المستفيدة والمعنية بتنفيذ التصور المقترح:

أولًا: الجهات المستفيدة

- **أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم بالكلية:** المستفيدون الأساسيون من برامج تطوير الجدارات، سيحصلون على دعم في مجالات البحث، النشر، التدويل، والأداء الأكاديمي.
- **طلاب الدراسات العليا بالكلية:** الاستفادة من بيئة بحثية متطورة ومشرفين أكثر كفاءة، والمشاركة في فرق بحثية مؤهلة ومشروعات علمية ذات جودة.
- **الكلية كمؤسسة أكاديمية:** تحسين تصنيف الكلية داخليًا وخارجيًا، وتعزيز مكانتها كمركز بحثي متميز في مجال الطفولة المبكرة، وزيادة فرص التمويل البحثي والشراكات الدولية.
- **المجتمع المحلي والمؤسسات التربوية:** الاستفادة من أبحاث تطبيقية تعالج قضايا الطفولة والبيئة التعليمية، وإمكانية تحويل مخرجات البحث إلى سياسات أو ممارسات ميدانية.

ثانيًا: الجهات المعنية بتنفيذ التصور

- **إدارة كلية التربية للطفولة المبكرة – جامعة المنيا:** المسؤول الرئيسي عن تفعيل التصور وضمان تحقيق أهدافه، وتوفير الموارد الإدارية والتنظيمية وتخصيص وحدات داعمة داخل الكلية.
- **وحدة ضمان الجودة والاعتماد بالكلية،** لمتابعة مدى التزام البرامج البحثية بمعايير الجودة، وإدراج الجدارات البحثية ضمن التقييم المؤسسي والتقارير الدورية.
- **وكالة الدراسات العليا والبحوث بالكلية** : التنسيق مع أعضاء هيئة التدريس لتوجيه الأبحاث نحو القضايا المجتمعية، واقتراح أولويات بحثية تخدم البيئة المحلية.
- **مكتب العلاقات الدولية بالجامعة:** تسهيل الشراكات البحثية الخارجية والتبادل العلمي، ودعم تدويل مخرجات البحث العلمي للكلية.
- **الإدارة العامة للبحوث والدراسات العليا بجامعة المنيا:** توفير التمويل، واعتماد اللوائح المنظمة للبحث العلمي، والإشراف على البرامج التدريبية للباحثين.

❖ **مركز التدريب وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس:** تقديم الدورات التخصصية المتعلقة بالجدارات البحثية، وتأهيل أعضاء هيئة التدريس في مهارات البحث، النشر، والتعامل مع التكنولوجيا الحديثة.

(و) معوقات تنفيذ التصور المقترح والحلول المقترحة لمواجهتها

- غياب رؤية مؤسسية موحدة لتطوير الجدارات البحثية، وعدم تضمينها ضمن الخطة الاستراتيجية للكلية أو الجامعة.
- البيروقراطية الإدارية في إجراءات الموافقة على المشروعات البحثية، أو دعم الباحثين.
- قلة عدد الوحدات والمراكز الداعمة للباحثين داخل الكليات (مثل وحدات النشر أو التحليل المنهجي).
- ضعف التمويل المخصّص للبحث العلمي أو عدم تخصيص ميزانية مستقلة لتطوير الجدارات البحثية.
- ضعف البنية التحتية الرقمية التي تدعم التواصل البحثي والنشر الإلكتروني.
- ضعف المهارات اللغوية أو التكنولوجية التي تمكّن من النشر الدولي أو استخدام أدوات تحليل متقدمة.
- ضعف الإقبال على البرامج التدريبية إما بسبب ضغوط التدريس أو ضعف الحوافز.
- ثقافة بحثية تقليدية تركز على الكم لا الكيف.
- غياب سياسات واضحة تربط اكتساب الجدارات بالأداء الأكاديمي والترقيات.
- محدودية الشراكات الدولية الفعالة، مما يقلل فرص التمويل وتبادل الخبرات.

لتنفيذ التصور المقترح بفاعلية وتحقيق أهدافه، لا بد من التعامل مع المعوقات السابقة من خلال حلول عملية ومنهجية قابلة للتنفيذ على المستويين المؤسسي والفردي:

- إدراج تطوير الجدارات البحثية في الخطة الاستراتيجية للجامعة والكلية كمحور رئيس ضمن سياسات التميز البحثي.
- تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بدعم المشروعات البحثية، واعتماد النشر، والمشاركة بالمؤتمرات.
- توفير تمويل داخلي تنافسي للنشر الدولي.

- تقديم حوافز مادية وعينية لأعضاء هيئة التدريس الذين يحققون تطورًا في أدائهم البحثي عبر الجدارات (مثل: تخفيف عبء تدريسي – مكافآت – ترقية).
- تشجيع الكلية على التقديم لمشروعات تمويل دولية لدعم البنية البحثية وبرامج التدريب.
- تقديم برامج تدريبية متخصصة ومستمرة في مهارات النشر، استخدام البرمجيات البحثية، التحليل الإحصائي، وأدوات الذكاء الاصطناعي.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على حضور المؤتمرات والندوات البحثية لبناء شبكة مهنية وتبادل الخبرات.
- تحفيز المشاركة في ورش العمل داخليًا وخارجيًا مع ربطها بالتقييم السنوي.
- إعادة صياغة السياسات الداخلية للترقيات والتقييم لربطها بالجدارات الفعلية لا بعدد الأبحاث فقط.
- نشر ثقافة التميز والجودة في البحث العلمي من خلال فعاليات تحفيزية وقصص نجاح واقعية داخل المؤسسة.
- تشجيع البحث التعاوني والتشاركي داخل وخارج الجامعة لإعادة تشكيل الثقافة البحثية نحو الانفتاح والتأثير.
- سنّ لوائح واضحة تنظم العلاقة بين الجدارات، الأداء، والفرص الأكاديمية لضمان العدالة والشفافية.

(ز) البحوث المقترحة

- الجدارات الريادية للباحثين في كليات التربية للطفولة المبكرة: رؤية مقارنة بين الجامعات المصرية والنماذج العالمية في دمج الريادة بالبحث العلمي.
- الجدارات البحثية المتكاملة لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية للطفولة المبكرة في ضوء التجارب العالمية: دراسة تحليلية لتطوير الأداء البحثي في الجامعات المصرية.
- دور التدويل الأكاديمي في تحقيق التميز في الأداء البحثي بكليات التربية للطفولة المبكرة في الجامعات المصرية.

المراجع

أولا: المراجع العربية

أبو المجد، مها عبدالله، العرفج، أحلام محمد. (٢٠١٧).المهارات البحثية اللازمة لطلاب الدراسات العليا في ضوء مستجدات العصر من وجهة نظر الخبراء .*مجلة كلية التربية جامعة المنوفية*، *١* (٤)، ٨٤-٥٤.

أحمد، أسماء عبد السلام. (٢٠٢٣). واقع الإنتاجية العلمية ومعوقاتها لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الفيوم: دراسة ميدانية. *مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية*، *٨* (١٧)، ٨٩٢-٩٨٦.

الباسل، نسرين محمد. (٢٠٢١). الجدارات الوظيفية الواجب توفرها لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية النوعية جامعة دمياط. *مجلة تطوير الأداء الجامعي*، *١٦* (٢)، ٢٧٥-٣٠٢.

الجاسر، وليد بن عبد الرحمن. (٢٠٢٥). تطوير إدارة برامج الدراسات العليا البينية في الجامعات السعودية في ضوء الخبرات العالمية: نموذج مقترح. *مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية*، (٢١)، ١٢٢-٧١.

الحربي، محمد بن محمد. (٢٠٢٤). الذكاء الاصطناعي لدعم القيادة التعليمية وتجويد البحث العلمي. *مجلة العلوم التربوية*، *٣٦* (٢)، ١٣٣-١٤٨.

حسن، صلاح عبدالله، عمار، بهاء الدين عربي. (٢٠٢٢). الجدارات البحثية الرقمية لدى طلبة الدراسات العليا: دراسة ميدانية بكلية التربية جامعة أسيوط. *مجلة كلية التربية*،*١٩* (١١٥)، ٦١٧-٦٩٢.

حسني، يسرا إسماعيل ، الزهيري، إبراهيم عباس، ومخلوف، سميحة علي. (٢٠٢٣).آليات مقترحة لتحسين الأداء البحثي بجامعة الفيوم على ضوء مؤشرات القدرة التنافسية. *مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية*،*١٧* (٦)، ١٤٤-٩٦.

الدسوقي، نها يحيى إبراهيم، الحبشي، مجدي علي حسين، الشناوي، أحمد محمد سيد أحمد، و سالم، أميرة خيري علي أحمد. (٢٠٢٥). سيناريوهات مقترحة لتفعيل النشر الدولي للبحوث التربوية بالجامعات المصرية. *مجلة كلية التربية بالإسماعيلية*، (٦١)، ٢٧٥-٢٣٨.

الديحاني، سلطان غالب. (٢٠١٧). تطوير دور التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في التحقيق الميزة التنافسية لجامعة الكويت:دراسة مستقبلية.*دراسات تربوية ونفسية*،(٩٥)،٣٨٢-٣١٧.

الربابعة، فاطمة علي محمد. (٢٠٢٠).إطار مقترح لقياس وتطوير جدارات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات: دراسة ميدانية في الجامعات الأردنية الرسمية في محافظات الجنوب.*المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*،١٦ (٤)،٧٣٧-٧١١.

رفعت، فاطمة صلاح الدين. (٢٠٢٥).الجدارات البحثية مدخل لتعزيز الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء متطلبات العصر الرقمي. *مجلة كلية التربية ببنها*، ١ (١٤٢)، ١-٨٧.

السماحي، محمد السيد عبدالرحمن يوسف، إسماعيل، طلعت حسيني. (٢٠٢٢). العوامل المؤثرة في الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس ومعوقاتها: دراسة تحليلية. *دراسات تربوية ونفسية*، (١١٧)، ٣٢٩-٤١٥.

الشهري، نورة زايد. (٢٠٢١).دور تطبيقات نظم الجدارة في تطوير أداء مؤسسات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية رؤية استشرافية. *المجلة العلمية لكلية التربية جامعة أسيوط*،٣٧ (٦)،٢٦٩-٢٢٨.

طه، محمد إبراهيم، السعودي، رامي كمال الدين. (٢٠٢٣). تصور مقترح للأدوار المستقبلية لعضو هيئة التدريس بالجامعات في ضوء التحول الرقمي. *مجلة تكنولوجيا التعليم والتعلم الرقمي*، ٤ (١٠)، ٢٥٥-٣٠١.

عباس، ياسر ميمون. (٢٠١٩). الاتجاهات الحديثة في النشر العلمي للبحوث التربوية: أصول التربية نموذجًا. *المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية*، *2*(3)، 322-277.

عبد السلام، أماني محمد، محمود، هناء فرغلي. (٢٠٢٤).الفرق البحثية متعددة التخصصات مدخل لتطوير الأداء البحثي بجامعة أسيوط. *مجلة كلية التربية*،٤٠ (٦)،٧٥-١.

عبد الظاهر، نسرين رجب. (٢٠٢٤). تصور مقترح لتحسين الأداء الأكاديمي لجامعة المنيا علي ضوء تصنيف شنغهاي.*مجلة البحث في التربية وعلم النفس*،٣٩ ، ٥٧-٩٨.

عبد الوهاب، إيمان جمعة. (٢٠١٩).مقومات تنمية جدارات أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنها وسبل تطويرها في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة. *مجلة التربية جامعة الأزهر*،(١١٨)،٩٥-١.

عبدالجليل، رجب خليل غالب، العتيقي، إبراهيم مرعي إبراهيم، و الأشقر، أحمد محمد عبدالسلام. (٢٠٢٣). تطوير جامعة الأزهر في ضوء معايير بعض التصنيفات العالمية للجامعات: استراتيجية مقترحة. *مجلة التربية*، ١٩٨ (٤)، ١٩٥-٢٣٧.

عبدالرحمن، شيماء محمد، نصر، محمد يوسف، وكفافي، إيمان مصطفى. (٢٠٢٢).تصور مقترح للجدارة البحثية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر في ضوء خبرة جامعة واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية. *المجلة الدولية للمناهج والتربية التكنولوجية*،(١١)،-١٥٩ ٢٠٨.

عبدالعال، محمد عبد الرحيم. (٢٠٢٠). التخطيط لنشر ثقافة البحوث البينية لتجويد البحث العلمي بالجامعات المصرية: جامعة أسيوط نموذجاً. *مجلة الثقافة والتنمية*، ٢٠ (١٥٨)، -٩٣ ١٥٠.

عبداللاه، صابرين نشأت عبدالرازق. (٢٠٢٤). تحسين ترتيب جامعة جنوب الوادي في التصنيفات العالمية على ضوء خبرات بعض الجامعات عالمية المستوى: دراسة مقارنة. *مجلة جامعة جنوب الوادي الدولية للعلوم التربوية*، (١٣)، ١٠٥٣–١٢١٥.

عسيري، محمد عبدالله، والحجوري، مرام جمعة. (٢٠٢٥). المتطلبات اللازمة لتفعيل الدراسات البينية في البحوث التربوية بالجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة. *رسالة الخليج العربي*، ٤٦ (١٧٥)، ١٤٥–١٧٩.

علي، مني عبد الغني. (٢٠٢٢).آليات مقترحة لتطوير الأداء البحثي لجامعة بني سويف باستخدام نموذج منشور الأداء.*مجلة كلية التربية*، ٢ (٧)، ١٣٨–٦١.

علي، هيام عبد الرحمن. (٢٠٢٤). تصور مقترح لتوظيف البحوث البينية كمدخل لتطوير البحث التربوي [بالجامعات المصرية في ضوء بعض الخبرات العالمية. المجلة التربوية، (١١٧)،١٢١–١٨٥.

الغامدي، منال أحمد. (٢٠٢٤).الجدارات الوظيفية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القُرى في ضوء معايير تقييم الأداء الأكاديمي. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية*، ٣٢ (٥)، ١٥٣–١٨٠.

الفضالي، محمد محمد بيومي. (٢٠٢٢). متطلبات تدويل البحث العلمي لتحقيق الميزة التنافسية لجامعة التربية. *مجلة التربية*، (١٩٦)، ٦١٣–٧١٦.

القرشي، أماني سعود. (٢٠٢٢). أخلاقيات البحث العلمي. *مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بإسكندرية*، ٢ (٣٨)، ١٥٥–١٠٦.

القط، محمد شبل عبدالرحمن. (٢٠٢٥). التميز الأكاديمي مدخل لتحسين رتبة جامعة الأزهر في ضوء معايير بعض التصنيفات العالمية للجامعات. *المجلة التربوية*، (١٣٢)، ٦٦٥–٦١١.

مجاهد، فايزة أحمد الحسيني. (٢٠١٩). *البحوث البينية: تجارب وخبرات – رؤى وآفاق. في المؤتمر الدولي السنوي الثالث لقطاع الدراسات العليا والبحوث: البحوث التكاملية... طريق التنمية* (المجلد ١، الصفحات ٣٠٨–٣١٥). أسوان: جامعة عين شمس – كلية البنات للآداب والعلوم والتربية.

محمد، شيرين حسن. (٢٠٢٣). تصور مقترح لتطوير الجدارات البحثية لشباب الباحثين بجامعة أسوان في ضوء تحديات العصر الرقمي. *مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية*، ٨(١٧)، ١–٤٤.

محمد، نرمين عزت. (٢٠٢٥).تطوير الأداء البحثي للجامعات المصرية علي ضوء متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات. *مجلة كلية التربية بالإسماعيلية*.(٦٢).٢٧٩–٢٣٧.

مركز التخطيط الاستراتيجي بجامعة المنيا.(٢٠١٩). *الخطة الاستراتيجية لجامعة المنيا ٢٠١٩/٢٠٢٠– متاح علي ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥.* https://www.minia.edu.eg/Minia/Files/strategic.pdf

مسيل، محمود عطا محمد علي، وميخائيل، إنجي طلعت نصيف. (٢٠٢١). البحث العلمي كآلية لدعم ريادة الأعمال بالتعليم الجامعي في كوريا الجنوبية وإمكان الإفادة منها في مصر. *مجلة كلية التربية، ١٨*،(١٠٦)، ٢٧١–٤٠٦.

مصطفى، السيد فكري عبد العزيز. (٢٠٢٣). النشر الدولي مدخل لتحقيق الاستثمار في البحوث التربوية بجامعة المنصورة: دراسة استشرافية. *مجلة العلوم التربوية، ٣١* (٣)، ٢١١–٢٦٧.

مهدي، فاطمة محمد رمضان. (٢٠٢٤). تطوير الجدارات الرقمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة المنوفية في ضوء مدخل إدارة الاحتواء العالي. *مجلة الإدارة التربوية*، (٤٤)، ٧٠٢–٥٢٠.

النجار، فاطمة رمضان. (٢٠١٥).استراتيجية مقترحة لتنمية كفايات البحث العلمي لدي طلاب الدراسات العليا في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.*مجلة كلية التربية*،٣٠ (٤)،٤١٢–٣٣٣.

الهيدوس، حسن يوسف محمد عبد الرحيم. (٢٠٢١). الأبعاد الأخلاقية للبحث العلمي: دراسة تحليلية في ضوء نماذج من المواثيق الدولية. *مجلة بحوث كلية الآداب*،٣٢ ، (١٢٤,٣) ٣–٢٧.

الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد. (٢٠٢٥).*معايير الاعتماد المؤسسي إصدار ٢٠١٥ المعدل.*

وحدة التخطيط الاستراتيجي بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا. (٢٠٢٣).*الخطة الاستراتيجية كلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا*. متاح علي https://kind.minia.edu.eg/files/stragic٢٠٢٧

وزارة التخطيط والتنمية الأقتصادية. (٢٠٢٢).*الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة*.متاح علي .mped.gov.eg/fils.egypt2030.pdf

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2019). *الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكارمتاح علي ٢٠٣٠.http://www.crci.sci.eg*

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (٢٠٢٣).*الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠.متاح علي https://mohesr.gov.eg/ar-eg/Documents/Egypt_vision_٢٠٣٠_MoHESR.pdf*

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

Abramo, G., D'Angelo, C. A., Ferretti, M., & Parmentola, A. (2012). An individual-level assessment of the relationship between spin-off activities and research performance in universities. *R&D Management*, *42*(3), 225-242.

Arora, A., Belenzon, S., & Sheer, L. (2021). Knowledge spillovers and corporate investment in scientific research. *American Economic Review*, *111*(3), 871-898.

Avanesova, A. A., & Shamliyan, T. A. (2018). Comparative trends in research performance of the Russian universities. *Scientometrics*, *116*(3), 2019-2052.

Basilotta-Gómez-Pablos, V., Matarranz, M., Casado-Aranda, L. A., & Otto, A. (2022). Teachers' digital competencies in higher education: a systematic literature review. *International journal of educational technology in higher education*, *19*(1), 8.

Croucher, R., Gooderham, P., & Rizov, M. (2018). Research performance and the organizational effectiveness of universities. *Journal of Organizational Effectiveness: People and Performance*, *5*(1), 22-38.

Docampo, D. (2011). On using the Shanghai ranking to assess the research performance of university systems. *Scientometrics*, *86*(1), 77-92.

Edgar, F., & Geare, A. (2013). Factors influencing university research performance. *Studies in higher education*, *38*(5), 774-792.

Frenken, K., Heimeriks, G. J., & Hoekman, J. (2017). What drives university research performance? An analysis using the CWTS Leiden Ranking data. *Journal of informetrics*, *11*(3), 859-872.

Gohar, A. S., Radwan, W. W., & Morad, H. I. (2018). Hindrances of International Publication of Egyptian Educational Researches from the Staff Members' Point of View at Damietta University. *Creative Education*, *9*(11), 1680.

Liu, Z., Moshi, G. J., & Awuor, C. M. (2019). Sustainability and Indicators of Newly Formed World-Class Universities (NFWCUs) between 2010 and 2018: Empirical analysis from the rankings of ARWU, QSWUR and THEWUR. *Sustainability*, *11*(10), 2745.

Mendoza, D. (2018). Research competencies of higher-education teaching staff based on emotional intelligence. *Available at SSRN 3639447*.

Moed, H. F., de Moya-Anegón, F., López-Illescas, C., & Visser, M. (2011). Is concentration of university research associated with better research performance?. *Journal of Informetrics*, *5*(4), 649-658.

Pedrajas, R., & Bito-onon, J. (2023). Research competence of Faculty in State Universities and Colleges. *International Journal of Multidisciplinary Research Analysis, Education and Development*, *2*(1), 10-22.

Pérez-Penup, L., & Villalobos, I. R. (2024). The Research Competencies of University Professors: A Literature Review. *Journal of Multidisciplinary Studies in Human Rights & Science (JMSHRS)*, *6*(2).

Pho, P. D., & Tran, T. M. P. (2016). Obstacles to scholarly publishing in the social sciences and humanities: A case study of Vietnamese scholars. *Publications*, *4*(3), 19.

Roman, A. (2021). Research competencies and performance of higher education institutions (HEI) faculty. *International Journal of research publications*, *78*(1), 37-44.

Santos, C., Pedro, N., & Mattar, J. (2021). Digital competence of higher education professors:: analysis of academic and institutional factors. *Obra digital*, (21), 69-92.

Sernaqué, M. A. C., Montenegro Camacho, L., Alejandrina, M., Alarcon, C., Farías, V. A. G., Valdiviezo, O. B., ... & Chávez, T. (2023). Development of research competences in university professors: A bibliographic review. *International Journal*, *10*(3), 1750-1755.

Siler, K. (2017). Future challenges and opportunities in academic publishing. *Canadian Journal of Sociology/Cahiers canadiens de sociologie*, *42*(1), 83-114.

Sinha, C. (2016). Rethinking interdisciplinarity in social sciences: Is it a new revolution or paradox?. *Journal of Interdisciplinary Studies in Education*, *4*(2), 44-66.

Srivastava, K., & Prakasha, G. S. (2017). Research competence of University Faculty members in relation to Organisational Ethos. *IOSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS)*, *22*(12), 78-81.

Yaisawarng, S., & Ng, Y. C. (2014). The impact of higher education reform on research performance of Chinese universities. *China Economic Review*, *31*, 94-105.

Zhang, D., Ding, W., Wang, Y., & Liu, S. (2022). Exploring the role of international research collaboration in building China's world-class universities. *Sustainability*, *14*(6), 3487.